جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الإجتماع

دور الجماعات المحلية في تفعيل الخدمات الإجتماعية

دراسة ميدانية ببلدية الجلفة

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه

تخصص:علم إجتماع منظمات والمناجمنت.

إعداد الطالب:

عمراني ثامر

إشراف الأستاذ الدكتور:

مقراني الهاشمي

السنة الجامعية:**2017/2018**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

اللهم أرزقنا رضاك فأنت خير الرازقين و الحمد لله و الشكر لله ...

أتقدم بالشكر الخالص للمشرف الأستاذ الدكتور المحترم " الهاشمي مقراني "

على المتابعة والتوجيه ، و الأستاذ الد كتور: عزالدين بوكربوط

وكل أساتذة جامعة زيان عاشور بالجلفة الذين درسوني

و جمـــــيع أصدقائي و جميع من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجـــــاز

مذكـــــرتي.

الإهـــــداء :

أهدي هذا العمــل وثمرة جهدي :

إلى الوالدين الكريمين :أبي رحمة الله عليه وأمي شفاها الله وأطال في عمرها

إلى الأهل إلى إخوتي وأخواتي والعائلة الكريمة

إلى زوجتي وأبنائي مصطفى ويونس...

إلى الزملاء والأصدقاء وزملاء العمل

إلى كل أساتذتي وطلبتي .

و كل الأساتذة الكرام و موظفي كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

وإلى كل طالب وكل باحث في سبيل العلم

عمراني ثامر

فهرس المحتويات

تشكرات

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

ملخص الدراسة

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	3،2،1
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة النظرية	
أولا: أسباب اختيار الموضوع	06
ثانياً: أهمية الدراسة	07
ثالثا: أهداف الدراسة	07
رابعا: إشكالية الدراسة	08
خامسا: فرضيات الدراسة	10
سادساً : تحديد المفاهيم	10
سابعا : الدراسات السابقة	16
الفصل الثاني : الجماعات المحلية	
تمهيد	24
أولاً: تعريف الجماعات المحلية (مفهوم البلدية)	25
1- 01- مراحل تطور نظام البلدية	25
1-02- المجلس الشعبي البلدي	27
1-03- صلاحيات المجلس الشعبي البلدي	32
ثانيا: المصالح الادارية للبلدية	33
2-01- الأمانة العامة	33
2- 02-إدارة البلدية	35

2- 03-الرقابة على البلدية	36
ثالثا: الأبواب المفتوحة على البلديات –بلدية الجلفة أنموذج-	40
خلاصة الفصل	42
الفصل الثالث : الخدمات الإجتماعية	
تمهيد	45
أولاً : تعريف الخدمات الإجتماعية	46
ثانياً : تطور وتصنيف الخدمات الإجتماعية	47
ثالثا : خصائص الخدمات الإجتماعية	49
خلاصة الفصل	54
الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة	
تمهيد	57
أولاً: مجالات الدراسة	58
1-1المجال المكاني	58
1-2- المجال الزماني	59
1-3المجال البشري	59
ثانياً: المنهج المستخدم في الدراسة.	60
2-01-المنهج الوصفي	62
2 -02-المنهج الكمي	62
ثالثا : مجتمع الدراسة و إختيار العينة.	63
رابعا : الأدوات المستعملة في جمع البيانات	65
الفصل الخامس : عرض وتحليل الفرضيات	
أولاً – عرض و تحليل البيانات الشخصية	70
ثانيا – إستنتاجات الفرضية الاولى	83
ثالثا – إستنتاجات الفرضية الثانية	96

رابعا – إستنتاجات الفرضية الثالثة	105
خامسا – الإستنتاج العام	107
خاتمة	110
قائمة المراجع	112
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	جنس المبحوثين.	70
02	سن المبحوثين.	70
03	المستوى التعليمي للمبحوثين.	71
04	الحالة الاجتماعية.	72
05	الوظيفة الحالية.	73
06	مراعاة المسؤولين في البلدية لإعطاء الأولوية للخدمات الاجتماعية.	75
07	الحالة الاجتماعية و الخدمات الاجتماعية ذات الأولوية.	76
08	حجم الإمكانيات المادية التي تتوفر عليها البلدية.	77
09	الجنس و الإمكانيات التي توفرها البلدية للخدمات الاجتماعيــة.	78
10	الوظيفة الحالية و عملية التخطيط لتفعيل الخدمات الاجتماعية.	79
11	السن و تخصيص ميزانيات إضافية لتفعيل الخدمات الإجتماعية.	81
12	المستوى التعليمي والتمويل المركزي لبرامج الخدمات الإجتماعية الذي يفقد البلدية دورها في تسيير الخدمات الاجتماعية.	85
13	يمثل الإعانات المركزية لتمويل الخدمات الإجتماعية التي تقترحها البلدية وفق حاجياتها.	86
14	المستوى التعليمي و التمويل المحلي لمشاريع الخدمات الاجتماعية الذي يجنب البلدية تدخل مصالح الولاية في فرض القرارات.	87
15	يمثل المشاريع التي تدخل في خانة الخدمات الإجتماعية الأكثر تمويلا من قبل الولاية في مخططات البلدية PCD.	88
16	التداخل في الصلاحيات بين الولاية والبلدية في التنمية الخاصة بالخدمات الإجتماعية تؤثر بصورة سلبية على التنمية المحلية.	89
17	المستوى التعليمي و المشاريع في إطار الخدمات الإجتماعية الممولة مركزيا والتي لا تتلاءم مع طبيعة المنطقة.	90

18	السن و تأثير الإختلافات السياسية على التفعيل الإيجابي للخدمات الإجتماعية.	92
19	الوظيفة الحالية و أكثر الدوافع تأثيرا على السير الحسن لتمويل الخدمات الاجتماعية.	94
20	المستوى التعليمي و الإمكانيات البشرية اللازمة لتفعيل الخدمات الإجتماعية التي تتوفر عليها البلدية.	97
21	عمل البلدية على رفع مهارات موظفيها من خلال دورات تكوينية الذي يعكس مدى أهتمامها بأهمية المورد البشري.	98
22	الحالة الإجتماعية و كفاية الموارد المادية لتلبية الخدمات الإجتماعية	99
23	الوظيفة الحالية وكفاية الموارد المادية المخصصة لتطوير الموارد البشرية.	100
24	الجنس و وضع إستراتيجية لتطوير الموارد البشرية والمادية لتفعيل الخدمات الإجتماعية.	101
25	السن وتقييم الموارد البشرية بالبلدية.	103

ملخص الدراسة :

تعاني البلدية في الجزائر من تقديم ا لخدمات الإجتماعية مما شكل أزمة عميقة في ظل التحديات الإقتصادية والإجتماعية التي تمر بها الجزائر ، فأصبحت مختلف الخدمات الإجتماعية المقدمة للمواطن لا ترقى لمستوى تطلع الذي يريده المواطن وكذلك التغيرات الحاصلة في الجماعات المحلية على جميع الميادين والأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية و....

وهذا التغير شكل نوع من التدهور والعجز في تقديم الخدمات للمواطنين وما يصاحبه في الواقع من إحتجاجات متكررة على الخدمات ونوعيتها والتي لم تعد تلبي الحاجيات ولم تشبع الحاجات للساكنة .

وبالرغم من المهام الموكلة للبلدية في شكلها التنظيمي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي وما تبنته الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالبلدية لتحقيق أفضل الخدمات ورفع الغبن على المواطنين وحل المشاكل وتحسين ظروف الحياة الكريمة للمواطن وتنمية ورفاهية المجتمع المحلي ،إلا أن دور البلدية لم يعد في تطلعات الفرد داخل البناء الإجتماعي وهو دائم التذمر على السلطات المحلية نتيجة لعدم الاستقرار ، فهناك عدة عوامل تحد من نشاط البلدية ومشاكل تنظيمية وتسييرية منها الإعتماد الكلي على التمويل المركزي وعدم التوازن بين الإمكانيات المادية ومتطلبات المواطنين وعدم مرعات خصوصية كل منطقة وكذا عدم التحكم الجيد في التكنولوجية ، وعدم الاستغلال الأمثل للمورد البشري والذي يعتبر أهم مورد للنهوض بالتنظيم البلدي .

فمن خلال دراستنا هذه التي تم الكشف عن بعض الجوانب في واقع الخدمات الإجتماعية التي تقدمها بلدية الجلفة لصالح مواطنيها في الإطار التنموي والأجتماعي والصحي والتعليمي إلا أنها تبقى ناقصة وغير كافية وهذا لعدة إعتبارات وعوامل منها :

- عدم مشاركة المواطنيين في معرفة حاجياتهم الضرورية كالصحة والتعليم والبنى والسكن.....
- عدم تدريب وتطوير المورد البشري المؤهل لتلبية ومعرفة الحاجيات المناسبة للمواطن من أجل تقديم خدمة ذات نوعية وفي وقتها تتماشى مع العصر .
- عدم تحقيق التوازن بين المتطلبات والإحتياجات .

- لا يوجد تنسيق بين القطاعات والإدارات المعنية بالتنمية لخلق الإستثمار المحلي
- عدم الاستغلال للموارد الطبيعية للبلدية لخلق الثروة .
- لا يوجد تفعيل للديمقراطية التشاركية والتساهمية بل تبقى شعارات ترفع في المناسبات فقط.
- الإعتماد الكلي على التمويل المركزي مما أثر على الخدمات الإجتماعية وترتيب أولوياتها في خدمة المنطقة ولم يعد القرار بيد البلدية .

-تسعى البلدية على تحقيق التوازن بين المتطلبات للمواطنين وإحتياجاتهم وما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية.

مقدمة

مقـــدمة :

يكتسي موضوع الجماعات المحلية أهمية بالغة في ظل التغيير والتطور الحاصلين في عالمنا اليوم وفي ظل التسارع والتقدم ولذا تهتم المجتمعات بتنظيم و إصلاح الأادارات في جميع المجالات وخاصة في مجال الجماعات المحلية عن طريق تعزيز الديمقراطية التشاركية لتلبية الحاجيات الاجتماعية للمواطنين والتي تغيرت هي كذلك من الحاجة الاجتماعية التقليدية إلى الحاجات ا لإجتماعية لبلوغ الهدف والتنمية والرفاهية وا لإنفتاح والإندماج في السيرورة الإقتصادية الإجتماعية .

فتغيرت الجماعات المحلية من الناحية ا لإدارية من جهاز يتولى القيام بمختلف ا لأنشطة ذات الطابع ا لإداري والخدماتي إلى أداة فعالة لها من ا لأهمية بخلق ا لإستثمار المحلي الإقتصادي لتحقيق التنمية وهي الجهاز الوسط بين الدولة والمواطن.ولقد أظهرت الدول العربية إهتماما متزايدا بتبني اللامركزية وتقوية نظام الادارة المحلية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هناك صعوبات داخل البناء التنظيمي الاجتماعي وأساليب تشكيل المجالس المحلية وتفشي الفساد الاداري وسوء التسيير في الموارد المالية وضعف التكوين لدى المنتخبين وغياب الشفافية والرقابة مما أنعكس سلبا على التقدم السياسي والاجتماعي والرفاهية لدى الأفراد والجماعات .

وأعتمدت الجزائر كباقي الدول على الجماعات المحلية الممثلة في البلدية كحلقة وصل بين المركز والمواطن للوصول للقرار المحلي الناجح الذي يخدم المواطن الذي يبقى يتطلع لتنمية أفضل وخاصة في توفير الخدمات الاجتماعية التي هي شغله الشاغل

وتحسين نوعية الخدمة الاجتماعية المقدمة للجمهور الذي يراها المواطن في حالة ركود وجمود وتخطي ا لأساليب الكلاسيكية في تقديم الخدمات ا لإجتماعية وتسهيلها وفق آليات حديثة تتماشى مع العصر ولا يكفي تسطير قوانين كقانون الولاية والبلدية (11/10) إلا أن الواقع المعاش لا يعكس الدور المنوط بالبلدية كمشروع إجتماعي و إقتصادي وحضاري لتخفيف من المشاكل الاجتماعية الحاصلة في المجتمع المحلي بالرغم من تعبئة الموارد المالية والمادية والتشريعات القانونية إلا أنها تبقى من وجهة نظر الأفراد غير كافية ولم ترقى لتطلعاته المتزايدة والمتغيرة .

إن التغير السريع الذي يشهده العالم في شتى مجالات الحياة وتزايد عدد السكان يفرض تقديم المزيد من الخدمات من حيث الكم والنوع ، فاقتضى على الدولة ضرورة التكفل بأعباء كبيرة إضافية على التي كانت تقوم به في السابق ، حيث أنها لم تقتصر على تقديم الخدمات وتحقيق الأمن والعدالة بل تعتدها إلى ضرورة التأثير في حياة مواطنيها على جميع الأصعدة والمستويات الاقتصادية والسياسية وا لإجتماعية من أجل تحقيق الديمقراطية التشاركية للوصول إلى الرفاه الاجتماعي .

فللواجبات الثقيلة على الحكومات جعلها تتنازل على مسؤولياتها الإدارية لهيئات محلية متمثلة في :

اللامركزية ككيفية لتوزيع النشاط الإداري ، كما أن اللامركزية الإقليمية (الجماعات المحلية) تعتبر ممثلة للدولة في مستواها وتحت إشرافها ومراقبتها ضمن إقليمها الجغرافي لإرساء الديمقراطية التشاركية بين الموطنين وتقديم أفضل الخدمات ا لإجتماعية الأساسية لهم والمساهمة في تحقيق متطلباتها وحل مشاكلهم والقيام بمشاريع تنموية للمجتمع المحلي والنهوض بالبلدية بالاعتماد على التخطيط مع مراعاة كل التغيرات الاجتماعية ونتائجها المؤثرة في مسار التنمية وعلى الخدمات الاجتماعية .

وستناول في دراستنا هاته دور الجماعات المحلية في تفعيل الخدم ات الاجتماعية لضمان تحسين الظروف الاجتماعية للموطنين وذلك بمختلف الوسائل المسخرة لهذه الهيئة ألا وهي البلدية .

و للجماعات المحلية أهمية في الواقع، اذ تعيش مختلف البلديات من وضعيات إجتماعية ومشاكل عسيرة على مختلف الاصعدة والميادين التي افرزت احتجاج موطنيها بإستمرار على هذه الوضعيات على غرار السكن والبطالة والتنمية المغيبة من منطقة إلى أخرى وسوء الخدمات ا لإجتماعية وهذه الوضعية التي يعاني منها المواطن تجعله متذمر ودائم الاحتجاج . جاءت الدراسة مقسمة إلى خمسة فصول ،فأما الفصل الأول فقد تضمن الإطار المنهجي للدراسة النظرية.

وذلك بعرض أسباب اختيار الموضوع والهدف منه وأهميته وتحديد الإشكالية والفرضيات ، تحديد المفاهيم الدراسة والدراسات السابقة وكذا صعوبات الدراسة ،بحيث تم التطرق في الفصل الثاني إلى الجماعات المحلية وتطرقنا فيه إلى تعريف الجماعات المحلية ومفهوم البلدية ، وكذلك مراحل تطور نظام البلدية وذكر أهم المصالح الإدارية للبلدية ، والأبواب المفتوحة على بلدية الجلفة ، وتطرقنا في الفصل الثالث إلى ماهية الخدمات ا لإجتماعية المنوطة بالبلدية وذلك من خلال مفهوم و تطور الخدمات الإجتماعية وأهداف وتصنيف الخدمات الإجتماعية وأما الفصل الرابع فهو خاص بالإجراءات المنهجية للدراسة وتشمل مجالات الدراسة: المجال المكاني والزماني والبشري و منهج الدراسة ، وكيفية إختيار العينة وأدوات جمع البيانات الميدانية : من تقنية الملاحظة والمقابلة الإستكشافية و الإستمارة، وأخيرا الفصل الخامس الذي تم فيه عرض وإستنتاج الفرضيات ووصولا إلى الإستنتاجات العامة والخاتمة.

الفصل الأول:
المدخل المنهجي للدراسة.

الفصل الأول : المدخل المنهجى فى الدراسة.

أولاً: أسباب اختيار الموضوع

ثانياً: أهداف الدراسة

ثالثاً : أهمية الدراسة

رابعاً: إشكالية الدراسة

خامساً: فرضيات الدراسة

سادساً: تحديد المفاهيم

سابعاً: الدراسات السابقة

ثامنا: صعوبات الدراسة:

أولا –أسباب اختيار الموضوع :

من أهم الأسباب التي دفعتنا لإختيار هذا الموضوع هو كون البلدية أو الجماعات المحلية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وكذالك لأنها المسؤولية المباشرة وتمثل الدولة في هذا المستوى،كما أنها لها أهمية كبيرة في حياة المواطن لحل مشاكله ولتسير التنمية المحلية عن طريق ما تقدمه من الخدمات ا لإجتماعية لبلوغ الهدف المنشود وفقا للتخطيط ا لإجتماعي،وما تعيشه بعض البلديات من تأخر كبير في تقديم الخدمات الإجتماعية الضرورية لمواطنيها ، وكيف أصبح موضوع الجماعات المحلية في عالم اليوم لما له من أهمية متنامية وهو موضوع الساعة فرغبتنا في إسقاط معارفنا المتواضعة حول الجماعات المحلية في تحقيق وتفعيل الخدمات ا لإجتماعية والرفاهية التي يتطلع لها المواطن و إحتياجاته المتزايدة والتي تواكب التطورات الحاصلة في المجتمع المعاصر وتخضع هذه الدراسة بغرض إستشراف المستقبل بغية معرفة رضا المواطن على الخدمات الاجتماعية في ظل الحراك الإجتماعي الذي يشهده العالم اليوم ، وكذا التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع ونتائجه السلبية والتي قد تؤثر على التخطيط وبالتالي على التنمية ومسارها وعلى الخدمات الإجتماعية وتأخيرها .

ومن الأسباب لإختيار هذا الموضوع هو أنه موضوع حديث نسبيا من حيث الدراسة السوسيولوجية، كذلك من أسباب إختيارنا للموضوع هو ا لإتجاه والميول الشخصية العلمية ولعل الأسباب في إختيار الموضوع هذا هو أنه يدخل في سياق الدراسات التي عالجناها في الليسانس لكن من منظور خاص وبتاريخ سابق .

– الأهمية الكبيرة التي تكتسبها البلدية لكونه هيئة محلية تشرف على العديد من نواحي الحياة العامة.

– إبراز الجوانب الخفية للعلاقة القائمة بين البلدية والخدمات ا لإجتماعية المقدمة ومدى تأثير هذه الأخيرة في حياة المواطن .

– الرغبة الشخصية في البحث في هذا النوع من المواضيع، لكونها ذات صلة وثيقة بالحياة اليومية.

– محاولة إفادة الطلبة، الهيئات الم حلية ، والمواطن المهتم بشؤون حياته ومتطلباته في ظل التغيرات في كل الأصعدة والتطلعات المستقبلية ،بمعلومات مبسطة تبين الجوانب

التي تحكم عمل البلدية والخدمات ا لإجتماعية المقدمة ،ومعرفة مختلف الصعوبات في تنمية الخدمات ا لإجتماعية المستهدفة والتي هي شغل الشاغل للفرد داخل النظام الإجتماعي .

ثانيا : أهمية الدراسة :

" إن لكل دراسة هدف أو غرض يجعلها ذات قيمة علمية و الهدف من الدراسة يفهم عادة على أنه السبب الذي يجعل من أجله قام الباحث بإعداد هذه الدراسة و البحث العلمي هو الذي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة و دلالة علمية [1]

تكمن أهمية الموضوع في :

- **1** دراسة الواقع الذي تعيشه مختلف البلديات و المتعلق بالخدمات الإجتماعية.
- **2** دراسة مواطن الخلل في تسيير الخدمات الإجتماعية بالبلديات.
- **3** مدى ملائمة الخدمات الاجتماعية بالبلديات للمتطلبات في ظل التحولات ا لإجتماعية والإقتصادية التي تعيشها الجزائر متأثرة بمحيطها الخارجي نظام العولمة.
- **4** إرتباطه المباشر بالتخصص المنظمات.
- **5** محاولة الإحاطة بالنظريات الجديدة والحديثة وربطها بمجال الإدارة المحلية.
- **6** تكمن أهمية الموضوع في انه مع التزايد المستمر على الجماعات المحلية وكذا تركيز عليها وخصوصا البلدية ، وعدم رضا الموطنين عن الجماعات المحلية ب إستمرار والإحتجاجات المتكررة من أجل تحقيق أفضل الخدمات الإجتماعية .وقلة الميول لإجراء مثل هذه الدراسات من الناحية السيوسيولوجية شكل رغبة لإكتشاف والبحث في الجماعات المحلية.

ثالثا : أهداف الدراسة:

لا تقام الدراسة دون هدف وفي دراستنا هذه يهدف موضوع الدراسة إلى فهم ومعرفة عمل الجماعات المحلية في ظل التغيرات الاجتماعية والحراك ا لإجتماعي ودراسة هذا الموضوع من خلال تخصصنا ،وهدف هذه الدراسة هو:

1/ محمد شفيق : **البحث العلمي ، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الإجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1998 ، ص 55 .

1. متابعة وفهم النماذج الناجحة في مجال الجماعات المحلية و إستخلاص الدروس الناجحة والإستفادة منها مع مراعاة التخطيط الإجتماعي الخاص بالبلدية .

2. محاولة دراسة الجماعات المحلية ومدى تحقيقها على أرض الواقع للخدمات الإجتماعية اللازمة للمواطن لتحقيق الرفاه الإجتماعي .

3. الخروج من الوضعية الحالية وتحديد العلة قصد الوصول إلى المشاكل الأساسية التي تمس الخدمات الإجتماعية التي تصبوا إليها الجماعات المحلية وتوفيرها للمواطنين

4. تركز الجماعات المحلية على البلدية وتنميتها بتقديم أفضل الخدمات ا لإجتماعية للمواطنين ولا يحدث ذلك إلا بالتخطيط ا لإجتماعي فتعمل البلدية على تحقيقه بالدقة والصحة والعقلانية فهو أفضل طريق يؤدي إلى تحقيق التنمية والخدمات ا لإجتماعية الأفضل وتحسين من الوضعية ا لإجتماعية للفئات الهشة في البلديات .ويشكل رضا المواطن أهمية كبيرة وتحقيق ا لإستقرار داخل البناء ا لإجتماعي وهذا هو الهدف من دراستنا.

5. إبراز التحديات والعراقيل التي تواجه البلديات في أداء مهامها.

رابعا : إشكالية البحث:

تعتبر الخدمات الإجتماعية ضرورية في حياة الفرد ولها أهمية في تكوين الإنسان وليحقق ذاته بتوفر أهم الخدمات الاجتماعية المتنوعة كالصحة والتعليم والاتصالات وخدمات للبنى التحتية كالطرق والماء والصرف الصحي ، فالتخطيط للخدمات ضرورة لتوفير ها لجميع الساكنة وتوزيعها بشكل عادل بين المواطنين لتنظيم حياة الناس ولتلبية حاجيات الفرد لتحقيق الرفاهية والسعادة ، فيقاس مستوى التطور والتحضر للدول بمدى توفيرها للخدمات الإجتماعية والتي هي العنصر الأساسي في بناء الإنسان وتطور الحياة وتسعى الدولة جاهدة لتحقيق الخدمات وركزت على الجماعات المحلية التي تعتبر كهيئة إدارية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية بإمكانها تجاوز كل الصعاب و العوائق التي تعترضها في تنفيذ وظائفها و ذلك بالحرص على تطبيق مختلف الإصلاحات و المقترحات التي تطرقنا إليها وبتفعيل دور المواطنين على مستوى القاعدة في وضع و تنفيذ مختلف البرامج التنموية و بتبني كل الأفاق و التطلعات التي من شأنها

تحقيق تنمية محلية تعزز و تقوي التنمية الوطنية في إطار شامل ومتكامل، فالجماعات المحلية لقطاع من القطاعات الدولة الحساسة إذ تعتبر الحلقة الأساسية في تنظيم الدولة وأكثرها قربا من المواطنين في حياتهم ا لإجتماعية وفي أعمالهم بدليل أنه جعل منها القاعدة النموذجية للهياكل الإدارية، فمكنها من القيام بالانجازات التي يجب أن تلبي الحاجات الأساسية للسكان وأهمها الخدمات الإجتماعية المتنوعة ، كالتعليم، الصحة، السكن، الشغل، الوقاية، الطرق والشبكات المختلفة و البنى التحتية والتهيئة الحضريةو...

فمن الأهمية تحقيق هذه الخدمات وا لإهتمام بمشاركة المواطنين وأصحاب المصلحة في هذه الخدمات والتفكير في إعدادها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها من أجل إتباع الحاجيات والمطالب وتقديم أفضل الخدمات الاجتماعية التي يتطلع لها الأفراد بالبلدية مع مراعاة التغيرات والمتطلبات قصد الوصول إلى ا لإستقرار الاجتماعي وضع القرار الصحيح وفق التخطيط المسطر لتحقيق الديمقراطية التشاركية للوصول إلى الخدمات الإجتماعية والمنفعة العامة الشاملة مع مراعاة المحيط وتشجيع ا لإستثمار والرفع من جوانب ا لإستغلال الرشيد وتحسين التسيير و إستغلال كل الإمكانيات المادية والبشرية والتكفل الجيد بالخدمات ا لإجتماعية المقدمة للمواطنين وهذا ما سنتناوله في دراستنا التي تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

-كيف يتم تفعيل الخدمات الإجتماعية من قبل الجماعات المحلية في ظل التحديات الإقتصادية والإجتماعية الراهنة؟

والذي يتضمن بدوره التساؤلات الفرعية التالية :

1. كيف تساهم الجماعات المحلية على تفعيل الخدمات الإجتماعية ؟
2. هل الخدمات الإجتماعية تعتمد في إطار التنمية المحلية على التمويل المركزي أم على التمويل المحلي؟
3. هل ضعف المورد البشري وعدم إستغلال الإمكانيات المادية ي عيق الجماعات المحلية في تفعيل الخدمات الإجتماعية؟

خامسا : فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية يمكن إقتراح الفرضيات التالية :

– هناك ضعف في دور الجماعات المحلية على تفعيل الخدمات الإجتماعية نتيجة التحديات الإقتصادية والإجتماعية .

1. تعمل الجماعات المحلية على تفعيل الخدمات الإجتماعية وفق إمكانياتها المادية المتاحة .
2. تعتمد الخدمات الإجتماعية في إطار التنمية المحلية على التمويل المركزي بشكل كبير.
3. ضعف المورد البشري وعدم الإستغلال الأمثل للموارد المادية يمثلان أكبر عائق لتفعيل الخدمات الاجتماعية.

سادسا : تحديد المفاهيم :

1– الدور: ان مفهوم الدور في معناه السوسيولوجي ينسب غالبا الى لينتون linton رغم ان هذه الكلمة الخاصة بالمسرح قد استعملت عند نيتشه NIEIZSHE بالموجود السوسيولوجي : إن أهم الوجود يفرض... على أغلب الاوربيين من الذكور دورا محددا مهنتهم كما يقال[1] .

في علم الاجتماع " الدور يتضمن كل تنظيم مجموعة متباينة نسبيا ، ويمكن تحديد هذه الادوار بانها منظومات اكراه معياري أو عرفي بال مثلين الفاعلين أن يتقيدوا بها ومنظومات حقوق متلازمة مع هذه الاكراهات الموجبات."[2]

1– ر بودون وف ، بوريكو ، **المعجم النقدي في علم الاجتماع** ،ترجمة سليم حداد ، ط 1،ديوان المطبوعات الاجتماعية، الجزائر 1986،ص288.

2– خليل احمد خليل ، **معجم المصطلحات الاجتماعية** ، ط1، دار الفكر اللبناني ،بيروت، 1995،ص207.

التعريف الاجرائي للدور :

على أساس ما سبق ذكره من تعاريف نقصد في دراستنا بالدور النشاط والعمل لوظيفة أو الفعل الموجه والمؤدي من طرف الجماعات المحلية البلدية يهدف لتقديم الخدمات الاجتماعية والضرورية للمواطنين لتحقيق رضاهم.

2. الجماعات المحلية:

هي الإدارة اللامركزية الإقليمية بالجزائر، وتقوم على وحدتين إدارتين هما:

البلدية والولاية "والبلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية في القاعدة [1] .

كما تعمل الجماعات المحلية على إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية وثقافية من أجل النهوض بالجماعة على جميع المستويات في إطار تنسيق مع الأقاليم ومع الجهة المحلية و الجهوية ومع المستوى الوطني وتتمتع بالشخصية المعنوية وا لإستقلالية المالية.[2]

أ –**تعريف إجرائي :**

الجماعات المحلية هي عبارة عن مجموعة من السكان يقطنون حدود ترابية معينة من خريطة الدولة يتميزون بخصائص وبقيم إجتماعية لها علاقة بالعادات والتقاليد و الأعراف التي تفرزها الوضعية ا لإجتماعية وا لإقتصادية والثقافية والسياسية على تنظيم الشؤون العامة للجماعة وتساعد المواطنين على تنظيم شؤونهم الخاصة .

فالبلدية هي جزء من التراب الوطني [3].

1 – محمد الصغير بعلي : قانون الإدارة المحلية الجزائرية **، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر،2004،ص32**

2–يوسف احمد بوقارة ، دراسة تحليلية لواقع ضمان الجودة تعليم في جامعة القدس

3–**مسعود شريط** ، **التنمية الإدارية والعمرانية ببلديات المدن بالجزائر** ،رسالة ماجستير ،علم الإجتماع ، جامعة قسنطينة ،1998، ص24.

03/الخدمات الاجتماعية :

يعني مدلول الخدمة :المجهودات هادفة ويقصد بها تحقيق فائدة او منفعة معينة ، أما لفظ اجتماعية :صفة مشتقة من المجتمع أو العلاقات الإجتماعية الإرتباط بالعلاقات الإجتماعية المتبادلة بالبيئة المحيطة [1]

عرفتها هيئة الامم المتحدة عام 1960 بانها" تهدف إلى تحقيق التكيف والتفاعل المتبادل بين الأفراد وبيئاتهم الإجتماعية وتخصص لذللك مجموعة من البرامج والانشطة المنظمة."[2]

تقوم البلدية بتلبية الحاجيات الإجتماعية المختلفة وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المسطرة[3].

أ/تعريف فيليب كوتر:

الخدمات أي نشاط أو منفعة يستطيع طرف ما تقديمها للأخر ، وتكون غير ملموسة ، أي غير مادية ولا ينتج عنها تملك أي شيء، لا يرتبط توفيرها بإنتاج مادي .

ب/تعريف كرونروس:

الخدمات عبارة عن أنشطة تدرك بالحواس وقابلة للتبادل ، وتقدمها شركات أو مؤسسات معينة مختصة يتللك الخدمات ، أو باعتبارها مؤسسات خدمية [4]

1/رشيد زرواتي: **مدخل الى الخدمة الاجتماعية** ،موسوعة ابن سينا للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، ط1،2000،ص13.

2/ رشيد زروتي ، **مدخل للخدمة الاجتماعية** ، مطبعة هومة الجزائر ، 2000،ص13.

3/ ملتقى تكويني لرؤوساء البلديات ،برنامج التنمية المحلية ، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ببسكرة ،جانفي 2003 ، ص113.

4/د:خلف حسين علي الدليمي ، **تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان 2009 ، ص 37.

أ -**تعريف اصطلاحي :**

تعتبر الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين في كافة المجالات والخدمات و الرعاية المقدمة للمواطنين المختلفة(تعليمية،صحية،ترويحية،اقتصادية.....الخ).

وتقدم في إطار النظم الاجتماعية التي تنشئها الدولة وتوفر لها المواد المادية والبشرية وتضع لها قوانين وإجراءات الخاصة بها وذلك بهدف تنظيم خدمات الرعاية الاجتماعية[1].

ب - تعريف إجرائي :

الخدمات الاجتماعية من منظورنا هي تلك الخدمات المقدمة من طرف الدولة والممثلة في هيئة البلدية لتلبية الحاجيات الضرورية والأساسية والعقلية والجسمية والنفسية للمواطنين للرفع من المستوى في جوانب الحياة لتحقيق الأهداف المرجوة لبلوغ درجة الرخاء والرفاهية الاجتماعية، و أهم الخدمات الاجتماعية (السكن، الصحة، التعليم، الشغل...).

04/ تعريف التنمية المحلية

يعرفها **محي الدين صابر** الذي يعتبرها :" مفهوم حديث لأسلوب العمل الإجتماعي و الإقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية ، و هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا و هناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع و بناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك ،فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها و إستثارتها بطريقة تضمن لنا إستجابة حماسية فعالة لهذه الحركة [2].

1/ رشيد زروتي ، **مدخل للخدمة الاجتماعية** ، مطبعة هومة الجزائر ، 2000،ص13.

2/- ميشال تودارو ، **التنمية الاقتصادية** ، ترجمة محمود حسن حسني ، حامد محمود، د ط، دار المريخ السعودية ص 50 .

ويتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية ، تتمثل في برامج التجهيز و البرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الإقتصادية.

وهناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين أحوال المعيشة للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبثها وإنشائها بطريقة تضمن لنا إستجابة حماسية فعالة لهذه الحركة [1].

05/التنمية الاجتماعية:

تعرف على أنها عملية رسم الأهداف الشاملة للمجتمع وفق الموارد المتاحة له سواء كانت مادية أو بشرية بهدف الوصول إلى التغيرات البنائية والوظيفية التي تكون لها الاثرفي وصول المجتمع إلى تحقيق أهدافه[2].

وتقوم البلدية بتنمية المجتمع إقتصاديا من أجل رفع مستوى معيشته[3].

06/ الموارد البشرية:

معنى **مصطلح الموارد:**– الموارد لغويا هي المصادر أو الوسائل أو الثروة، ومورد هي مفرد موارد، والمورد هو المكان الذي يأتي الناس إليه للحصول على شئ يحقق نفعا لهم **فالموارد البشرية** يمكن تعريفها على أنها " كافة العناصر البشرية المتواجدة والموزعة عبر مختلف المصالح والمناصب وهي تعمل من أجل تحقيق أهداف محددة على المدى القصير، المتوسط، البعيد"[4]

1/خليل أحمد خليل ، **معجم المصطلحات الاجتماعية** ، ط1، دار الفكر اللبناني ، بيروت 1995،ص207.

2/ ر بودون وف ، بوريكو ، **المعجم النقدي في علم الاجتماع**،ترجمة سليم حداد ، ط1،ديوان المطبوعات الإجتماعية الجزائر 1986،ص288.

3/ جعفر أنس منصور،أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998، ص65،66

4/ محمود عبود : **دروس ومحاضرات حول تسيير الموارد البشرية** ، معهد تكوين المكونيين ببئر خادم الجزائر،2001، ص10.

وهناك علاقة وثيقة بين الحاجات والموارد، فبدون الموارد لا يمكن إشباع الحاجات ولقد أعتيد إستخدام مصطلح الموارد للإشارة إلى الأصول المادية التي تحقق ثروة أو إيرادات، إلا أن المصطلحات حدثت بها أتساع ليشمل أيضا الموارد البشرية والتي يمكن لأن تحقق ثروة أو إيرادات في حالة توافر المعارف والاتجاهات والمهارات المطلوبة في هذه الموارد.

ويعرف "**ماكس سيبورن**" المورد بأنه أي شئ له قيمة ومكن استخدامه، وهو إما أن يكون متاحا أو غير متاح، ويتطلب بعض الجهد لجعله متاحا، ويستطيع الإنسان أن يستفيد منه ويجعله أداة يمكن استخدامها لتأدية وظيفة أو لإشباع حاجة أو لحل مشكلة، كذلك يعرف "**روبرت باركر**" الموارد بأنها أي خدمات قائمة في المجتمع ومتاحة للذين هم في حاجة إليها، وفي موقع آخر عرف "**باركر**" الموارد بأنها المصدر البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمادية المتاحة والممكنة في المجتمع والتي تساهم في إشباع حاجات الناس وحل مشكلاتهم [1].

إذا أردنا تحقيق أي هدف من الأهداف، فلا بد من توفير الموارد لتحقيقها، فإذا أردنا على سبيل المثال إشباع الحاجات أو حل إحدى المشكلات أو إنتاج ، وفي ضوء ندرة الموارد في كثير من الأحيان، فإن إشباع الحاجات لن يصل إلى المستوى المطلوب، أو أنه سيتم إشباع بعض الحاجات وترك بعض الحاجات الأخرى.

تعريف إجرائي للموارد البشرية:

هي مجموع الأفراد القادرين على العمل بجهد جسمي أو فكري والذي يساهم في تقديم خدمة معينة ويكون بتكامل كل من الرغبة والقدرة لتحقيق هدف البلدية.

07/ الموارد المادية:

هي جميع الموارد الملموسة من أصول متضمنة المعدات والألآت والأجهزة والأثاث أو هي تلك الأصول المادية التي تمتلكها المؤسسة من الأجهزة و الأدوات والسيارات و المكاتب والأثاث[2] ...

01/ علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار غريب القاهرة، 2001،ص68.

02/ طارق المجذوب، الإدارة العامة و العملية الإدارية، منشورات الحلبي بيروت، لبنان 2003،ص86.

تعريف إجرائي :

الموارد المادية هي تلك الإمكانيات والمعدات والاجهزة التي تحت تصرف البلدية والتي تستفيد منها قصد تلبية وتسهيل تقديم الخدمات بأنواعها للمواطنين وتشمل هذه الأصول المادية كل المعدات والأجهزة والمكاتب والمنقولات والسيارات والأدوات .....

سابعا : الدراسات السابقة :

تعد عملية استعراض الدراسات السابقة في البحث العلمي ذات أهمية فهي تؤدي كثيرا من المهام للباحث أثناء تنفيذه لهذه العملية و للقارئ عند قراءته لما كتبه الباحث حول هذه الدراسات. و تتمثل أولى هذه المهام بالنسبة للباحث في التأكد من أن هذه الدراسات السابقة لم تتطرق للمشكلة التي هو بصدد بحثها من نفس الزاوية و لا بالمنهج نفسه، و تمكنه كذلك من معرفة جوانب النقص بها من حيث المضمون و المنهج ، فالقصور في المنهج قد يؤدي إلى نتائج غير صادقة و القصور في المضمون يعني وجود جوانب للموضوع لا تزال في حاجة إلى البحث أو التعديل. و يؤدي هذا إلى البرهنة على أهمية البحث المقترح و جدوى تنفيذه .

و الأهم في الأمر أن الدراسات السابقة تزود الباحث بالمعايير و المقاييس و المفهومات الإجرائية و ا لإصطلاحية التي يحتاجها ، و هكذا يستفيد من ايجابيات منهجها و يتجنب سلبياتها. والدراسات السابقة التي رأيناها تعالج موضوع الجماعات المحلية من الجوانب السياسية وا لإقتصادية وأهملت الجانب السوسيولوجي ، هناك مجموعة من الدراسات الأكاديمية الجامعية التي تم الإعتماد عليها، نذكرها وفق ما يلي:

01/الدراسة الأولى: دراسة من إعداد: **خنفري خيضر**[1]

تحمل عنوان: تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق

1/ **خنفري خيضر**، أطروحة **دكتوراه** تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3 ، سنة 2011/2010 .

تعالج هذه الدراسة موضوع التنمية المحلية ،التي تمثل موضوع هام في ظل التزايد الاهتمام بالتنمية المحلية ولأنها تحدد العلاقة بين المواطنين والجماعات المحلية هذا ما جعل الدراسة تقوم على جملة من **التساؤلات** التالية:

-**هل يمثل نظام تمويل التنمية المحلية الحالي نظاما فعالا ،أم يجب تجديده** ؟ وفي هذه الحالة: ما هي الإستراتيجية المثلى التي ينبغي أتباعها من اجل تجديد نظام تمويل التنمية المحلية؟

-هل الجماعات المحلية في الجزائر بما تملكه من موارد مالية قادرة على تمويل التنمية المحلية ؟

-هل أن الاختلال المسجل في التنمية المحلية يعود إلى ضعف السياسات المنتهجة ، أم إلى عدم قدرة الجماعات المحلية على التكفل بالمهام المسندة إليها؟

كما يمكن تحديد **الفروض** التي قامت عليها الدراسة وهي :

-إن الجماعات المحلية تسعى جاهدة في إطار الموارد المالية التي تحوزها إلى القيام بالمهام الموكلة لها.

-التنمية المحلية تتطلب جهودا تتجاوز الإمكانيات المتاحة للجماعات المحلية .

- إصلاح الوسائل المالية لتمويل التنمية المحلية وكذا تجديد نوعية العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية هما العنصران الأساسيان لتجديد جهاز تمويل التنمية المحلية .

لقد جمعت الدراسة على **المنهج: الوصفي والتاريخي ودراسة الحالة بولاية بومرداس** ، وأعتمد الباحث على **تقنية الملاحظة والاستمارة** للتقصي العلمي في جمع البيانات وهي من **أهم النتائج** هذه الدراسة ما يلي :

-يجب إعتماد حكم راشد محلي ومحاربة الفساد .

-تفعيل النظام الرقابي وتطوير آلياته في مختلف الهيئات .

-عصرنه وسائل التسيير واستعمال الأجهزة المتطورة في الإعلام الآلي واقتناء برامج المعلوماتية .

-الإستثمار المحلي واستقطاب رؤوس الأموال وتهيئة المناخ في الجماعات المحلية

- الإهتمام بالمورد البشري وإشتراط الكفاءة وبرمجة دورات تكوينية في مجال التسيير الحديث والتسويق.

تعليق على الدراسة الأولى:

تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات المهمة التي تعرضت لموضوع التنمية المالية في الجماعات المحلية

حيث ركزت على التمويل فهي تختلف قليلا عن دراستنا من حيث كونها تركز على الجانب التمويلي المالي للجماعات المحلية ، بينما يهتم موضوع دراستنا بشكل خاص على الجماعات المحلية في تفعيل الخدمات الاجتماعية .

02/دراسة الثانية:

دراسة من إعداد: **لويزة مصيبح**[1] تحمل **عنوان: الإدارة المحلية والتنمية**

تعالج هذه الدراسة موضوع الإدارة المحلية ،التي تمثل البلدية على إعتبارها تحقق التنمية في المستوى المحلي نظريا إلا أن في الواقع هناك عجزا في البلديات،هذا ما جعل الدراسة تقوم على جملة من **التساؤلات** التالية:

-هل هذا الإختلاف ينفي عن الإدارة المحلية ذلك الدور المهم والأهمية البالغة في عملية التنمية؟

-أم أن هذا الوضع سببه معوقات موضوعية ذات صلة مباشرة بالإدارة المحلية؟ وفي أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية تكمن؟

كما يمكن تحديد **الفروض** التي قامت عليها الدراسة وهي :

-تساهم الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

-تصادف الإدارة المحلية بعض الصعوبات ، التي تؤدي أحيانا إلى فشل المشروعات وبرامج التنمية أو تأخر انجازها.

-يعود فشل برامج ومشروعات التنمية وتأخر إنجازها إلى غياب قيادات إدارية ذات كفاءة.

1/: **لويزة مصيبح** ، **الإدارة المحلية والتنمية** رسالة **ماجستير** ،في تخصص علم اجتماع التنمية ،جامعة منتوري قسنطينة ،سنة 1998.

– يعود فشل مشروعات و برامج التنمية وتأخر انجازها إلى غياب نظام فعال للرقابة.
لقد جمعت الدراسة على **المنهج التاريخي والمنهج الوصفي** وأعتمد الباحث على **تقنية الملاحظة والمقابلة** للتقصي العلمي في جمع البيانات.

من **أهم النتائج** التي خلصت إليها هذه الدراسة ما يلي :
–إن البلديات تساهم في إنجاح المشاريع التنموية والاعتماد على التنظيم المركزي.
–إن القيادات لا تملك الكفاءة المناسبة لإتباع الأسلوب العلمي في التخطيط مما نتج صعوبات وفشل في المشاريع.
– عدم وجود نظام رقابي فعال .
–عدم إشراك المواطنين في التنمية وعدم مراعاة الاحتياجات الحقيقية .

تعليق على الدراسة الثانية:
تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات المهمة التي تعرضت لموضوع الجماعات المحلية في الجزائر ،حيث ركزت على الجماعات المحلية الممثلة في البلدية لتحقيق التنمية وهذا من خلال التركيز على الجانب الإداري ،بينما موضوع دراستنا يهتم بالموارد المادية والبشرية التي تمتلكها البلدية كأداة في تحريك وتوظيف المورد البشري الكفء في تقديم أفضل الخدمات الإجتماعية للساكنة .

03/الدراسة الثالثة:
تحمل عنوان: تأثير البيروقراطية على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر.
رسالة **ماجستير** من إعداد: **حرشاو مفتاح** [1]،في تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، سنة 2016/2015 .
تعالج هذه الدراسة موضوع البيروقراطية وضخامة الجهاز الإداري لينعكس على الخدمات المقدمة ونوعيتها هذا ما جعل الدراسة تقوم على جملة من **التساؤلات** التالية:

1 /حرشاو مفتاح، تأثير البيروقراطية على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، سنة 2016/2015

-كيف تساهم البيروقراطية في التأثير على مسار تحسين الخدمة العمومية في الجزائر؟

ما لمقصود بالبيروقراطية؟ والخدمة العمومية؟ وإلى ما يعزى فشل الجهاز الإداري في تقديم خدمة عمومية في المستوى المطلوب؟

-ما هي أهم الآليات القانونية والمؤسساتية التي يمكن أن تساهم في تطور وتحسين الخدمة العمومية على مستوى الأجهزة الحكومية؟

-كما يمكن تحديد **الفروض** التي قامت عليها الدراسة وهي :

-يعكس حجم اللوائح والقوانين التنظيمية في النظام الجزائري أنتج تصادم بين سياسة الحكومة في تحسين الخدمة العمومية مع الإجراءات البيروقراطية المطلوبة.

-كلما قامت السلطات بإصلاح الجهاز البيروقراطي أدى ذلك إلى إصلاح الخدمة العمومية.

لقد جمعت الدراسة على **المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة** من خلال التطرق إلى موضوع البيروقراطية وتأثيره في تحسين الخدمة العمومية ، واعتمد الباحث على **تقنية الملاحظة والإستمارة** للتقصي العلمي في جمع البيانات.

من **أهم النتائج** التي خلصت إليها هذه الدراسة ما يلي :

-تساهم كثرة الإجراءات الإدارية وعدم وضوح اللوائح والقوانين والتعليمات يؤدي إلى يؤثر على الموظف.

-المورد البشري غير الكفء والغير مؤهل يساهم في تأخير الخدمة المدنية وتحول المرفق العام مجرد مباني.

-غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة المعالم في مجال الإصلاح الإداري وخاصة على مستوى الجماعات المحلية أدى إلى تأخر تقديم الخدمات العامة إلا أن هنالك كثير من الدول قطعت أشواطا كبيرة في مجال الخدمات الإلكترونية.

تعليق على الدراسة الثالثة:

تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات المهمة التي تعرضت لموضوع الجماعات المحلية في تقديم الخدمات العامة وتشبه دراستنا، اذ انها تقاطعت مع موضوعنا في تقديم هذه الخدمات للمواطنين العامة ومدى المسؤولية التي تتحملها الدولة المتمثلة في الجماعات المحلية في هذا المجال، حيث تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال النتائج المحصل

عليها بالتركيز على العنصر البشري في تقديم الخدمة وتطوير المرفق العام كلما كان كفئ ومؤهل كان تقديم أفضل للخدمات الاجتماعية للفرد داخل البناء الاجتماعي وتحقق إستقرار للمجتمع .

ثامنا : صعوبات الدراسة :

إعترضننا بعض الصعوبات ، وخاصّة في الجانب الميداني ، نوجزهـا فيما يلي :

أ- بيروقراطية الإدارة، وتداخلها في بعض الأحيان ممّا صعب من عملية البحث.

ب- صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة وحديثـة ، الأمـر الذي ساهـم في إطالـة وصعوبة العمل الميداني .

ج- رفض الكثير من أفراد العينـة الإجابة على الاستمّارات كونها دراسـة أكاديمية لن تغير في الواقع المهني شيء.

هـ - عدم تمكننا من الحصول على دراسات سابقة أجنبية حول الموضوع

و-إفتقار الإدارات المحلية التي تم الإتصال بها إلى بعض المعطيات حول موضوع البحث وهذا لعدم وجود قاعدة معلومات تستغل كأرشيف نعود إليه.

الفصل الثاني:
الجماعات المحلية.

الفصل الثاني : الجماعات المحلية

تمهيد

أولاً: تعريف الجماعات المحلية (مفهوم البلدية)

01- مراحل تطور نظام ا لبلدية

02- المجلس ا لشعبي البلدي

03- صلاحيات ا لمجلس ا لشعبي ا لبلدي

ثانيا: المصالح الإدارية للبلدية

01/ الأمانة العامة

02/ إدارة البلدية

03/ الرقابة على البلدية

ثالثا: الأبواب المفتوحة على ا لبلديات

-بلدية الجلفة أنموذج-

خلاصة الفصل

تمهيد :

لقد أظهرت الدول العربية بنسب متفاوتة إهتماما متزايدا بتبني اللامركزية وتقوية نظام الإدارة المحلية لبلوغ الأهداف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ، تعتبر اللامركزية هي النظام الذي يقوم على أساس توزيع سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية من جهة وبين هيئات ووحدات إدارية أخرى مستقلة ومتخصصة على أساس إقليمي جغرافي من ناحية أخرى ، مع وجود رقابة وصائية إدارية على هذه الوحدات والهيئات اللامركزية،ومن بين هذه الوحدات اللامركزية وأشدها تطبيقا والتي تعتبر من أبرز صورها هي: البلدية .فماالمقصود بالبلدية ؟ وماهي أهم مراحل تطور البلدية في الجزائر ؟وماهي أهم هيئات هذه الهيئة المحورية في التنظيم الكلي الدولة ؟.

وسنتاول في هذا الفصل إلى ماهو مهم وأساسي في البلدية كقاعدة أساسية وحلقة وصل بين المواطن والدولة ونتعرف على أهم مراحل التي مرت بها البلدية في الجزائر وكذا إلى نظامها التي تسير به من طرف المجلس الشعبي وأعضاءه و المنتخبين والإداريين والأعوان المسخرين لتسيير المرافق الحيوية قصد الوصول إلى تحقيق أفضل النتائج وتقديم أفضل الخدمات الاجتماعية للمواطنيين الذين يتطلعون للأكثر والمزيد لمواكبة التطورات في جميع الأصعدة والميادين الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية .....

أولا : تعريف الجماعات المحلية :

مفهوم البلدية:

عرف المشرع البلدية بموجب المادة الأولى من القانون رقم (90-08) المؤرخ في : 17 أفريل 1990 التعلق بقانون البلدية : ((البلدية هي الجماعية الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي)).

وعرفها قانون البلدية لسنة 1967 بأنها: ((البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية الأساسية)). [1]

للبلدية مكانة مهمة في التنظيم الإداري للدولة الحديثة حيث تتمتع بخصائص عديدة منها:

-البلدية مجموعة إقليمية يوجد بين مواطنيها مصالح مشتركة مبنية على حقائق تاريخية وإقتصادية.

-البلدية مجموعة لامركزية أنشئت وفقا للقانون وتتمتع بالشخصية المعنوية.

-البلدية مقاطعة إدارية للدولة مكلفة بضمان السير الحسن للمصالح العمومية البلدية.

ومن خلال ما سبق ذكره يتجلى لنا الدور الأساسي للتنظيم البلدي في الجزائر ونظام الإدارة المحلية هو الهيكل الإداري المكون من المجالس المحلية [2]

مراحل تطور نظام البلدية:

1-البلدية في المرحلة الاستعمارية (1830-1962):

كانت البلدية أداة لفرض الهيمنة وخدمة العنصر الأوروبي فالبلديات المختلطة كانت كما جاء في بيان الأسباب لقانون البلدية كان يديرها موظف من الإدارة الاستعمارية وهو متصرف المصالح المدنية،يساعده موظفون جزائريون وهم القيّاد' وتساعده لجنة بلدية تتكون من أعضاء أوروبيين منتخبين وبعض الجزائريين المعينين وذلك إبتداءا من 1919 إلى جانب البلديات المختلطة وجدت بعض البلديات ذات التصرف التام في المناطق التي يسكنها أغلبية أوروبية وهذه البلدية ما هي إلا أداة لخدمة الإدارة الفرنسية.

1 0/قانون الجماعات الاقليمية :**المادة الاولى** من الباب الاول ،ص05.

02/ عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001،ص17.

2-البلدية في المرحلة الانتقالية (1962-1967):

لقد فرض الفراغ الذي تركته الإدارة الفرنسية على السلطة أنذاك على إنشاء لجان تتولى مهمة تسيير شؤون البلدية يقودها رئيس عهدت إليه مهام رئيس البلدية' وكذلك قامت السلطة بتخفيض عدد البلديات ليصل إلى 676 وهذه المرحلة أطلق عليها مرحلة التجميع،أصبح متوسط عدد السكان 180 ألف ساكن بعد أن كان أثناء الاستعمار 1535 بلدية إصطنعتها السلطة الفرنسية لفرض هيمنتها .

وبهدف مساعدة البلديات على القيام بمهامها تم إنشاء لجان أخرى وهي لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي (CIES) والمجلس البلدي لتنشيط القطاع الاشتراكي (CCA) وتضم اللجنة الأولى .

ممثلين عن السكان وتقنيين ويتمثل دورهم في تقديم آراء حول مشروع الميزانية ،وغير أن هذه اللجان لم يتم تنصيبها في كثير من المناطق،أما المجلس الثاني فقد كان يضم ممثلين من الإتحاد العام للعمال الجزائريين وممثلين عن الحزب وعن الجيش مهمته الأساسية هي تنظيم ومتابعة المشاريع المسيرة ذاتيا.

3- مرحلة التفكير في إنشاء قانون البلدية:

لقد كان لدستور 1963 وميثاق الجزائر وميثاق طرابلس بالغ الأثر في إبراز مكانة البلدية على المستوى الرسمي والاعتراف بدورها الطلائعي وأهم الأسباب التي دفعت السلطة أنذاك إلى ضرورة الإسراع في التفكير وإصدار قانون للبلدية:

1-خضوع البلديات أثناء الفترة الاستعمارية للنظام القانون الفرنسي مما أجبر السلطة إلى ضرورة التعجيل بإصلاح المؤسسات الموروثة ومنها البلدية.

2-عدم مواكبة هذه النصوص لفلسفة الدولة المستقلة والتي تبنت ا لإتجاه ا لإشتراكي بحسب النصوص الرسمية.

3-رغبة السلطة في عدم إطالة الفترة الانتقالية خاصة وقد نجم عنها تباين محسوس على المستوى التطبيقي أو العملي.

4-إن دور البلدية أعظم من دور الولاية لا شك بحكم اقترابها أكثر من الجمهور وبحكم مهامها المتنوعة لذا وجب أن يبدأ الإصلاح منها أولا.و إنطلاقا من هذه النصوص

المرجعية ومن تجربة الفترة الانتقالية تحرك الهيكل السياسي المتمثل في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني وأعد مشروع قانون البلدية
الذي طرح وبقوة خاصة بعد أحداث 1965 وعرف امتدادا واسعا وشرحا مستفيضا وإثراء لا مثيل له من جانب الحزب وتم تبنيه في مجلس الثورة في شهر جانفي 1967.

4- مرحلة قانون البلدية (1967-1990):

لقد تميز هذا القانون بالتأثر بنموذجين مختلفين هما النموذج الفرنسي والنموذج اليوغسلافي ويبدو التأثر بالنظام الفرنسي خاصة بالنسبة لإطلاق الاختصاص للبلديات وكذا في بعض المسائل التنظيمية الأخرى بحكم العامل الاستعماري،أما التأثر بالنموذج اليوغسلافي فيعود سره إلى وحدة المصدر الأيديولوجي (النظام الاشتراكي) واعتماد نظام الحزب الواحد وإعطاء الأولوية في مجال التسيير للعمال والفلاحين.

5- مرحلة قانون البلدية لسنة 1990:وهذه مرحلة تميزت بخضوعها لمبادئ وأحكام جديدة أرساها دستور 1989 وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد وإعتماد نظام التعددية الحزبية.

ولم يعد في ظل هذه المرحلة للعمال والفلاحين أي أولوية في مجال الترشح كما كان من قبل بعد أن ثبت هجر النظام الإشتراكي وسنتولى دراسة نظام البلدية بالتفصيل طبقا لمقتضيات هذا القانون. [1]

المجلس الشعبي البلدي:

طبقا للمادة 13 من قانون البلدية : ((يدير البلدية ويشرف على تسيير شؤونها مجلس شعبي بلدي و رئيس المجلس الشعبي البلدي)).

يشرف على إدارة شؤون البلدية المختلفة مجلس منتخب وجهاز مداولة هو المجلس الشعبي البلدي،وتقتضي دراسة هذا الهيكل المسير التطرق لتشكيلته وقواعد عمله وسيره ونظام مداولاته وصلاحياته.

01/ عمار بوضياف، **نفس المرجع السابق**، ص 130.

1-تشكيل المجلس:

يتشكل المجلس الشعبي من مجموعة منتخبين يتم إختيارهم من قبل سكان البلدية بموجب أسلوب الاقتراع العام السري المباشر وذلك لمدة خمس سنوات ويختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني للبلدية كما يلي:

-7 أعضاء في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة.

-9 أعضاء في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10000 و 20000 نسمة.

-11 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 200001 و 50000 نسمة.

-15 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 500001 و 100000 نسمة.

-23 عضو في البلديات التي يساوي عدد سكانها بين 1000001 و 200000 نسمة.

-33 عضو في البلديات التي يساوي عدد سكانها أو يفوق 200000.

هذا ويجدر التنبيه أن قانون 1990 لم يعط أولوية لأي فئة من فئات المجتمع عن غيرها وهذا خلافا للمرحلة السابقة حيث كانت الأولوية معترف بها رسميا لفئة العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين كما سلف القول.

بالنسبة للانتخابات البلدية أبعد المشرع طوائف معينة وحرمها من حق الترشح لانتخابات المجلس الشعبي البلدي وهذا بغر سد الطريق أمامها حتى لا تسيء استعمال نفوذها لربح المعركة الانتخابية وقد تم حصر هذه الطوائف في المادة 98 من قانون الانتخابات وهي:

((الولاة رؤساء الدوائر الكتاب العامون للولايات أعضاء المجالس التنفيذية للولايات القضاة أعضاء الجيش الوطني الشعبي ، موظفو أسلاك الأمن ، محاسبو الأموال البلدية ، مسؤولو المصالح البلدية)).

ومن هنا فإن مجال الترشح مكفول لكل من استوفى الشروط القانونية وهي:

-السن 25 سنة كاملة.

-أداء الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها .

-أن لا يكون المترشح ضمن أحد حالات التنافي.

-أن يكون المترشح تحت رعاية حزب أو أن يرفق ترشيحه بالعدد اللازم من التوقيعات (150 ناخب إلى 1000).

توزع المقاعد بعد العملية الانتخابية بالتناسب حسب عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة مع تطبيق مبدأ البقاء للأقوى حسب ذات الكيفية المشار إليها سابقا بالنسبة لتوزيع المقاعد على مستوى المجلس الشعبي البلدي.[1]

2- عمل المجلس:

يجتمع المجلس إلزاميا في دورة عادية كل ثلاثة أشهر ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية في كل مرة تتطلب فيها الشؤون البلدية ذلك،سواء بدعوة من الرئيس أو بطلب من الوالي أو من ثلث عدد الأعضاء

ويبدأ المجلس المداولات حين يحضر الجلسات أغلبية الأعضاء وإذا لم يجتمع المجلس لعدم بلوغ النصاب بعد استدعائين متتاليين بفارق ثلاثة أيام على الأقل بينهما تكون المداولات التي تتخذ بعد الاستدعاء الثالث صحيحة مهما يكن عدد الحاضرين.

وتكون جلسات المجلس علنية وهذا يعني إمكانيات حضور المواطنين لجلسات المجلس وفي هذا الصدد فإن رؤساء البلديات ملزمون بأخذ كل الإجراءات من أجل تخصيص أماكن ملائمة داخل قاعة المداولات غير أن هذا الحضور لا يعطي الحق بالتدخل في النقاش

ويمكن كذلك للمجلس أن يقرر المداولة في جلسة معلقة ويتولى الرئيس حسن سير المداولات [2]

ورجوعا للمواد من 41 إلى 45 من قانون البلدية نجد المشرع على غرار قانون الولاية وضع تقسيما رباعيا للمداولات'مداولات تنفذ منا وأخرى تحتاج إلى مصادقة صريحة وثالثة باطلة بطلانا مطلق ورابعة باطلة بطلانا نسبيا.

1 0/**نفس المرجع السابق**،ص ص 130..132.

02-/ ناصر لباد: **التنظيم الإداري**، منشورات دحلب، حسين داي ، الجزائر ، ص ص187..188

أ- **المصادقة الضمنية**: الأصل بالنسبة لمداولات م.ش.ب هو التنفيذ بعد 15 يوما من تاريخ إيداعها لدى الولاية عدا المداولات المستثناة قانونا والتي سنشير إليها وهذا ما قضت به المادة 41 من قانون البلدية وخلال هذه المدة أي 15 يوم يدلي الوالي برأيه أو قراره فيما يخص شرعية المداولة وصحتها.والمتمعن في هذا النص يتساءل لاشك متى تكون بصدد رأي ومتى تكون بصدد قرار؟

الحقيقة أن النص لم يقدم إجابة صريحة واضحة عن هذا التساؤل غير أننا نتصور أن الرأي عبارة عن وجهة نظر أولى يقدمها الوالي بصدد مداولة ما ويطلب قبل إصدار القرار .

من أعضاء المجلس بذلك حسم الأمر وإلا حق للوالي أن يصدر القرار الذي بموجبه يعدم المداولة جزئيا أو كليا.

ب-**المصادقة الصريحة** : نصت المادة 42 من قانون البلدية على : ((لا تنفذ مداولات المجلس الشعبي البلدي التي تخص المسائل التالية إلا بعد مصادقة الوالي عليها:

- الميزانيات والحسابات.
- إحداث مصالح ومؤسسات عمومية بلدية)).

ان جهة المصادقة هي الوالي وأن موضوع المداولة ينبغي أن يخص فقط الميزانيات والحسابات وإحداث مصالح ومؤسسات عمومية بلدية، وهو في نفس الموضوع الذي سيمر بنا بالنسبة لمداولات المجلس الشعبي الولائي ولقد حمل قانون البلدية حكما جديدا لم نجد له مثيلا في قانون الولاية تمثل في أن المصادقة الصريحة فرض قانون البلدية أن تتم خلال مدة ثلاثون يوما من تاريخ إيداع محضر المداولة لدى الولاية.

فإذا لم يصدر الوالي قراره خلال هذه المدة انقلبت المصادقة الصريحة إلى مصادقة ضمنية وهو ما يعني أن المداولة تنفذ ولو خصت أحد الموضوعين المشار إليهما متى انتهت مدة شهر.

ج-**البطلان المطلق**: نصت المادة 44 من قانون البلدية : ((تعتبر باطلة بحكم القانون:
- مداولات المجلس الشعبي البلدي التي تتناول موضوعا خارج اختصاصه.
- المداولات التي تكون مخالفة للأحكام الدستورية ولا سيما المواد 2 و 3 و 9 وللقوانين والتنظيمات.
- المداولات التي تجري خارج الاجتماعات الشرعية للمجلس الشعبي البلدي...)). [1]

د-**البطلان النسبي**: طبقا للمادة 45 من قانون البلدية تكون مداولات المجلس الشعبي البلدي قابلة للإبطال إذا كانت في موضوعها تمس مصلحة شخصية لبعض أو كل أعضاء المجلس أو لأشخاص خارجين عن المجلس هم وكلاء عنهم.

والحكمة من إبطال هذا النوع من المداولات واضحة حتى يحافظ المشرع على مصداقية المجلس ومكانته وسط المنتخبين وأن يبعد أعضاءه عن كل شبهة. [2]

وبالنسبة لتنظيمه الداخلي يؤلف **م.ش.ب** من بين أعضائه لجان دائمة أو مؤقتة لمعالجة المسائل التي تهم البلدية وتشكل اللجان بمداولات المجلس.

ويجب أن تتضمن تشكيلتها تمثيلا نسبيا يعكس المكونات السياسية للمجلس،وهناك ثلاث لجان دائمة هي:- لجنة الاقتصاد والمالية. - لجنة التهيئة العمرانية والتعمير.- لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية.

وتعتبر هذه اللجان أجهزة للتحضير والدراسة من أجل مساعدة المجلس في مهمته.

وميزة هذه اللجان تكمن في أن أشخاصا من غير المنتخبين المحليين يمكنهم المشاركة في أعمالها.ويكون لهم صوت استشاري وهذا ما يسمح للموظفين والأشخاص المختصين وسكان البلدية بتقديم مساعدتهم وآرائهم. [3]

01/ عمار بوضياف:**الوجيز في القانون الإداري**، دار ريحانة ، الجزائر، ص ص134.136

02/**عمار بوضياف**، نفس المرجع السابق،ص 136.

03/ ناصر لباد، **المرجع السابق**

صلاحيات المجلس:

يتأثر مدى إتساع الصلاحيات وا لإختصاصات الموكلة للهيئات المحلية وخاصة البلدية بالمعطيات السياسية والاقتصادية والإجتماعية السائدة بالدولة.

يحدد القانون البلدي صلاحيات البلدية وهي الصلاحيات التي يمارسها المجلس الشعبي البلدي من خلال مداولات [1]

وهذا الأخير يمارس صلاحيات كثيرة تمس جوانب مختلفة من شؤون الإقليم لعلّ أهمها:

في مجال التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز:

يكلف المجلس الشعبي البلدي بوضع مخطط تنموي يخص البلدية ينفذ على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد أخذا بعين الاعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية وما يساعد المجلس للقيام بهذه المهمة أن هناك بنك للمعلومات على مستوى الولاية يشمل كافة الدراسات والمعلومات والإحصاءات الاجتماعية والعلمية المتعلقة بالولاية

ومن جهة أخرى يتولى المجلس الشعبي البلدي رسم النسيج العمراني للبلدية مع مراعاة مجموع النصوص القانونية والتنظيمية السارية المفعول وخاصة النصوص المتعلقة بالتشريعات العقارية وعلى هذا الأساس اعترف المشرع للبلدية بممارسة الرقابة الدائمة للتأكد من مطابقة عمليات البناء للتشريعات العقارية وخضوع هذه العمليات لترخيص مسبق من المصلحة التقنية بالبلدية مع تسديد الرسوم التي حددها القانون .[2]

وعلى صعيد أخر حمّل المشرع البلدية ممثلة في مجلسها حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف وكل شيء ينطوي على قيمة تاريخية أو جمالية.وكذلك تنظيم الأسواق المغطاة والغير المغطاة على إختلاف أنواعها وفي مجال الضبط أناط المشرع بالبلدية صلاحية إقامة إشارات المرور التي لا تعود إلى هيئات أخرى (مصالح الأمن).

وتستغل البلدية كل الموارد المالية بالتمويل المحلي لأستغلالها عن الحكومة المركزية.[3]

01/ محمد الصغير بعلي ،**القانون الإداري.التنظيم الإداري**،دار العلوم للنشر التوزيع ،الحجار،عنابة،الجزائر، ط2002 ص 158.

02/ عمار بوضياف،**الوجيز في القانون الإداري**، مرجع سابق، ص ص 137..138.

03/ عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية**، دار المسيرة للنشر، عمان، 2001، ص 23.

ويعود للبلدية السهر على المحافظة على النظافة العمومية وطرق ومعالجة المياه القذرة وتوزيع المياه الصالحة للشرب كما يعود لها حماية التربة والثروة المائية.

ب-في المجال الاجتماعي: أعطى المشرع بموجب المادة 89 من قانون البلدية للمجلس حق المبادرة بإتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومد يد المساعدة إليها في مجالات الصحة والتشغيل والسكن.وألزم البلدية مراكز صحية وقاعات العلاج وصيانتها وذلك في حدود قدراتها المالية.كما ألزمها بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفقا للبرنامج المسطر في الخريطة المدرسية وصيانة هذه المؤسسات واتخاذ كل إجراء من شأنه تسهيل عملية النقل المدرسي.

بالنسبة للسكن تلف البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية ومن هنا أجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري.

ج-في المجال المالي: يتولى المجلس الشعبي البلدي سنويا المصادقة على ميزانية البلدية سواء الميزانية الأولية وذلك قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة للسنة المعنية.أو الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المعنية وتتم المصادقة على الإعتمادات المالية.

د-في المجال الاقتصادي: يوكل للبلدية القيام بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الإقتصادية المسطرة في برنامجها التنموي وكذلك تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وترقية الجانب السياحي في البلدية وتشجيع المتعاملين في هذا المجال وأجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية. زمن جميع ما تقدم يتضح لنا أن البلدية كقاعدة للامركزية مهامها كبيرة ومتنوعة.

ثانيا : المصالح الادارية للبلدية:

1- الأمانة العامة:

إن الأمانة العامة للبلدية يسيرها أمينا عاما وهذا الأخير حسب بعض المختصين يعتبر الركيزة الأساسية في البلدية ويعتبر المساعد المباشر الأساسي لرئيس البلدية.

وتجدر الإشارة أن وظيفة أمين عام للبلدية موجودة على مستوى كل بلديات التراب الوطني والتعيين فيها يكون حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 91-26

المؤرخ في 1991/02/02 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين إلى قطاع البلديات وكذا المرسوم التنفيذي رقم 91-27 المؤرخ في 1991/02/02 الذي يحدد قائمة الوظائف العليا للإدارة البلدية.

وفيما يخص صلاحيات الأمين العام للبلدية تنص المادة 119 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه ما بلي: ((يتولى الأمين العام للبلدية وتحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ما يأتي:

-جميع مسائل الإدارة العامة.

-القيام بإعداد اجتماعات المجلس الشعبي البلدي و تنفيذ المداولات.

-القيام بتبليغ محاضر مداولات **م.ش.ب** والقرارات للسلطة الوصية إما على سبيل الإخبار أو من أجل ممارسة سلطة الموافقة والرقابة.

-تحقيق إقامة المصالح الإدارية والتقنية وتنظيمها والتنسيق بينها ورقابتها.

-ممارسة السلطة السلمية على موظفي البلدية.)).

ومن خلال نص المادة 119 نستطيع أن نحصر الصلاحيات الأساسية للأمين العام للبلدية فيما يلي:

* تسيير وتنشيط المصالح الإدارية والتقنية للبلدية.
* تحضير مداولات م.ش.ب وخاصة منها المتعلقة بالميزانية البلدية.

يمارس السلطة الرئاسية على موظفي البلدية ولكنه يمارسها باسم رئيس البلدية وذلك طبقا لما جاء في المادة 128 من القانون رقم 90-08 التي تنص: ((تخضع إدارة البلدية للسلطة السلمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي)).

وتظهر أهمية هذه الوظيفة أي وظيفة الأمين العام للبلدية خاصة حين تجديد المجالس الشعبية البلدية بحيث أثناء هذه المرحلة يصبح تقريبا هو المسؤول الأول لإدارة البلدية ، فيعتبر حينئذ الأمين العام للبلدية القناة أو الوسيط بين الهيئة البلدية المنتخبة والمصالح البلدية ولكن تجدر الإشارة أن الواقع في بعض الأحيان إن لم نقل في كثيرها.فإن صعوبات كثيرة تواجه ممارسة هذه الوظيفة [1].

01/ **ناصر لباد:** **مرجع سبق ذكره**، ص ص206، 209.

2- إدارة البلدية :

تتمثل هذه المصالح خاصة في خاصة مصلحة التنظيم والشؤون العامة ومصلحة المحاسبة ومصلحة الحالة المدنية.

فالمصلحة الأولى تتكفل بكل ما يتعلق بالانتخابات (مراجعة القوائم الانتخابية، التسجيل في القوائم الانتخابية' التحضير للعمليات الانتخابية...).

وكذلك بكل ما يتعلق بالتنظيم (التنظيم المتعلق بأصحاب الحرف،بالتجار،البوليس العام...).

أما مصلحة المحاسبة فإنها تتكفل بالميزانيات والمحاسبة وبتسيير المستخدمين وبتسيير الأملاك البلدية سواء منقولة أو عقارية وخاصة الاحتياطات العقارية.

أما مصلحة الحالة المدنية فهي تعتبر من أهم مصالح البلدية فهذه المصلحة تتكفل بتلقي والحفاظ وتسليم وثائق الحالة المدنية (مثل: شهادة الميلاد،شهادة الإقامة...) .

أ- المصالح التقنية للبلدية:

تلعب المصالح التقنية البلدية دورا هاما خاصة أن البلدية تلعب دورا أساسيا في تجسيد المخططات الإنمائية البلدية وانجاز المدارس...فوجود المهندسين والمهندسين المعماريين وكذلك الأطباء البيطريين يساعدها على تحسين السير لمختلف النشاطات البلدية سواء في قطاع الصحة أو في قطاع الانجاز أو في ميدان التعمير والبناء.

ب- بعض المصالح الأخرى:

وهذه المصالح هي المصالح التقنية للدولة والمصالح المكلفة بالأمن.

-المصالح التقنية للدولة:

ليس لكل بلدية القدرة على إنشاء مصالح تقنية تابعة لها وعلى هذا الأساس تنص المادة 111 من قانون البلدية على ما يلي: ((تقدم المصالح التقنية للدولة مساعدتها للبلديات حسب الشروط المحددة في التنظيم)).

فهذه المصالح التقنية توضع من طرف الدولة في خدمة البلديات غير المؤطرة لتمكينها من إنجاز ومتابعة بعض المشاريع مثل قطاع الأشغال العمومية (طرقات،جسور...) وكذلك لأشغال الري (مثل:مشاريع المياه الصالحة للشرب...).

- المصالح المكلفة بالأمن:

وتتمثل هذه المصالح في الشرطة البلدية أو الحرس البلدي من جهة وفي المكلف بالأمن على مستوى البلدية من جهة أخرى.

3- الرقابة على البلدية:

إن الرقابة على البلدية باعتقادنا أكثر إشكالية وصعوبة إذا ما قورنت بالرقابة على الولاية وذلك بسبب أن الجهاز المسير داخل البلدية هو منتخب،فعلى رأس الولاية مثلا:نجد الوالي وهو الشخص معين وإلى جانبه المسؤولين التنفيذيين ويسهل ممارسة الرقابة على هؤلاء كما رأينا أما على مستوى البلدية فالأمر يختلف حيث الرئيس ونوابه وسائر الأعضاء منتخبون مما يصعب لاشك من ممارسة الرقابة ورغم هذه الصعوبة إلا أن البلدية كالولاية تخضع للرقابة ولا يتنافى ذلك مع تمتعها بالشخصية المعنوية نفصّل ذلك فيما يلي:

- الرقابة على المعينين:

مبدئيا لا يطرح هذا النوع من الرقابة إشكاليا على المستوى العملي فكل موظف أيا كانت درجة مسؤوليته وقطاع نشاطه خاضع لرابطة التبعية تجاه الإدارة المستخدمة أو سلطة الوصاية.

فالأمين العام للبلدية مثلا عندما يتلقى مجموعة تعليمات من سلطة الوصاية أو من والي الولاية يلزم تنفيذها في حدود صلاحياته وبما يخوله القانون من سلطة.

- الرقابة على المنتخبين:

كما سلف القول فإن هذا النوع من الرقابة يثير من حيث الأصل إشكاليات على المستوى العملي خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار استقلالية المجلس البلدي المنتخب غير أن هذا لا يعني إعفاء فئة المنتخبين وعدم خضوعهم للرقابة بل إن هؤلاء كأشخاص يخضعون لأنواع من الرقابة حددها القانون كما تخضع أعمالهم وخضع هيئتهم أيضا،أن عدم الاعتراف بهذه الرقابة تحت حجة الاستقلالية أمر من شأنه يبعدنا أكثر عن النظام اللامركزي .

- الرقابة على الأشخاص:

وتتخذ شكل الإقالة الحكمية والإيقاف والإقصاء.

***الإقالة الحكمية:** جاء في المادة 31 من قانون البلدية: ((يصرح الوالي فورا بإقالة كل عضو في المجلس الشعبي البلدي تبيّن بعد الانتخاب أنه غير قابل للانتخاب قانونا أو تعتريه حالة من حالات التنافي)).

واضح من هذا النص المذكور أن سبب تجريد العضو من صفته هو تخلف شروط الانتخاب أو وجوده في حالة من حالات التنافي وهذا أمر معقول فكيف يتصور احتفاظ العضو بصفته وهو يفتقد لأحد الشروط القانونية أو وجد في حالة تنافي فإن ثبت ذلك تعين على الوالي أن يصدر قرارا يقضي بتجريده من الصفة.

***الإيقاف:** نصت المادة 32 من قانون البلدية : ((عندما يتعرض منتخب إلى متابعة جزائية تحول دون مواصلة مهامه يمكن توقيفه...)).

من هذا نستنتج أن سبب الإيقاف أو تجميد العضوية هو المتابعة الجزائية والتي أعطى لها المشرع [1].

وصفا محددا بأنها تحول دون ممارسة العضو لمهامه ونتصور أنه في حالة كهذه أن العضو قيدت حريته أي أنه تم إيداعه الحبس الاحتياطي وكان أفضل باعتقادنا أن لا يستعمل المشرع لفظ يمكن لأنه إذا ثبتت المتابعة الجزائية وثبت مانع حضور أشغال المجلس تعين على المجلس إيقاف العضو كإجراء احترازي للمحافظة على مصداقية المجلس.

ووقوفا عند نص المادة **32** في فقرتها الثانية نجد أن المشرع قد استعمل عبارة بعد استطلاع رأي المجلس ومن ثم فإن ما تمخّض على مداولة المجلس عبارة عن رأي لا يلزم الوالي بالأخذ به ،ولقد أحسن المشرع صنعا عندما اشترط تسبيب القرار من جانب الوالي لما لهذه الضمانة من أثر عميق على المستوى القانوني[2].

01/ **ناصر لباد، نفس المرجع السابق**، ص ص 208، 210

02/ عمار بوضياف،**مرجع سابق**،ص ص 144 ،143.

ذلك أن التسبيب يمكّن الجهة الإدارية أو الجهة القضائية المختصة أو أعضاء المجلس المعني من معرفة الأسباب التي من أجلها أصدر الوالي قرار إيقاف عضو معين،ويستمر الإيقاف إلى غاية صدور قرار نهائي من الجهة القضائية المختصة فإن ثبتت براءة الموقوف عادت له العضوية ثانية بحكم القانون دون الحاجة لإثبات ذلك بموجب مداولة من المجلس أو بموجب قرار من الوالي.

***الإقصاء:** تقدم البيان أن الإقصاء إسقاط كلي ونهائي للعضوية لأسباب حددها القانون والإسقاط لا يكون إلا نتيجة فعل خطير يبرر إجراء اللجوء إليه،فعندما تثبت إدانة المنتخب من قبل المحكمة المختصة فلا يتصور احتفاظه بالعضوية ومن ثم وجب أن تسقط عنه ويستخلف عنه بالمترشح الموالي في نفس القائمة واستنادا لما ورد في المادة 33 من قانون البلدية فإن المشرع أوجب إعلان المجلس الشعبي البلدي عن هذا الإقصاء ويثبت فيما بعد بموجب قرار من الوالي.

- الرقابة على الأعمال:

لقد رأينا فيما سبق أن مداولات المجلس الشعبي البلدي تخضع لرقابة إدارية ورقابة قضائية،وتتجسد الرقابة الإدارية في رقابة والي الولاية الذي يتمتع بسلطة واسعة سواء في حالة المصادقة الضمنية أو المصادقة الصريحة أو البطلان المطلق أو البطلان النسبي،وهذا طبعا في حدود ما رسمته المواد من 41 إلى 46 من قانون البلدية ، فسلطة الوالي تجاه المجلس الشعبي البلدي أوسع منها تجاه المجلس الشعبي الولائي إذ في الحالة الثانية يعتبر الوالي بمثابة جهة إحالة.

- الرقابة على الهيئة (المجلس):

وتكون بإنهاء حياتها قانونيا ويتمثل في حلّها وتجريد أعضائها من الصفة التي يحملونها وطبقا للمادة 34 من قانون البلدية يحل المجلس البلدي في الحالات التالية:

1-عندما يصبح المنتخبين أقل من نصف عدد الأعضاء وبعد تطبيق أحكام الاستخلاف: وهذه الحالة طبيعية كما رأينا فلا يتصور أن يستمر المجلس الشعبي البلدي في عقد جلساته ودوراته وقد فقد نصف أعضاءه كما فقد الأداة القانونية التي بموجبها سيفصل فيما عرض عليه، ولا يكون ذلك إلا بعد اللجوء للقوائم الاحتياطية وبحسب العارض الذي يصيب العضو الممارس (وفاة، إقصاء، استقالة..) فإذا تحقق هذا المانع بادر الوالي إلى

إعداد تقريره ويحيله لوزير الداخلية والذي بدوره يعد تقريره ويحيله على مجلس الوزراء لاستصدار مرسوم الحل.[1]

2-**في حالة الاستقالة الجماعية** : وهنا يمكننا أن نتصور أن يبادر جميع أعضاء المجلس أيا كانت تياراتهم السياسية وانتماءاتهم إلى تقديم طلب يفصحون فيه عن رغبتهم في التخلي عن عضوية المجلس،فإن تم ذلك تعين حل المجلس.

3-في حالة وجود اختلاف خطير بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الذي يحول دون السير العادي لهيئات البلدية : إن الاختلاف بين أعضاء المجلس أمر طبيعي ،فلا يتصور أن تتحد رؤيتهم السياسية في كافة المسائل التي تعرض على المجلس،غير أن الاختلاف إذا بلغ درجة من الخطورة والجسامة بحيث يؤدي إلى عرقلة السير الحسن لهيئات البلدية فتعطل مثلا مصلحة من مصالحها تعين في مثل هذه الحالات حل المجلس لأن القول بخلاف ذلك يعني تعطيل مصالح البلدية وهو ما ينعكس سلبا على الجمهور. والملاحظ أن جميع هذه الحالات المذكورة تماثل الحالات الواردة في قانون الولاية.

4-**في حالة ضم بلديات لبعضها أو تجزئتها** : وهذه حالة وردت فقط في قانون البلدية ولا نجد لها مثيل في قانون الولاية،وهي أيضا حالة طبيعية لأن عدد البلديات غير ثابت ومستقر،فلأسباب موضوعية قد يعمد المشرع إلى رفع عدد البلديات أو الإنقاص منها ومن ثم قد تضمّ بلدية إلى أخرى وهو ما يعني حل المجلسين معا.فلا يتصور أن تدار شؤون البلدية في حالة الضم مجلس بلدية دون أخرى من البلديتين المعنيتين بالضم، ولا يتصور أيضا أن تدار البلدية الجديدة بمجلسين إذن لا مفر في مثل هذه الحالات من اللجوء للحل وانتخاب مجلس بلدي جديد.

ولقد أحسن المشرع في قانون البلدية حينما عدّد على سبيل الحصر حالات الحل حتى لا يترك أي مجال للاجتهاد والتفسير الواسع للنص، ثم أنه أحسن أيضا حينما فرض اتخاذ مرسوم الحل على مستوى مجلس الوزراء بما له من خطورة كبيرة.[2]

01 /د: عمار بوضياف، **نفس المرجع السابق** ، ص ص 144.145

02 / نفس المرجع ، ص ص 139، 140.

الأبواب مفتوحة على البلديات- بلدية الجلفة نموذج - :

اليوم: 18 جانفي 2016 الساعة 10صباحا المكان : القاعة الشرفية مقر بلدية الجلفة

وفي المداخلة لكل من والي ولاية الجلفة السيد: " عبد القادر جلاوي و رئيس المجلس الشعبي البلدي السيد: حرفوش عبد الباقي تم التطرق الى :

- -دور البلدية في تقديم الحاجيات .....(الماء الشروب ، التعليم ، الصحة البيئة ، الغاز الطبيعي .....) .
- -إعادة المرفق العام عضويته كالمصلحة البيومترية (جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية ورخصة السياقة التي هي قيد الانجاز .
- -تعزيز اللامركزية في إطار التكيف واحتياجات الساكنة .
- -تحصيل أدوات وإدماج التكنولوجيا .
- -التعاون بين البلديات
- -تحدي البلدية (مرامج موسعة في العمل) كخلية قاعدية للدولة.
- -إعطاء اهمية للدور الإقتصادي لتسيير شؤون البلدية
- -محاربة البيروقراطية (بمرسوم رئاسي) ومشاركة المواطن في البناء المؤسساتي
- -المسعى التشاركي لتحقيق الازدهار والرفاهية .
- -منح البلدية المكانة بصفتها فاعل تنموي شامل
- -التوفيق بين الموارد والمهام (المورد البشري ودوره في التنمية المستدامة)

مقال حول الأبواب مفتوحة على البلديات:

يوم الاثنين 18 جانفي 2016

أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية السيد " نور الدين بدوي" ان الالتزامات القوية التي جاء بها مشروع تعديل الدستور يسمح بخلق ديناميكية جديدة في صالح التنمية المحلية وقال السيد بدوي في الكلمة التي القاها خلال اشرافه على الابواب المفتوحة على البلدية التي نظمت بالمدرسة الوطنية للإدارة " أحمد مدغري " إن الالتزامات القوية وتدابير الأطار القانوني والتنظيمي التي هي قيد الاعداد تسمح دون شك بخلق ديناميكية جديدة على مستوى البلديات وفي صالح التنمية المحلية واضح بذلك الصياغ ان البلدية هي بمثابة الصرح الذي تطبق فيه كل القوانين والتنظيمات الجمهورية والقضاء الامثل لتجسيد كافة السياسات العمومية وتكريس الديمقراطي والمشاركة الفعالة للمواطن .

وأعتبر السيد بدوي أن تعديل الدستور الذي أقره رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة هو مرحلة بالغة الاهمية في تطوير الجزائر بصفة فعالة و.....البلدية المكانة التي تستحقها بصفتها فاعل في الاصلاحات التي باشرتها الدولة كما ذكر السيد بدوي أن البلدية عرفت خلال السنوات الاخيرة تطورا ملحوظا فيما يتعلق بالتكفل بالحاجيات الاجتماعية والاقتصادية في مختلف القطاعات مثل توزيع الماء الشروب والربط بالصرف الصحي والتعليم والصحة والتزويد بالكهرباء والغاز .

وأكد السيد الوزير أن 2016 هي سنة تعزيز اللامركزية التي سيتم تقويتها في إطار النظرة الجديدة من أجل تكييف وضبط التنظيم الإداري الجديد للبلدية والمرفق العمومي الجواري وإستحداث آلية تنافسية بين الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي والتكفل بالحاجات الأساسية للسكان وستعرف هذه السنة حسب الوزير وضع الحيز التنفيذي آليات مرافقة من أجل تنمية أملاك البلدية المنتجة للمداخيل وتحسين تحصيل الإتاوات وبعث حركتها الإقتصادية إلى جانب التعاون بين البلديات *

- **توضيح:تم الاستفادة من المعلومات عن البلدية بمناسبة الأبواب المفتوحة**
- **يونسي ع** ، **استقرار المجالس المنتخبة وحماية مصالح المواطنين** ، جريدة.**المساء** بتاريخ:2009/10/25، www.EL MASSAA.COM

خلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه وتبيان معظم التفاصيل بالدور والمهام التي تقوم بها البلدية على المستوى المحلي وتحقيق التقرب من المواطن وتلبية الحاجيات الأساسية للساكنة والموكلة هذه المهام قانونا ومراعات الجوانب الإجتماعية والإقتصادية وخلق الثروة من خلال الاستثمار المحلي والتحصيل الجباية وخلق حركية إقتصادية محلية لتطوير ورفع من قدرات البلدية والتي هي وحدة أو جماعة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية ونظامها يعبر عن النظام الإداري الجزائري في صورة وحيدة وفريدة للامركزية الإدارية المطلقة.

ولتعزيز دور الولاية والبلدية في إدارة الشؤون المحلية، وخاصة في مجال تنفيذ المشاريع التنموية ،وتجسيد أكبر لمكانة الديمقراطية التشاركية والتساهمية قامت الدولة الجزائرية بتجسيد هذه الأليات على أرض الواقع بإعطاء دورا للبلدية وهذا بسن القوانين 11/10 والإهتمام بالبنى التحتية وتقديم المشاريع الضرورية وتقديم الخدمات الإجتماعية للمواطنين عن طريق تفعيل دور المجالس المنتخبة والتمويل المركزي الذي يقوم على تعزيز وتنمية الإستثمار والإهتمام بالمورد البشري المؤطر من إداريين ومنتخبين، وإسترجاع الأوعية العقارية الفلاحية والصناعية قصد تنمية الإستثمار المحلي .

الفصل الثالث :
الخدمات الإجتماعية.

الفصل الثالث : الخدمات الإجتماعية

تمهيد

أولا: تعريف الخدمات الإجتماعية.

ثانيا:-تصنيف الخدمات الإجتماعية .

ثالثا:تطور الجدمات الإجتماعية

رابعا:خصائص الخدمات الإجتماعية

خلاصة

تمهيد :

إن للخدمات الإجتماعية دورا مهما في حياة الأفراد ،وتحقيقها على المستوى المحلي من مهمة الجماعات المحلية والتي أعطت الدولة كل الصلاحيات للمجالس البلدية المنتخبة من طرف المواطنيين وهذا قصد التكفل بانشغالات االساكنة على جميع الاصعدة والميادين الإقتصادية والإجتماعية والثقافية فتقريب البلدية من المواطن للوقوف على أهم المشاكل وتشخيص أهم الإحتياجات لتوفيرها وتلبية حاجيات الافراد لتحقيق الإستقرار داخل النظام الإجتماعي فعملية التخطيط الإستراتيجي لأهم الخدمات الإجتماعية يعتبر مرحلة أساسية لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية المقدمة من طرف الدولة الذي يربطها عقد إجتماعي بينها وبين المجتمع لتحقيق الرفاهية المجتمعية لمواطنيها ليصبح الفرد له قيمة إنسانية وشعوره بالرضا وتحقيق الإشباع الإجتماعي فسلوك الأفراد تجاه المؤسسات التي تقوم بتوفير الخدمات يعتبر ضابط ومرجع لهذه الخدمات المقدمة فعندما يقوم بالإحتجاج والتذمر الدائم فهناك خلل هي هذه الخدمات الإجتماعية أما في تقديمها أو وقتها أو نوعيتها.

فماهو المقصود بالخدمات الإجتماعية؟ وماهي تصنيفاتها؟ وكيف تطورت الخدمات ؟ وماهي خصائص الخدمات الإجتماعية؟ ومامدى أهميتها للإنسان؟ وماهي أسس تخطيطها؟.

أولا : تعريف الخدمات الإجتماعية:

يعد مفهوم الخدمات ا لإجتماعية من المفاهيم التي حظيت بإهتمام كبير في الآونة الأخيرة بسبب تزايد حاجة الإنسان لتلك الخدمات ، وخاصة بعد تطور التقنيات والأساليب المستخدمة في توفير الخدمات، و لم يقتصر تقديم الخدمات على الجوانب التصميمية مثل المدارس والمستشفيات ومراكز الترفيه أو مد الشبكات المياه والطرق والهاتف والصرف الصحي ... والتي تسمى بخدمات البنية التحتية، وبمرور الزمن ظهرت الحاجة إلى ا لإهتمام بدراسة الخدمات لأنها تتعلق بحياة الفرد اليومية وتمثل أحد المعايير الأساسية لقياس تطور المجتمعات وهذا من خلال ما يقدم من خدمات ذات نوعية وكمية كافية وكفاءة الخدمات يقاس بها التطور الحضاري الذي حققته الدولة تزايد الطلب على الخدمات وفق المعايير الدولية لكل نوع من الخدمات المقدمة تنوع المختصين في هذا المجال كل حسب تخصصه ومراعات الجوانب منها نوع الخدمة ،وطريقة التوزيع والكفاءة وتحقيق العدالة في توزيع هذه الخدمات بدون تمييز ويمكن أن تعرف الخدمات بحسب:

1/تعريف فيليب كوتر:

الخدمات أي نشاط أو منفعة يستطيع طرف ما تقديمها للأخر ،وتكون غير ملموسة اي غير مادية ولا ينتج عنها تملك أي شيء ، لا يرتبط توفيرها بإنتاج مادي .

2/تعريف كرونروس:

الخدمات عبارة عن أنشطة تدرك بالحواس وقابلة للتبادل ، وتقدمها شركات أو مؤسسات معينة مختصة يتللك الخدمات ، أو باعتبارها مؤسسات خدمية [1] .

نعني بالخدمات الإجتماعية كأنشطة تمارسها الدولة أو القطاع خاص لتوفير منافع معينة لإشباع الحاجات ورغبات الناس دون تحقيق مكاسب مادية ملموسة لهم ، أي تحقق منافع علمية وصحية وعقلية ونفسية وذهنية وبدنية وبيئية وتقنية للإنسان ، والتي تسهم في ديمومة عطاءه ورفع كفاءة أداءه ، من خلال تحقق توفير مستلزمات الحياة الأساسية التي تحقق الصحة والأمان.

1/خلف حسين علي الدليمي : **تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان 2009 ، ص 37.

ثانيا : تطور وتصنيف الخدمات الإجتماعية :

توجد عدة تصنيفات للخدمات ولكن ستتم الإشارة إلى أفضل تلك التصنيفات التي مع الواقع العلمي والعملي ومن تلك التصنيفات ما يأتي:

تصنيف الخدمات حسب البعد المكاني :

حيث تصنف إلى نوعين رئيسيين وفق أسلوب تخطيطها والمكان الذي تشغله هما:

أ- خدمات مجتمعية أو اجتماعية (مساحية) :

وتعني خدمات التعليم والصحة والترفيه ، والتي تتميز بأنها خدمات مساحية أي تحتل مساحة محددة من ارض المدينة الحضرية كما أن الحصول عليها يتطلب تحرك الإنسان أليها أي خدمات يتحرك الإنسان نحوها.

ب- خدمات البنية التحتية (خطية) :

وهي خدمات الماء والكهرباء ومجاري الصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة والهاتف والطرق ، وتتميز بأنها تأخذ وضعا خطيا وأنها خدمات تتحرك نحو الإنسان عكس النوع السابق .

وهذا يعني وجود فرق بين النوعين يكمن فيما يأتي :

أ- تشغل الخدمات الإجتماعية مساحات من الأرض تتوزع على أرجاء المدينة أو الإقليم لتكون قريبة من الإنسان ويسهل الوصول أليها، لذا يعمل مخططو المدن على اختيار المواقع التي تكون مناسبة لتحقيق هدف أساسي وهو استفادة جميع السكان من الخدمة ويتم حساب المساحات المطلوبة لتوفير تلك الخدمات حسب عدد السكان، أي هنالك حصة محددة لكل فرد وحسب معيار معتمد محليا أو دوليا .

أما خدمات البنية التحتية فتختلف عن الخدمات المجتمعية بأنها تتخذ وضعا خطيا يمتد في جميع أرجاء المدينة أو الإقليم لتوفير الخدمات لجميع السكان بشكل متساوي مثل شبكة أنابيب توزيع المياه أو شبكة توزيع الكهرباء أو شبكة الصرف الصحي أو شبكة الهاتف الأرضي أو الطرق أو خط مسار مركبات نقل النفايات ، ويتم توفير تلك الخدمات وفق المعايير المعتمدة والتي تنص على مقدار حصة الفرد من كل خدمة

ب- ان الحصول على الخدمات المجتمعية يتطلب تحرك الإنسان نحوها للحصول عليها فالإنسان الذي يريد ان يتعلم يتحرك نحو المؤسسة التعليمية المطلوبة ، والذي يريد أن

يتعالج يتحرك نحو المؤسسة الصحية التي يرغب المعالجة فيها والذي يرغب في الترفيه يتحرك نحو المكان الذي يرغب إن يقضي وقتا معينا فيه .

أما خدمات البنية التحتية فهي تتحرك نحو الإنسان ليستفاد منها حيث تكون على شكل شبكات تصمم بشكل يخدم جميع سكان المدينة أو الإقليم وتتخذ مسارات منتظمة ضمن نطاقات معينة يسهل متابعة كفاءة عملها ، وتكون متوازية مع بعضها في الامتداد وضمن نطاق الطرق وأرصفتها.

ت- تقاس الخدمات ا لإجتماعية بمعيار المساحة ، أي حصة الفرد من تلك الخدمة بالمتر المربع حيث توجد معايير عالمية لكل نوع من تلك الخدمات ، ستتم الإشارة أليها عند تناول تلك الخدمات كل على حدة .

أما خدمات البنية التحتية تقاس بمعايير وزنيه مثل اللتر من الماء و الصرف الصحي ، وبالكيلوغرام مثل النفايات ، أو وحدات القياس الأخرى مثل الكيلو وات للكهرباء .

ث- تكون الخدمات المجتمعية على شكل أبنية تتوزع في أرجاء المدينة وتشكل جزء مهم من نسيج المدينة العمراني، أما خدمات البنية التحتية فقد تأخذ وضعا غير ظاهر على سطح الأرض ، لذا لا تكون جزءا من النسيج العمراني للمدينة .

- تصنيف الخدمات حسب نوعها [1]:

تصنف الخدمات حسب نوعها حيث تتضمن أنواع عدة منها :

أ- خدمات إدارية .

ب- خدمات تجارية.

ت- خدمات صحية .

ث- خدمات ترفيهية .

ج- خدمات تعليمية .

ح- خدمات البنية التحتية .

خ- خدمات صناعية.

د- خدمات روحية.

01/ **المرجع السابق** ،ص 40.

ثالثا : خصائص الخدمات الإجتماعية :

تشترك جميع الخدمات المجتمعية والبنية التحتية بعدة خصائص والتي تمثل الهدف الأساسي من توفرها، ومنها ما يأتي :

01- كفاية الخدمات:

إن توفير أي نوع من الخدمات لابد أن يحقق الكفاية في تقديم الخدمة لكافة السكان ومن خلال تخطيطها بما ينسجم و واقع توزيع السكان و كثافتهم سواء تخطيط شبكات البنية التحتية أو اختيار مواقع الخدمات المجتمعية ، ويكون وفق المعايير المعتمدة في كل نوع من الخدمات.

02- كفاءة الخدمات :

تعتمد كفاءة الخدمات غلى نوع الآلات والمعدات والتقنيات المستخدمة في توفير الخدمة ، فكلما كانت تلك التقنيات متطورة كانت كفاءة توفير تلك الخدمات عالية وتحتاج تلك العملية إلى تحديث مستمر في استخدام كل ما يستجاب من تطورات في مجال أي خدمة وتدريب العاملين في مجال الخدمات على استخدام التقنيات الحديثة

03- مرونة الخدمـــــة :

تكمن مرونة الخدمة في عدة إتجاهات هي :[1]

أ- إن تتوفر القدرة في الخدمة على استيعاب الزيادة السكانية الطبيعية لفترة من الزمن دون أن تؤثر على حصة الفرد الإعتيادية .

ب- إستيعاب ما يستجد من تطورات في مجال الخدمة دون توقف أو قصور في توفيرها .

ت- أداء عملها بصورة طبيعية حتى وإن حدث خلل في جزء أو جانب ما منها.

01/**المرجع السابق** ، ص ص 41،42.

04- الأمان:

يعد الأمان من الجوانب المهمة في توفير الخدمة ، فيجب أن تتوفر بصورة صحيحة وضمن اعتبارات ومعايير تحقق تلك الخاصية ، فموقع المدرسة على سبيل المثال يجب أن يكون في مكان لا يتعرض فيه الطالب إلى مخاطر مثل عبور طرق المرور السريع ، إن توفير المياه يجب أن يكون نقيا وغير ملوثا إن معالجة مياه الصرف الصحي و النفايات يجب أن يكون بطرق صحيحة ولا ينتج عنها أثار سيئة تعرض حياة السكان للخطر

05- الإنسجام :

إن تصميم المرافق المختلفة للخدمات يجب أن يكون منسجما مع الظروف البيئية السائدة سواء كانت خصائص الموقع من تضاريس ومناخ أو طبيعة توزيع استعمالات الأرض أو توزيع بقية أنواع الخدمات الأخرى .

-تطور الخدمات الإجتماعية:

شهدت حياة الإنسان تطورا مستمرا في كافة المجالات و وصلت الى درجة عالية جدا في النصف الثاني من القرن الماضي (العشرين) حيث حقق التطور العلمي والتكنولوجي تقدما كبيرا إنعكست أثاره على كافة مجالات الحياة ومنها الخدمات، حيث شهدت جميع أنواعها تطورا كبيرا في النوع والكـــم والكفاءة بشكل ينسجم مع حاجة الإنسان ورغباته وقد أسهمت عدة عوامل في ذلك منها ما يأتي:

- أهمية الخدمات بالنسبة للإنسان :

تمثل الخدمات عنصرا أساسيا في حياة الإنسان وهدفا رئيسيا لذا سخر كل طاقاته وإمكاناته في تطوير تلك الخدمات لأنها مصدر راحته ورفاهيته وتقدمه وتطوره فالتعليم مصدر تقدم وتطور الإنسان والذي تنعكس أثاره على بقية أنواع الخدمات وجوانب الحياة الأخرى الاجتماعية و ا لإقتصادية والسياسية ، وقد عمل الإنسان منذ القدم على توفير البيئة المريحة والآمنة والتي تتوفر فيها معظم متطلبات الحياة الأساسية ، وقد ركز بمرور الزمن على تطوير الأدوات التي تسهم في توفير البيئة الملائمة تضم الخدمات المختلفة في المكان إختياره للعيش فيه والذي تمثل في المدن التي نشأت وتطورت بشكل سريع والتي تضم كل ما يحتاجه الإنسان من وسائل راحة.

- الطلب المستمر على الخدمات :

إن الطلب على الخدمات يزداد بشكل مضطرد لإشباع رغبات الإنسان وسد حاجاته وهذا الطلب يكمن في اتجاهين الأول لتلبية حاجات الزيادة السكانية المستمرة والثاني زيادة حاجة الإنسان إلى تلك الخدمات بمرور الزمن حسب ثقافة وتطور المجتمع فكلما تطور المجتمع زادت حاجته إلى الخدمات بكل أنواعها على سبيل المثال الطلب على الماء و الكهرباء.

- التطور التـكنــولوجـــي:

شهد العالم تطورا تكنولوجيا كبيرا انعكست آثاره على كل مجالات الحياة ومنها الخدمات بأنواعها، حيث تم إستخدام تقنيات متطورة في مجال الصحة والتعليم و الترفيه و الماء و الكهرباء و الصرف الصحي والنفايات والهاتف و النقل زادت من كفاءة توفير تلك الخدمات ونوعها ، لذا فان الإنسان يتطلع إلى الاستفادة مما هو جديد ليواكب ما يشهده العالم من تطورات في مختلف جوانب الحياة .

كما أدت التكنولوجيا إلى ظهور أجهزة متنوعة يستخدمها الإنسان في تطوير الخدمات التي يستخدمها في مسكنه ، مثل التكييف أو التدفئة والتي تحتاج إلى كميات إضافية من الطاقة و المياه .

- زيادة عدد العاملين في مجال الخدمات :

تمثل الخدمات القطاع الرئيسي من حيث عدد العاملين فيها، و إن تلك الإعداد في تزايد مستمر بمرور الزمن لسعة مجال هذا القطاع وتنوع نشاطاته حتى وصل عدد العاملين فيه أكثر من 40 من مجموع الأيدي العاملة في الدول الصناعية و أكثر من 60 في الدول غير الصناعية، وتصنف الأيدي العاملة في العالم إلى أساسية وغير أساسية ، وتعني الأساسية الذين يعملون في الأنشطة التي تولد دخلا للدولة أو الإقليم، أما غير الأساسية فيعني الذين يعملون في مجال الخدمات ، وتكون العلاقة بينهما كل عامل في الأنشطة الأساسية يقابله عاملين في الأنشطة غير الأساسية أو الخدمية في الدول الصناعية أما في الدول النامية فقد يصل إلى أكثر من خمسة عمال، وإذا ما تمت دراسة إعداد العاملين في مجال الخدمات في أي دولة أو إقليم أو مدينة فانه يزداد بشكل كبير بما يتناسب و الزيادة في السكان وتنوع وتطور تلك الخدمات .

-أسس تخطيط الخدمات:

إن تخطيط الخدمات يكون وفق أسس ومعايير مساحية ومسافية واستيعابية و وزنيه لكي تتحقق العدالة في توفير تلك الخدمات و تشمل جميع سكان المدينة أو الإقليم أو الدولة، وتكون وفق الأسس التالية[1] :

1- تحقيق العدالة في توزع الخدمات وبشكل يتفق مع عدد السكان وكثافتهم ، و حسب المعايير المعمول بها في العالم ، حيث توجد معايير لكل نوع من تلك الخدمات

2- أن تكون الخدمات كافية وعلى درجة عالية من النوعية والكفاءة .

3- إستخدام التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات وإدارتها مثل استخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS والاستشعار عن البعد ونظام تحديد المواقع العالمي GPS.

4- تكون عملية توفير الخدمات مستمرة ، ومنسجمة مع التقدم العلمي والتكنولوجي و التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تشهدها الدولة أي تتطور الخدمات استجابة للزيادة السكانية ، و إشباع ورغبات السكان في زيادة الطلب على الخدمات و الذي يرتبط بالتقدم الثقافي و الإقتصادي ، وتطور التقنيات المستخدمة في تقديم الخدمات .

5- إعتماد إستراتيجية عملية ومنظمة في تقديم الخدمات و توزيعها وتوسيع نطاقها بما يضمن توفير كل أنواع الخدمات لكل إنسان بشكل متساوي.

6- إنسجام تطور الخدمات بشكل يتناسب مع زيادة السكان وتغير الكثافة السكانية و التغيير في المعايير المعمول بها في العالم ، على سبيل المثال تغيير معايير كمية المياه أو الطاقة الكهربائية أو خدمات الاتصالات و المواصلات .

7- تقييم تنفيذ مخططات وتصاميم و مشاريع تقديم الخدمات لمعرفة مدى كفاءة تلك الخدمات و تحديد الخلل في حالة عدم كفاءة الأداء ، و وضع الحلول المناسبة للمشاكل و الأخطاء و المعوقات التي رافقت عملية تقديم الخدمات .

8- تعمل الدولة على توفير المبالغ اللازمة لتقديم الخدمات بأنواعها المختلفة بما يؤمن سد الحاجة والنقص في تلك الخدمات ، و إعتبار الخدمات هي المعيار الذي تقيم على أساسه مدى نجاح الحكومة أو فشلها .

01/**المرجع السابق** ، ص ص 42،43.

9- مشاركة السكان في توفير الخدمات ووضع الخطط و التصاميم الخاصة بها ، حيث تسهم تلك المشاركة في تجاوز كثير من الأخطاء التي قد ترافق تقديم الخدمات فتقلل من كفاءتها .

10- تنسيق جهود الجهات المسئولة عن تقديم الخدمات بحيث لا يحدث تقاطع أو تعارض في توفيرها ، وخاصة خدمات البنية التحتية التي تكون بشكل متوازي جنب بعضها البعض خاصة وان العمل على إحداث تغيير أو تطوير في أحداها يؤثر على ما يقع قربها من الخدمات الأخرى .

11- إن تكون مخططات وتصاميم الخدمات تتميز بالمرونة ، أي القدرة على تلبية حاجة الزيادة السكانية المتوقعة مستقبلا دون التأثير على حصة الفرد الأساسية .

12- إن يؤخذ بنظر الاعتبار مواقع الخدمات بكل أنواعها عند رسم المخططات الأساسية للمدن، فقد يغفل المخطط مجال مد شبكات المياه والصرف الصحي والهاتف ومواقع جمع النفايات وكابينات الهاتف مما يخلق إرباكا كبيرا في توفير تلك الخدمات وتتركز جميعها في الشوارع والتي تكون في الغالب ضيقة الأحياء السكنية [1] .

01 / خلف الله حسين الدليمي: **النمو السكاني ومشكلة تقديم الخدمات في المدن الكبرى** ، مقال منشورات على موقع شبكة التخطيط العمراني .www.araburban.net

خلاصة:

إن توفر الخدمات الإجتماعية في جميع الميادين الإقتصادية والإجتماعية على المستوى المحلي بالبلدية ضرورة ويعتبر معيار يقاس به تطور ورقي الدول والحكومات وتتحمل الدولة عاتق التوزيع العادل والكفاية في تقديم الخدمات الإجتماعية فتحقيق العدالة الإجتماعية في توزيع الخدمات لجميع السكان وشملهم لهذه الخدمات يعتبر مهمة ملحة من طرف المواطن ومطلوبة من طرف المؤسسات الرسمية كالبلدية، ومع التطور والتقدم التكنولوجي حتم لدى الحكومات أن تتماشى مع متطلبات العصر لإشباع الرغبات للسكان من البنى التحتية والتي تعتبر أساسية وضرورة ، وعلى الجماعات المحلية تقديم الخدمات الإجتماعية بالكمية المطلوبة لتغطية كافة السكان وبالكفاءة المطلوبة وذات نوعية ترقى للتطلعات المواطن ، فالتطور التكنولوجي حتم على الحكومات بأن تساير العصر في تلبية الحاجات الإجتماعية الضرورية للساكنة وتوفير سبل الراحة والحياة الكريمة للمجتمع.

فالبناء الإجتماعي للمجتمع يجب أن يتلأم مع طبيعة المجتمع وتتوافق مع سياسات الدولة قائمة على الأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والفكرية السائدة في المجتمع فهناك عقد إجتماعي بين الدولة والمجتمع كما ذكره **جون جاك روسو** في كتابه العقد الإجتماعي، ويجب أن تكون السياسات تهدف لرسم رؤية مستقبلية ذات طابع سوسيولوجيومتفاعلة مع أعضاء المجتمع ومن خلال توظيف الموارد المادية والبشرية ودمجها ضمن التخطيط الشامل بهدف توفير الخدمات الإجتماعية وإشباع حاجيات أبناء المجتمع.[1]

01/**كواكب صالح حميد** :**الخدمة الإجتماعية والسياسيات الإجتماعية في المجتمع العراقي**، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات ، قسم الخدمة الإجتماعية.

الفصل الرابع:
الإجراءات المنهجية للبحث الميداني.

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للبحث الميداني

تمهيد

أولاً:مجالات الدراسة

1 -المجال المكاني

2 -المجال الزماني

3 -المجال البشري

ثانياً: المنهج المستخدم في الدراسة.

1 -المنهج الوصفي

2 -المنهج الكمي

ثالثا : عينة الدراسة و كيفية اختيارها

رابعا : الأدوات المستعملة في جمع البيانات .

1-الملاحظة.

2-المقابلة الإستكشافية

3-الإستمارة

4-المقاييس الإحصائية المستخدمة.

خامساً : صعوبات الدراسة

تمهيد:

تعتبر مرحلة تحديد وضبط الإجراءات المنهجية للدراسة خطوة أساسية في الدراسة العلمية الصحيحة وذلك قياسا لما تتضمنه هذه المرحلة من خطوات، تمثل في واقع الأمر حصنا منيعا، يقي الباحث من الإنزلاق أو الحياد عن الموضوع خاصة على مستوى منهج الدراسة والعينة وأدوات جمع البيانات، فهذه الخطوات تعد حجر الزاوية، والمحددات الأساسية للدراسة وضبطها ضبطا علميا سليما، و قد تم التطرق في هذا الفصل إلى مجالات الدراسة، و طبيعة المنهج المستخدم في الدراسة، و كذلك العينة و كيفية إختيارها إضافة إلى أدوات جمع البيانات .

أولا : مجالات الدراسة:

كل دراسة أيا كان نوعها، لابد لها و أن تكون قابلة للبحث وفقا للأبعاد الثلاثة : وهي(البعد المكاني، البعد الزمني، البعد البشري) فهذه الأبعاد تمثل مجالات الدراسة وهي محددة كالآتي:

1 – المجال المكاني (الجغرافي):

يتمثل هذا المجال في موقع وموضع الدراسة لإجراء الدراسة الميدانية، وفي بحثنا هذا أجرينا دراستنا في بلدية الجلفة : تقع ولاية الجلفة جنوب الجزائر العاصمة على بعد 300كلم ضمن منطقة الهضاب العليا جبال أولاد نايل منحصرة بين دائرتي عرض °33 و°35 وخطي طول °2 و °5 شرقا على مساحة 32.208،41 كلم وتمثل 1،3 % من المساحة الإجمالية مقسمة الى 12 دائرة و 36بلدية، وفي دراستنا إخترنا عاصمة الولاية وهي بلدية الجلفة وبمساحة تقدر ب: 542.17 كلم ^{2}.ويقدر التعداد السكاني لإحصاء سنة 2015 بـ: 380.830 نسمة وكثافة سكانية 702.41 نسمة /كلم^2 وحدود بلدية الجلفة عين معبد شمالا وعين الإبل جنوبا وبلديتي الزعفران وتعظميت غربا وبلديتي زكار والمجبارة ودار الشيوخ شرقا.*

*/معلومات تم تزويدنا بها من مصلحة الانتخابات ببلدية الجلفة.

2 – المجال الزماني :

استغرقت دراستنا الميدانية من شهر مارس إلى غاية شهر ماي من سنة 2016 وقد مرت بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : المرحلة الاستطلاعية و إستغرقت هذه المرحلة حوالي أسبوعين تقريبا حيث تم إجراء مقابلة إستكشافية مع عينة م ن إطارات البلدية ورئيس ديوان المجلس الولائي لولاية الجلفة بالصدفة كدراسة إستطلاعية و هذا بهدف التعرف على الجماعات المحلية والبلدية خصوصا وما تقدمه من أعمال ونشاطات محلية مما ساعدنا في على التعرف على أبعاد و مؤشرات الدراسة للعمل على ضبطها .

المرحلة الثانية : مرحلة إنجاز الإستمارة ، وقد إستغرقت هذه المرحلة مدة أسبوع حيث حرصنا فيها على مراعاة توجيهات الأستاذ المشرف و تعديل ما يلزم تعديله بالاستمارة كما قمنا كذلك بتطبيق الإستمارة التجريبية ، هذا وقد كنا قد عرضنا الإستمارة على التصحيح على مجموعة من الأساتذة المحكمين و تعديلها لتصبح في شكلها النهائي.

المرحلة الثالثة : تطبيق الإستمارة في صورتها النهائية للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة و تفريغ البيانات في جداول و تحليلها .

3 – المجال البشري: شمل مجتمع البحث الذي تمت عليه الدراسة مجموعة من الإطارات و ورؤساء المصالح والمنتخبين المحليين كانوا يشغلون في مناصب إدارية لبلدية الجلفة، وكان التوزيع كالاتي:

15 متصرف أداري.

09 رئيس مصلحة.

08 رئيس فرع بلدي.

08 مهندس.

06 متصرف رئيسي.

ثانياً : المنهج المستخدم في الدراسة :

تختلف المناهج باختلاف المواضيع ،ولكل منهج وضيفته وخصائصه [1]. التي يستخدمها كل باحث في ميدان اختصاصه وعند القيام بالإجراءات الميدانية لاختيار فروض البحث فإننا نحتاج إلى تصميم يقوم على أساس منهجي ولذا فالمنهج هو الذي يقود الباحث للوصول إلى الهدف الذي يحدده في دراسته [2] .والمنهج يعني الطريقة التي نتابع بها بحثا أو عملا علميا لهذا يختار الباحث في أي دراسة منهج يتلاءم وطبيعة الموضوع لان ذلك يحدد كل المراحل اللاحقة بالنسبة لعملية البحث

والمنهج عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي توجه جهود الباحث العلمي وتؤدي به إلى إكتشاف العلاقات السببية وتقديم التفسيرات المناسبة لهذه العلاقات [3].

وعليه فقد تم الاعتماد في دراستنا على المناهج المستخدمة في علم الاجتماع في حدود ما يقدمه المنهج من أساسيات. [4]

وفي موضوع دراستنا حول الجماعات المحلية ودورها في تفعيل الخدمات الاجتماعية إعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج الكمي لتسهيل إختبار الفرضيات وتدعيم إحصائيات التفسيرات النظرية التي تقدم للظاهرة المدروسة.

01/موريس أنجرس :**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تدريبات علمية،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص98.

02/aktouf –o-**Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisation** , une introduction a la démarche classique et une critique ;ED Quebec,chicoutini Québec, 2006, p30.

03/محمد علي محمد **علم الاجتماع والمنهج العلمي** ،ط1،دار المعرفة الجامعية، القاهرة،1980،ص339.

04/مجد الدين عمر خيري، **علم الاجتماع ، الموضوع والمنهج** ، ط 3 ، دار مجدلاوي ، عمان، الأردن 2005 ص250.

تعريف المنهج:

يختلف إختيار الباحث لمنهج الدراسة بإختلاف طبيعة الموضوع، وليس له الحرية في إختيار منهج دون أخر، أي أن طبيعة الموضوع والمشكلة المدروسة تفرض المنهج الضروري، "وهناك بعض الدراسات تستعمل أكثر من منهج على غرار بعض المواضيع التي تقضي استعمال منهج واحد كاف لدراستها والتعمق فيها، للوصول إلى النتائج، على أساس أن المنهج (هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة وإكتشاف الحقيقة المتعلقة بموضوع بحثه "[1].

فإختيار المنهج يعد خطوة أساسية تتحكم في السير الصحيح للبحث، لهذا أوجب على الباحث إختيار المنهج الذي يتناسب وطبيعة موضوعه سواء من حيث الفروض التي إعتمد عليها أو من حيث الأهداف التي حددها من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة أو شبه دقيقة أو نسبية، وبالتالي المطابقة إلى حد ما مع الواقع المدروس ومن ثم يمكن تعميمها إذن فإن " منهج البحث الاجتماعي هوعبارة عن مجموعة من العمليات والخطوات التي يتبعها الدارس بغية تحقيق بحثه" [2] ويعتبر المنهج ا الطريقة الفعلية التي يستعين بها الباحثون في حل مشكلات بحثهم، ومثل هذه الطرق والمناهج تختلف بإختلاف مشكلات الباحث وبإختلاف الأهداف العامة والفرعية التي يهدف الباحث إلى تحقيقها، ومن الصعب المفاضلة بين طريقة وأخرى إلا بعد تحديد كافة الشروط الملائمة لتطبيق كل طريقة، وإنطلاقا من طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتمثل في دور الجماعات المحلية في تفعيل الخدمات الإجتماعية فإن دراستنا إقتضت منا إستخدام

01/ عمار بوحوش، محمد محمود، : **تقنيات ومناهج البحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1995 ص 89 .

02/ رشيد زرواتي :**تدريبات على المنهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** ، دارهومة ، الجزائر، ط1، 2002، ص119.

01/ المنهج الوصفي:

هو الذي يعني : " الطريقة المنظمة لدراسة حقائق راهنة ومتعلقة بظاهرة، أو موقف أفراد أو أحداث أو أوضاع معينة بهدف إكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة وآثارها والعلاقات التي تتصل بها وتفسيرها وكشف الجوانب التي تحكمها"[1].

كما أننا أعتمدنا على المنهج الوصفي لأنه: " الطريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة "[2]، وعملية الوصف والتحليل للظواهر مسالة مشتركة وموجودة في كافة أنواع البحوث العلمية كما يستخدم للوقوف على قضية محددة تتعلق بجماعة او فئة معينة وفي دراستنا إعتمدنا على وصف البلدية ومهامها وماهيتها تم إستعمال المؤشرات والنسب أو الأدوات التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة [3].

02- المنهج الكمي:

الدراسات الوصفية في مرحلة إنشائها إرتبطت بالتحليل الكمي لقياس الظاهرة موضوع الدراسة ، حيث تم ا لإعتماد عليه عند تفريغ إستمارة البحث وبالتحديد عند حساب التكرارات، النسب المئوية ، تهدف في الأساس إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة قد تكون هذه القياسات من الطراز الترتيبي مثل "أكثر من أو اقل من " أو عددية وذلك بإستعمال الحساب، إن أغلب البحوث في العلوم تستعمل القياس ،وكذلك الأمر حينما يتم إستعمال المؤشرات،النسب أو الأدوات التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة وتعتمد على صيغ رياضية للواقع وقد إعتمدنا على إسقاط الظاهرة المدروسة ومعالجتها إحصائيا.

01/ محمد شفيق :البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الإجتماعية ، دار المكتب الجامعي ، مصر 1985، ص 84 .

02/ عمار بوحوش، محمد محمود: **مرجع سبق ذكره** ، ص 130 .

03/ موريس أنجرس :مرجع سابق ، ص100.

ثالثا : مجتمع الدراسة واختيار العينة :

يعرف بأنه مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجري عليها البحث أو التقصي [1]. ومجتمع بحثنا في دراستنا هاته هم موظفي بلدية الجلفة وفروعها المنتشرة في عاصمة الولاية و التي نراها تخدم البحث لإختيار منه عينة دراستنا وتعتبر ممثلة لمجتمع البحث. وتعد المعاينة كما أشار إليها الباحثون بكونها مرحلة أنتقالية بين بناء المفاهيم والفرضيات من جهة وفحص المعطيات المستعملة لإختيار هذه المفاهيم والفرضيات من جهة أخرى ،والحقيقة أنه عندما يحدد الباحث حقلا لتحليله يواجه ثلاثة إمكانيات إما أن يجمع معطيات ويوجه تحليله في النهاية إلى المجتمع الإحصائي بكليته في هذا الحقل ،وأما أن يكتفي بعينة ممثلة لهذا المجتمع ، وإما أن يقتصر تحليله على بعض المكونات النمطية حتى ولو لم تكن ممثلة لهذا المجتمع تماما لهذا المجتمع ولهذا فان أحد الحلول يفرض نفسه بشكل طبيعي أستنادا إلى أهداف البحث [2].

-العينة:

تؤخذ عينة من مجتمع البحث بدل من أخذ جميع مفرداته على إفتراض تشابه مفردات مجتمع البحث مع بعضها والمقصود بالعينة هو عدد محدود من مفردات البحث [3].

العينة يجب أن ممثلة للمجتمع الأصلي وهي أخذ جزءا من الكل أو هي مجموعة فرعية من عناصر مجتمع البحث،وتم تقسيم مجتمع البحث الى طبقات وسحبت العينة لتحليلها[4].

تم إختيار نوع من العينات العشوائية الإحتمالية الطبقية ،وأخذنا حصص من الطبقات " المعاينة الأمبريقية" [5] وهي تقوم على مبدأ نقل نفس توزيعات أو نسب خصوصيات مجتمع البحث على العينة، إن أستعمالها يتطلب أمتلاك بعض المعطيات الرقمية حول مجتمع البحث [6] .

1/ريمون كيفي ، لوك فان كمنبهود، **دليل الباحث في العلوم الاجتماعية** ، تعريب د. يوسف الجباعي ، مكتبة الشروق التحضيرية ، مكتبة الاسد، دمشق، بدون نة النشر ،ص189.

02/د:مفتاح نادية:**التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع البدوي الجزائري**، رسالة دكتوراه 2014/2013 ص191.

03/ريمون كيفي ، نفس المرجع السابق ،ص 194.

04/Beaud jean-Pierre *__Les techniques d echantillonnage__*.Québec,*2002*, p210 .

05/De Bonville Jean. ***L'*analyse de contenu des médias**. *Paris,2000*, p.104

06/أنجرس موريس ،مرجع سبق ذكره ، ص 312.

و تشمل الإطارا ت من المتصرفين والمتصرفين الرئيسيين والمهنديسين ورؤساء المصالح والفروع البلدية والتي نراها تخدم موضوع دراستنا للتق صري وجمع البيانات حول تفعيل الخدمات الإجتماعية لأن هذه الفئة على تواصل مع الخدمات ا لإجتماعية والتخطيط لها لتقديمها للمواطنين، وهي ممثلة للجماعات المحلية.

في إختيارنا للعينة والتي يجب أن تكون ممثلة لمجتمع ومراعاة تجانس المجتمع وتقارب وحداته وتكون العينة المأخوذة تستجيب لمجتمع الأم وللخصائص المطلوبة وصعوبة التي تعترض هذا الإختيار رهينة الخاصيات التمثيلية لأفراد العينة [1]، حيث لجأنا في إختيارنا للعينة على العينة الطبقية الإحتمالية [2] حيث شملت ، 46 موظف من المجموع الكلي لموظفي البلدية والمقدر عددهم 423 موظف متوزعين عبر مختلف المصالح الإدارية والتقنية بالبلدية وفروعهاالمنتشرة عبر كامل تراب البلدية الأم لعاصمة الولاية.

إذن تضم العينة في دراستنا على 15 متصرف إداري .

وكذا لباقي الفئات المهنية نفس العملية السابقة نستخلص عدد أفراد عينة بحثنا كالآتي:

15 متصرف أداري.

09 رئيس مصلحة.

08 رئيس فرع بلدي.

08 مهندس.

06 متصرف رئيسي.

01/AKtouf O.**Méthodologie des sciences sociales et apprche qualitative des organisations**,Ed Québec, chicoutini, Québec, 2006 p.76-77.

02/سعيد سبعون :**الدليل المنهجي في أعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**،دار القصبة للنشر، الطبعة الثانية ،الجزائر ،ص146.

رابعا : الأدوات المستعملة في جمع البيانات الميدانية:

تتوقف دقة أي بحث إلى حد كبير على إختيار أنجع الأدوات المنهجية التي تتماشى وطبيعة الموضوع ومع إمكانيات الباحث للحصول على البيانات والمعطيات التي تخدم أهداف الدراسة، فهي تعتبر من الوسائل الضرورية التي يعتمد عليها الباحث ليتمكن من خلالها من الوصول إلى نتائج مرضية وفق خطة منهجية علمية، وإعتماد أي باحث على منهج معين يتطلب منه " الإستعانة بوسائل مساعدة مناسبة تمكنه من الوصول إلى المعلومات اللازمة والتي يتمكن من خلالها معرفة ميدان الدراسة [1].

ومن خلال الدراسة الإستطلاعية التي حاولنا من خلالها التحكم في الأداة المستعملة لدراستنا هذه ولأهمية الأداة كما جاء عند –ريمون بودون –:يجب أن تكون جميع الأدوات المستخدمة في البحث لها وظيفتها [2] .

تم الإعتماد في دراستنا هذه على الإستمارة كأداة أساسية في جمع المعطيات من ميدان الدراسة ،وهي أداة للبحث تستمد قوتها من الفائدة التي تقدمها للباحث ، كما أنها تعتمد كثيرا على جهد الباحث في التواصل مع المبحوثين بطريقة ذكية أثناء الطرح الشفوي للأسئلة وتسجيل الإجابات ،هذا الذي يتطلب من الباحث وقتا وتدخلا أكثر.

01/ يحي مصطفى عليان و عثمان غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي بين النظرية والتطبيق**، دار الصفاء. عمان ، 2000 ،ص 8 .

02/Boudon.R, **Les methodes en sociologie**, serie que sais-je N134, 6eme edition ,PUF,Paris p.31 .

1 -الملاحظة :

تعرف الملاحظة على أنها "من أهم الأدوات الرئيسية التي تعتبر مصدرا أساسيا للحصول على البيانات و المعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، و تعتمد على حواس الباحث و قدرته الفائقة على ترجمة ما لاحظه و تلمسه إلى عبارات ذات معاني ودلالات تنبثق منها وضع فروض مبدئية، يمكن التحقق من صدقها عن طريق التجريب"[1] و تستخدم هذه الأداة كثيرا من الأحيان في الدراسات الإستطلاعية و الإستكشافية .

ومن خلال دراستنا قمنا بالملاحظة البسيطة في جولتنا الإستكشافية "و التي من خلالها نحتفظ بالحيادية و دون أن نشارك في هذه الملاحظة "[2]

2- المقابلة الإستكشافية:

تعد المقابلة من الأدوات المنهجية المستعملة لجمع البيانات وأكثرها إستخداما نظرا لمميزاتها خاصة عندما تكون البيانات متعلقة بمشاعر الأفراد وثقافتهم وعقائدهم الخاصة، فهي تمكن الباحث من مناقشة أ ي فكرة مع المبحوثين ، وتعرف بأنها محادثة موجهة يقوم بها شخص مع شخص آخر أو أشخاص آخرين هدفها إستشارة أنواع معينة من المعلومات لإستغلالها و الإستعانة بها في بحث علمي[3] " .

وقد قمنا بهذه المقابلة في عدة مرات، ودامت كل مرة حوالي ساعة قدموا فيها لنا الإجابات المفصلة عن التساؤلات، التي كانت بمثابة تمهيد لنا لبناء إستمارة البحث.

01/فضيل دليو و أخرون ، **أسس المنهجية في العلوم الإجتماعية ،(سلسلة العلوم الإجتماعية)،منشورات جامعة منتوري قسنطينة** ،دار البحث ، قسنطينة ، 1999،ص 189 .

02/المرجع السابق ، ص 189.

03/ محمود حسين الدسوقي، **دراسات حديثة ومعاصرة في علم النفس الصناعي** ، مكتبة النهضة المصرية. القاهرة 1986، ص 8.

03/الإستمارة:

تعتبر التقنية أداة للتقصي العلمي قصد جمع الحقائق عن الظاهرة موضوع البحث في صورة قياسية رقمية وعرضها بيانيا ووضعها في جداول تلخيصية يسهل تحليلها بهدف معرفة اتجاهات وحركة هذه الظاهرة وعلاقتها مع غيرها من الظواهر ،وتعتبر ا لإستمارة نموذج من مجموعة الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة وهي وسيلة علمية تساعد الباحث على جمع الحقائق والمعلومات من المبحوثين.[1]

وتستخدم هذه التقنية لجمع البيانات التي يصعب الحصول عليهاعن طريق أدوات جمع البيانات الأخرى ، وحاولنا تغطية جميع محاور البحث في الأسئلة التي أحتوتها الإستمارة وتم أختيار هذه التقنية عن غيرها لرؤيتنا بأنها تخدم الموضوع المعالج لأننا نتعامل مع مجتمع البحث وهو الجماعات المحلية ببلدية الجلفة كله متعلم ونستطيع الحصول على المعلومات المراد معالجتها والتي تخص موضوعنا .

01/ حسان محمد حسين، **البناء الإجتماعي والطبقية** ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان،1985، ص 65 .

الفصل الخامس:

عرض و تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة.

الفصل الخامس: عرض و تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة:

أولاً: عرض وتحليل ومناقشة البيانات الميدانية.

1 - تبويب البيانات الشخصية وتحليلها.

2 - تبويب البيانات المتعلقة بالفرضية الأولى و تحليلها .

3 - تبويب البيانات المتعلقة بالفرضية الثانية و تحليلها .

4 - تبويب البيانات المتعلقة بالفرضية الثالثة.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية.

3 - إستنتاج البيانات الشخصية.

4 - إستنتاج الفرضية الأولى.

5 - إستنتاج الفرضية الثانية.

6 - إستنتاج الفرضية الثالثة.

7 - الإستنتاج العام.

عرض وتحليل ومناقشة البيانات الميدانية

أولا : عرض وتحليل البيانات الشخصية :

الجدول رقم 01: يمثل جنس المبحوثين			
الجنس		التكرار	النسبة المئوية
الإجابة	ذكر	37	% 80,4
	أنثى	9	% 19,6
	المجموع	46	% 100

يوضح الجدول أعلاه أن النسبة الأعلى في ا لإتجاه العام تحدده فئة الذكور بنسبة 80.4% مقارنة بالنسبة التي تمثلها فئة الإناث بـ19.6%

إن طبيعة المجتمع المحلي يميل إلى الذكور في التوظيف الخاص بالجماعات المحلية (بلدية الجلفة) ولهذا دلالة على هيمنة الطابع الذكوري على الأنثوي في أغلب المجالات ولخصوصية المنطقة المحافظة والثقافة السائدة في عمل المرأة بالبلدية.

الجدول رقم 02: يمثل سن المبحوثين			
السن		التكرار	النسبة المئوية
الإجابة	اقل من 30	14	%30.43
	38-31	19	%41.30
	50-39	9	%19.56
	أكثر من 51 سنة	2	%4.34
	عدم الإجابة	2	%4.34
	المجموع	46	%100

يتضح من خلال الجدول أن فئات السن تتوزع على خمسة فئات إذ تتوزع في مجال الجماعات المحلية لبلدية الجلفة مابين 31 إلى 38 سنة وباتجاه عام وبنسبة 41.30% وهي الأعلى تليها فئة الأقل من 30 سنة وبـ 19 مبحوث وبنسبة 30.43% وبعدها فئة

مابين 39 و 50 سنة بـ 9 مبحوثين وبنسبة 19.56% وفي المرتبة الأخيرة لعدم الإجابة عن السن 2 مبحوثين وبنسبة 4.34 % وتتساوى مع الفئة الأكثر من 51سنة .
ومن خلال المعطيات السابقة نجد أن فئة الشباب هي الأكثر المكونة للتعداد العمالي لبلدية الجلفة وهي فئة التي من خلالها تعتمد البلدية على هذه الفئة النشطة لتلبية الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطن وتحتاج الوظائف إلى القدرة على العمل وكذا الكفاءة المطلوبة في المناصب الإدارية والتقنية لمواكبة التطورات والكفاءة لتمكين التسيير الجيد للمرافق ولعصرنه الإدارة المحلية من جميع الفئات الشبابية لإرتقاء بالخدمة وتحقيق الرفاه الإجتماعي .

الجدول رقم 03: يمثل المستوى التعليمي للمبحوثين			
المستوى التعليمي		التكرار	النسبة المئوية
الإجابة	ابتدائي	3	6,5%
	متوسط	5	10,9%
	ثانوي	20	43,5%
	جامعي	17	37,0%
	دراسات عليا	1	2,2%
	المجموع	46	100%

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المستوى التعليمي للمبحوثين يتوزع على أربع مستويات تظهر كما يأتي :
المستوى الأول متوسط ، المستوى الثاني الثانوي ، المستوى الثالث جامعي ، أما المستوى الرابع وهو الدراسات العليا ، نجد أن اكبر نسبة تمثل 43,5% عند 20 مبحوث ذوي المستوى الثانوي، ثم تليها 17 مبحوث وبنسبة 37 % ذوي المستوى التعليمي الجامعي كما سجل نسبة 17,4% عند 8 مبحوثين، وفي الرتبة الأخيرة نسبة 2,2% وبمبحوث واحد تمثل فئة الدراسات العليا ترجع النسبة المرتفعة للمستوى الثانوي إلى الظروف التعليمية التي مرت بها المنطقة وبالخصوص بلدية الجلفة كهيئة لاستقطاب الإفراد في

فترات سابقة والتي شجعت على التعليم للرفع من المستوى التعليمي وكذلك في التوظيف الذي يحتاج لمستوى تعليمي يتماشى مع المناصب الوظيفية وهذا كان في فترة التسعينيات كانت المرحلة الثانوية اهتمام المواطنين للالتحاق بالوظائف في البلدية والمستوى الجامعي الذي يأتي في المرتبة الثانية له دلالة على الأهمية البالغة في الهيكل التنظيمي للتنظيم البلدي من توظيف الإطارات الجامعية القادرة على تلبية الحاجيات والخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطن إلا أن متطلبات العصر والتطور على جميع الأصعدة والميادين المعرفية والتكنولوجية حتم على القطاع البلدي توظيف الجامعيين في المناصب التي تحتاج للكفاءات والإطارات لتسيير المرافق التقنية والإعلام الآلي والبيومترية المستحدثة مؤخرا تحتاج للمهندسين في البرمجة والتخصص وكذلك الإحصاء والبيطرية كل هذه الكفاءات الموظفة في البلدية تعمل على الرفع من تقديم أفضل الخدمات الاجتماعية للمواطنين بالسرعة والنوعية وتحسين الخدمات.

الجدول رقم 04: يمثل الحالة الاجتماعية			
الحالة الاجتماعية		التكرار	النسبة المئوية
الإجابة	أعزب	15	%32,6
	متزوج	31	%67,4
	مطلق	0	%0
	أرامل	0	%0
	المجموع	46	%100

يمثل الجدول أعلاه الحالة المدنية لمبحوثين إذ أن 31 مبحوث متزوج وبنسبة 67,40 % و 15 أعزب وبنسبة 32,60% في حين أن المطلقين والارامل بـ0 مبحوث وبنسبة مئوية 0% تتجه النسبة المرتفعة لفئة المتزوجين وهذا له دلالة سوسيولوجية في التشجيع على الزواج مما يدل على تنامي القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع المحلي وكذا الإستقرار المهني والوظيفي لعمال البلدية مما يشجع على تشكيل الأسرة.

الجدول رقم 05: يمثل الوظيفة الحالية			
الوظيفة الحالية		التكرار	النسبة المئوية
الإجابة	متصرف	15	32,6%
	متصرف رئيسي	6	13,0%
	مهندس	8	17,4%
	رئيس فرع	8	17,4%
	رئيس مصلحة	9	19,6%
	المجموع	46	100%

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل الوظيفة الحالية داخل البلدية نجد أن هناك خمسة فئات للوظيفة والاتجاه العام لمنصب المتصرف الإداري وبنسبة 32,6% وهي الأعلى من خلال عدد المبحوثين وبـ 15 مبحوث مما يدل أن هذه الفئة الإدارية لها دور في التسيير في جميع المصالح الإدارية والتقنية وتليها فئة رؤساء المصالح ب . 9 مبحوثين وبنسبة 19,6% وهي الفئة التي تقوم بدور محوري وضروري لتسيير المصالح بأنواعها وإختلافها وإدارة شؤون العمل والعمال البلدية من المتابعة والتنفيذ للمهام والمراقبة بنسبة 17,7% وفي نفس الرتبة مع رؤساء الفروع البلدية الموزعة عبر كامل التراب البلدية ومراعاة للتوزيع العادل بحسب المنطقة وكذلك لتقريب البلدية من المواطن بحسب التواجد السكاني لتقديم أفضل وأسرع الخدمات الإجتماعية للمواطنين .

– القراءة الإحصائية والدراسة السوسيولوجية للبيانات الشخصية :

الجنس:(80.4%) يمثلون فئة الذكور وهي الأغلبية المشكلة لموظفي البلدية، إن طبيعة المجتمع المحلي يميل إلى الذكور في التوظيف الخاص بالجماعات المحلية(بلدية الجلفة) ولهذا دلالة سوسيولوجية على هيمنة الطابع الذكوري على الأنثوي في أغلب المجالات والميادين في العمل وكذا لخصوصية المنطقة المحافظة والثقافة السائدة في عمل المرأة بالبلدية وللعادات والتقاليد في عمل المرأة وتكتفي بالعمل في قطاع دون غيره كالتعليم

السن :(41.30%) للفئة العمرية ما بين 31-38 سنة فئة الشباب هي الأكثر المكونة للتعداد العمالي لبلدية الجلفة وهي فئة التي من خلالها تعتمد البلدية على هذه الفئة النشطة لتلبية الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطن وتحتاج الوظائف إلى القدرة على العمل.

المستوى التعليمي:(43.5%) لحاملي مستوى الثانوي الظروف التعليمية التي مرت بها المنطقة وبالخصوص بلدية الجلفة كهيئة لإستقطاب الإفراد في فترات سابقة والتي شجعت على التعليم للرفع من المستوى التعليمي وكذلك في التوظيف الذي يحتاج لمستوى تعليمي يتماشى مع المناصب الوظيفية وهذا كان في فترة التسعينيات كانت المرحلة الثانوية لها من القيمة في التوظيف ومن منظور أخر الرغبة و اهتمام المواطنين للالتحاق بالوظائف في البلدية وكذا الكفاءة المطلوبة من حاملي الشهادات في المجالات الادارية والتقنية

الحالة الاجتماعية : (67.4%) بالنسبة للمتزوجين له دلالة سوسيولوجية في التشجيع على الزواج مما يدل على تنامي القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع المحلي المشجعة على تكوين الأسر وكذا الاستقرار المهني والوظيفي لعمال البلدية ساهم في التشجيع على الزواج.

الوظيفة الحالية :(62.6%) وتشمل المتصرفين الإداريين الفئة الإدارية المشكلة لأغلبية الموظفين لها دور في التسيير في جميع المصالح الإدارية والتقنية وفتح مناصب كبيرة لهذه الفئة من حاملي الشهادات المختلفة وخصوصا منها الإدارية.

الجدول رقم 06: يمثل مراعاة المسؤولين في البلدية لإعطاء الأولوية للخدمات الاجتماعية			
أولوية الخدمات		التكرار	النسبة المئوية
الإجابة	نعم	41	89,1%
	لا	5	10,9%
	المجموع	46	100%

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه نجد ان نسبة 89.1% من المبحوثين تتجه إجابتهم بنسبة كبيرة جدا بان المسئولين في البلدية يولون اهتمام كبير لإعطاء الأولوية للخدمات الاجتماعية مقارنة بنسبة 10.9% من المبحوثين الذين يرون أن المسئولين لا يعطون أهمية للخدمات الإجتماعية.

الأغلبية من المبحوثين الذين يرون أن مسئولي البلدية يعطون أهمية للخدمات الإجتماعية له أكثر من دلالة ومؤشر على الشعور بالمسؤولية تجاه المواطنين الذين يحتاجون لأهم الخدمات الإجتماعية بأنواعها فالدور الذي تلعبه الخدمات الإجتماعية في حياة الفرد داخل النظام الاجتماعي يؤكد أن الدولة ومن خلال البلدية بالجلفة تسعى وتحاول جاهدة أن تلبي الإحتياجات للساكنة قصد تقديم أفضل الخدمات الاجتماعية.

فالدور المنوط بالمسئولين تحمل المسؤولية والتعامل مع المواطن وا لإهتمام أكثر بترتيب الأولويات كالخدمات ا لإجتماعية فتخصص لها من الإمكانيات المادية وا لإهتمام على جميع الأصعدة قصد التكفل التام بالخدمات الاجتماعية بكل أشكالها وأنواعها للمواطن.

الجدول رقم 07 : الحالة الاجتماعية و الخدمات الاجتماعية ذات الأولوية							
الحالة الاجتماعية / أولوية الخدمات	خدمات سكن	خدمات صحية	تعليمية	رياضية	بني تحتية	أخرى	المجموع
أعزب	9	0	2	2	1	1	15
	60%	0%	13.3%	13.3%	6.6%	6.6%	100%
متزوج	9	6	2	4	6	4	31
	29.0%	19.3%	6.45%	12.9%	19.3%	12.9%	100%
المجموع	18	6	4	6	7	5	46
	39.1%	13.0%	8.7%	13.0%	15.2%	10.9%	100%

توضح نتائج الجدول رقم 07 العلاقة بين الحالة الإجتماعية والخدمات الإجتماعية ذات الأولوية حيث تبين أن أكبر نسبة قدرت ب 39.1% الذين صرحوا بأن الخدمات الإجتماعية ذات الأولوية هي الخدمات السكنية و عند فئة العزاب تدعمها نسبة 60% أقروا بأن خدمات السكن هي ذات الاولوية تليها نسبة 29.03 %عند فئة المتزوجين ، تأتي في المرتبة الثانية من حيث الاولوية في الخدمات هي البنى التحتية عند نسبة 15.2 % تدعمها نسبة 19.35% لدى المتزوجين في حين أن العزاب نجد عندهم إجابة قدرة ب 6.66 %فقط ، وفي المرتبة الثالثة نجد كل من الخدمات الصحية والرياضية وبنفس النسبة والمقدرة ب 13%الذين اجابوا بان الاولوية لهذه الخدمات في الخدمات الإجتماعية المقدمة للمواطن وتدعمها نسبة 19.35 % عند فئة المتزوجين وعند نسبة 6.66% العزاب الذين اجابوا بأن البنى التحتية تحضى بأولوية في الخدمات الإجتماعية ،وفي المرتبة الثالثة نجد أن الخدمات الأخرى المختلفة والمتنوعة بنسبة 10.9% بالمقابل تدعمها هذه النسبة لدى المتزوجين بنسبة 12.90 %وتدعمها هذه النسبة لدى العزاب نسبة 6.66%، وفي المرتبع الرابعة وهي النسبة الاضعف والمقدرة ب:8.7%الذين أجابو بأن الخدمات الإجتماعية ذات الاولوية هي التعليمية وتدعمها نسبة 13.33%عند العزاب وتليها نسبة 6.45 %.

في ضوء القراة الإحصائية السابقة إتضح لنا بأن الخدمات الإجتماعية الموجهة للمواطن ببلدية الجلفة والتي تحضى بأولوية لدى المسؤولين والسلطات المعنية بتقديم الخدمات هي الخدمات السكنية وهذا لما لهذه الخدمات لدى المواطن الذي أصبح شغله الشاغل والواقع المعاش أغلب المشاكل والمطالب لتوفير مسكن عند المواطن الجلفاوي وهذا طبيعي لأن الفرد وفي ظل هذه الظروف الإقتصادية والإجتماعية الراهنة والصعبة ومع ظروف العيش لأغلب المواطنين فأصبح السكن حلم مع ظهور الفساد في التسيير وخصوصا لقطاع السكن بالرغم ما تتدعم به الحظيرة السكنية في كل المشاريع والحصص المقدمة للولاية إلا أن هناك عدم توافق الطلبات مع السكنات ، وفي مجال السكن وبإختلاف صيغه العمومي الإيجاري وسكنات عدل والترقوي وبالرغم من الأموال المخصصة للسكن إلا أنه تبقى الصعوبات في توفير السكن للساكنة وهو حق يكفل من طرف الدولة ومطالبة بتوفيره للمجتمع .

الجدول رقم 08: يمثل حجم الإمكانيات المادية التي تتوفر عليها البلدية

الإمكانيات المادية		التكرار	النسبة المئوية
الإجابة	كبيرة جدا	4	8,7%
	كبيرة	6	13%
	متوسطة	24	52,2%
	ضعيفة	12	26,1%
	المجموع	46	100%

من خلال الجدول أعلاه نجد أن ا لإتجاه العام للمبحوثين حول الإمكانيات المادية التي تتوفر عليها البلدية متوسطة بنسبة 52.2% تليها نسبة 26.1% ضعيفة وتليها نسبة 13% كبيرة وفي الأخير نسبة 8.7% ترى بان الإمكانيات المادية التي تتوفر عليها البلدية كبيرة جدا.

تعبر مجموعة الأفكار التي يطرحها المبحوثين عن حجم الإمكانيات المادية المتوفرة بالبلدية على أنها متوسطة وهذا دليل على أنها لاترقى إلى تطلعات سكان بلدية الجلفة من خلال عدم تلبية أهم الخدمات المتزايدة للمواطنين إذ في عصر التطور والعصرنة في

جميع الميادين يحتم زيادة الحاجيات في الكم والنوع والسرعة في تقديم الخدمات الإجتماعية والتطور التكنولوجي لم تعد الخدمات ا لإجتماعية تقتصر على البنى التحتية والطرق والصحة فقط بل تتعداها إلى طلب الرفاهية والعدالة الاجتماعية وتحقيق السعادة والديمقراطية التشاركية وإشراك المواطن في تنمية محلية شاملة وتساهمية وبنوعية تلبي الاستقرار ا لإجتماعي والنفسي والثقافي ، ويمكن القول بأنه لايوجد تنسيق بين ماهو مطلوب وماهو متاح من إمكانيات مادية تسير المرفق العام لصالح الخدمات الإجتماعية وبسبب تفشي الفساد وسوء التسيير أدى إلى صعوبات تقديم الخدمات ا لإجتماعية في البناء التنظيمي للبلدية ، فبلدية الجلفة بحكم كبر المساحة والتعداد السكاني الكبير يتطلب إعادة النظر في التمويل المالي والمادي قصد التوجه نحو المواطن بأفضل الخدمات الإجتماعية.

الجدول رقم 09 : الجنس و الإمكانيات التي توفرها البلدية للخدمات الاجتماعية.

الجنس / الإجابة	نعم	لا	المجموع
ذكر	12	25	37
	32.43%	67.56%	100%
أنثى	3	6	9
	33.33%	66.66%	100%
المجموع	15	31	46
	32.6%	67.4%	100.0%

توضح نتائج الجدول رقم 09 العلاقة بين الجنس والإمكانيات التي توفرها البلدية حيث تبين أن أكبر نسبة قدرت ب 67.4% التي ترى بأن البلدية لا تقدم الخدمات الاجتماعية وعند فئة الذكور تدعمها نسبة 67.56% اقروا بأن البلدية لا توفر الخدمات الاجتماعية تليها نسبة 66.66 %عند الإناث التي ترى بأن البلدية لا توفر الخدمات بالمقابل نجد أن أقل نسبة والمقدرة ب 32.6 %من عدد المبحوثين ترى بأن البلدية تقدم الخدمات و عند فئة الاناث اللتي أجبن بنسبة 33.33% بأن البلدية تقدم وتوفر الخدمات الإجتماعية ويليها الذكور و بنسبة 33.33% يرون بأن البلدية توفر الخدمات الإجتماعية في ضوء

القراءة الإحصائية السابقة اتضح لنا بأن أغلب المبحوثين يقروا بأن البلدية لا توفر الخدمات الإجتماعية لمواطنيها ببلدية الجلفة وهذا راجع للطلب المتزايد على الخدمات التي تبقى الشغل الشاغل للمواطنيين فتعتبر الخدمات ضرورة في حياة الافراد ونتيجة للواقع المعاش من طرف المواطن الجلفاوي الذي يتطلع للأفضل ومن خلال الإحتجاجات المتكررة على تسيير وتوفير الخدمات والتذمر من المواطنين على البلدية من خلال الجمعيات و المجتمع المحلي وكانت النسبة الأكبر لدى الذكور وهذا طبيعا للقدرات النفسية والفكرية والجسمية التي تميز الذكور عن الإناث اللائي تؤثر عليهم العاطفة في الطلب ونظرتهم للخدمات ومدى توفيرها في البلدية .

الجدول رقم 10 : الوظيفة الحالية و عملية التخطيط لتفعيل الخدمات الإجتماعية.

الوظيفة / الإجابة	نعم	لا	المجموع
متصرف	9	6	15
	60%	40%	100%
متصرف رئيسي	4	2	6
	66.66%	33.33%	100%
مهندس	3	5	8
	37.5%	62.5%	100%
رئيس فرع	6	2	8
	75%	25%	100%
رئيس مصلحة	5	4	9
	55.55%	44.44%	100%
المجموع	27	19	46
	58.7%	41.3%	100.0%

تتجه إجابة المبحوثين باتجاه عام في الجدول رقم 10 الذي يمثل الوظيفة الحالية المشغولة بالبلدية وعملية التخطيط لتفعيل الخدمات الإجتماعية بنسبة 58.7% والذين يرون بأن البلدية تقوم بعملية التخطيط للخدمات الإجتماعية ولدى فئة رؤوساء الفروع للبلديات المتفرعة عبر تراب البلدية بنسبة 75 % الذين صرحوا بأن البلدية تخطط

للخدمات الإجتماعية المقدمة للمواطن وتليها فئة المتصرفين الاداريين بنسبة 66.66% وتليها فئة المتصرفيين بنسبة 60%، وتليها فئة رئيس المصلحة بنسبة 55.55 %وبنسبة ضعيفة قدرة ب 37.5%عند فئة المهندسيين وتقابلها الذين اجابوا بان البلدية لاتقوم بعملية التخطيط للخدمات الإجتماعية المقدمة للمواطنين وبنسبة 41.3% وعند فئة المهندسين بنسبة 62.5 % وتليها فئة رئيس المصلحة وبنسبة 44.44% الذين صرحوا بأن عملية التخطيط غير موجودة في مصالح البلدية ،وتليها فئة المتصرفيين الإداريين بنسبة 40%، وتأتي بعدها فئة المترفيين الرئيسيين بنسبة 33.33% وتاتي فئة رؤوساء الفروع بنسبة ضعيفة قدرة ب 25 %.

من خلال المعطيات الإحصائية السابقة الذكر نرى بان عملية التخطيط للخدمات الإجتماعية مفعلة من طرف البلدية ومصالحها لان التخطيط هو القاعدة التي تبنى بها ما يحتاج من الخدمات المتنوعة لتلبيتها والشريحة المهمة التي تعنى بمعرفة لاهم الخدمات الإجتماعية التي يحتاجها المواطن هم رؤوساء الفروع البلدية الموزعة عبر كامل تراب بلدية الجلفة ولانهم الاقرب للمواطن والتعامل اليومي مع المواطن من خلال رفع الانشغالات وما يحتاجه الفرد في بلدية الجلفة فالتخطيط يعتبر مهما قصد ربح الوقت والجهد والمال وتوفير البدائل الافضل الاحسن من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية في وقتها وبنوعية جيدة ولتسهيل على المواطن ، إلا أن فئة المهندسيين يرون بأن عملية التخطيط غير موجودة ببلدية الجلفة وهذا أمر طبيعي لان هذه الفئة هي المعنية بالعملية التخطيطية ولها علاقة مباشرة بالتخطيط ويبقى للعملية الإتصالية دورا والتنسيق بين الفئات العمالية وأصحاب القرار من رؤوساء ومنتخبي ورؤوساء اللجان والفروع أمر ضروري.

إن غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة المعالم في مجال الإصلاح الإداري وخاصة على مستوى الجماعات المحلية أدى إلى تأخر تقديم الخدمات الإجتماعية .

الجدول رقم 11 : السن و تخصيص ميزانيات إضافية لتفعيل الخدمات الإجتماعية			
السن / الإجابة	نعم	لا	المجموع
أقل من 30	5	9	14
	%35.71	%64.28	%100
38-31	8	11	19
	%42.10	%57.89	%100
50-39	5	4	9
	%55.55	%44.44	%100
أكبر من 51	0	2	2
	%0	%100	%100
عدم التصريح بالسن	1	1	2
	%50	%50	%100
المجموع	19	27	46
	%41.30	%58.69	%100

من خلال الجدول رقم 11 أعلاه تبين لنا القراءة الإحصائية بين السن و تخصيص ميزانيات إضافية لتفعيل الخدمات الاجتماعية بأن نسبة 58.69 % من المبحوثين أقروا بأنه لا تخصص ميزانيات إضافية لتفعيل الخدمات الاجتماعية والفئة العمرية الاكبر نسبة التي ترى بأن الخدمات الإجتماعية لايخصص لها ميزانية إضافية هي فئة العمرية الاكبر من 51سنة وبنسبة 100 % وتليها الفئة الاقل من 30 سنة وهي فئة الشباب، وتليها فئة مابين 31–38 سنة بنسبة 57.89% ، وتأتي الفئة التي لم تصرح بسنها وكانت نسبة الإجابة قدرت ب 50 % والنسبة الضعيفة التي ترى بأنه البلدية لاتخصص ميزانيات اضافية كانت نسبة 44.44 % عند فئة العمرية ما بين 39 و 50 سنة وبالمقارنة بالذين صرحوا بأن البلدية تخصص ميزانيات اضافية تهم كانت نسبتهم مقدرة ب 41.30 %والفئة بين مبحوثين الذين كانت إجابتهم تخصيص ميزانية إضافية هم الفئة بين 39 و 50 سنة ، وتليها الغير مصرحين بسنهم بنسبة 50 % ، تليهم فئة مابين 31

و 38 سنة و بنسبة 42.10 %، والنسبة الضعيفة كانت إجابتهم بتخصيص ميزانيات اضافية هم فئة الشباب الأقل من 30 سنة وبنسبة 35.71 %.

من خلال القراءة الإحصائية المبينة اعلاه يتضح لنا بان بلدية الجلفة وكباقي بلديات الوطن تقوم بتخصيص ميزانيات إضافية من أجل تفعيل الخدمات الإجتماعية وهذا من أجل تطوير وتنمية الخدمات إلا أنها هذه الميزانيات غير كافية بالقدر المطلوب لسد الحاجيات المتزايدة والمتنوعة والمتجددة بتطور العصر والتكنولوجي على جميع الأصعدة والميادين ، والفئة الأكبر سنا المقدرة للظروف والإحتياجات الحقيقية والضرورية لتفعيل الخدمات الإجتماعية والتي تتطلب من الأموال الكبير لتنامي سكاني وبنى تحتية ضعيفة وكذللك هذه الفئة تقف على حقائق الأمور وبترجيح العقل والتأني في التصريح وللخبرة دورا هاما في تقدير الإحتياجات الضرورية من الخدمات الإجتماعية .

ثانيا : إستنتاجات الفرضية الاولى :

– تعمل بلدية الجلفة على التكفل بإنشغالات مواطنيها بتوفير الخدمات الاجتماعية وفق ما تملكه من إمكانيات مادية ، وهذا لإهتمام المسئولين بأهمية الخدمات حيث نسبة 89% من المبحوثين أقروا لمراعاة المسئولين للخدمات الإجتماعية.

– يعطى الأولوية للخدمات الإجتماعية وخصوصا قطاع السكن لما له من أهمية وهذا بنسبة مئوية قدرت ب:39.1 %مقارنة بالمشاريع الأخرى.

– تسعى بلدية الجلفة على التوفيق بين ما تحوزه من إمكانيات مادية وما توفره للخدمات الإجتماعية المتزايدة مع المتطلبات والتغيرات الحاصلة في عصرنا اليوم.

– تقوم البلدية بتلبية طلبات المواطن المتنوعة بالأغلفة المالية والتي تبقى غير كافية وتخصص ميزانيات إضافية من أجل توفير الخدمات المهمة للمواطن.

– تشجع بلدية الجلفة على مواكبة التطورات مع إستغلال كل الموارد من مداخيل والاستثمارات والأوعية العقارية المؤجرة من أجل توفير الخدمات الإجتماعية للساكنة.

– إن بلدية الجلفة تسعى للاستقلالية المادية والإدارية لتسيير المرفق العام وتسهيل الإتصال مع مواطنيها لأنها هي وجهة المواطن مع الإدارة .

– بلدية الجلفة لا تقوم بعملية التخطيط لتفعيل الخدمات الإجتماعية وهذا نتيجة الإنفجار السكاني الكبير .

وعدم مراعات التنوع والتجديد للخدمات الاجتماعية وتكيفها مع الأغلفة المالية المرصودة لها وتعمل البلدية على التنسيق بين الاحتياجات والطلبات وهذا غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة المعالم في مجال الإصلاح الإداري وخاصة على مستوى الجماعات المحلية أدى إلى تأخر تقديم الخدمات الإجتماعية لمواكبة مجال الخدمات الإلكترونية.

– تحاول البلدية وفق ماتملكه من إمكانيات مادية التنسيق وخلق التوازن بين المتطلبات المتزايدة للخدمات ا؟لإجتماعية وما تحوزه من الوسائل المتاحة والتي تبقى غير كافية وغير مدروسة من طرف الدولة لأن بلدية الجلفة عرفت حركية وتغير إجتماعي شمل كل الأصعدة والميادين وكذا التوسع العمراني والتزايد في النمو الديمغرافي بشكل كبير

وإستقطابها للسكان من وداخل وخارج الولاية لموقعها الجغرافي الهام وكذلك لإنفتاحها على العالم الخارجي وأزدهار التجارة في الفترة الأخيرة وبلدية الجلفة تسعى جاهدة بالتكفل بإنشغالات المواطنين وهذا باستغلال الأمثل للموارد المادية وعدم هدرها في مشاريع غير مدروسة.

من خلال الدراسة الميدانية السابقة ومضمون الإستنتاج السابق تبين لنا أن الفرضية القائلة بأن: تعمل الجماعات المحلية على تفعيل الخدمات الإجتماعية وفق إمكانياتها المادية المتاحة قد تحققت ميدانيا .

الجدول رقم 12: المستوى التعليمي والتمويل المركزي لبرامج الخدمات الاجتماعية الذي يفقد البلدية دورها في تسيير الخدمات الاجتماعية.

المستوى التعـليـمي / الإجابة	نعم	لا	المجموع
ابتدائي	1	0	1
	100%	0%	100%
متوسط	4	3	7
	57.14%	42.85%	100%
ثانوي	8	12	20
	40%	60%	100%
جامعي	9	8	17
	52.94%	47.05%	100%
دراسات عليا	0	1	1
	0%	100%	2.2%
المجموع	22	24	46
	47.8%	52.2%	100%

يبين الجدول أعلاه المستوى التعليمي و التمويل المركزي لبرامج الخدمات الإجتماعية والذي يفقد البلدية والدور المنوط بالتسيير كانت الاجابات متقاربة فعند نسبة 52.2 % الذين صرحوا بأن التمويل المركزي من الولاية يفقد البلدية في دورها التسييري للخدمات الإجتماعية وتدعمها نسبة 100 %عند مستوى الدراسات العليا وتليها نسبة 60% لدى الثانويين وتليها نسبة 47.5 %عند مستوى الجامعيين ، وتليها نسبة 42.85 %لدى مستوى المتوسط ، والنسبة الضعيفة والمعدومة عند 0 %لدى مستوى الابتدائي .

في حين أن الذين أجابوا بأن البلدية تعتمد وبشكل كبير على التمويل المركزي مما يفقد بلدية الجلفة في تسيير خدماتها الاجتماعية بالشكل الجيد والمطلوب كانت نسبة 47.8 %وتدعمها نسبة 100 %لدى مسستوى الابتدائي وتليها نسبة 57.14 عند مستوى المتوسط وتليها نسبة 52.94 % عند فئة الجامعيين ، وتليها نسبة 40 % عند مستوى الثانويين ، وفي الرتبة الخامسة كانت نسبة 0 %لدى حاملي مستوى الدراسات العليا .

من خلال القراءة الإحصائية السابقة الذكر يتبين لنا بأن بلدية الجلفة تعتمد على التمويل المركزي بشكل كبير وهذا من أجل تسيير الخدمات الإجتماعية الكثيرة والمتنوعة التي أثقلت ميزانية البلدية ولا تكفي لتمويل المشاريع ذات الطابع الخدماتي الاجتماعي وكذا من

جهة أخرى الطلب المتزايد عليها من طرف المواطن والذي يتطلع للافضل وللعيش الكريم الذي يحفظ كرامته، وتفاوت الاجابات له دلالة على أن للمستوى التعليمي دورا في النظر لشؤون التدخل في القرارات التي تبقى لسلطة البلدية لآنها هي الأقرب للمواطن وتعرف إحتياجاته الاساسية ذات الطابع الإجتماعي ، وشئ طبيعي القرارات الممركزة تؤثر سلبا على ماهو محليا وفي ظل إنعدام مداخيل وموارد للبلدية وتنامي وتزايد التعداد السكاني لبلدية الجلفة والتوسع الجغرافي لها يلزمها الاعتماد على التمويل المركزي وبالتالي تعطى أهمية لمشاريع ثانوية على حساب أخرى مهمة كمحلات الرئيس التي لم يستفد منها المواطن والبلدية وتم هدر أموال كبيرة لإنجازها ،والتداخل في الصلاحيات الولائية والبلدية بإستعمال الوصاية والولاءات بدون إستشارة أهل الاختصاص والمعنيين بالخدمات الإجتماعية في البلدية يحول دون تطوير وتقديم الخدمات للمواطن .

الجدول رقم 13: يمثل الإعانات المركزية لتمويل الخدمات الاجتماعية التي تقترحها البلدية وفق حاجياتها

الإعانات المركزية		التكرار	النسبة المئوية
الإجابة	نعم	20	43,5%
	لا	26	56,5%
	المجموع	46	100%

يتضح من خلال الجدول أن الإعانات المركزية الممولة للخدمات ا لإجتماعية مقترحة من البلدية كانت إجابة المبحوثين أن هذه الإعانات لا تقترحها البلدية بنسبة 56.5% وب 26 مبحوث مقارنة ب 20مبحوث وبنسبة 43.5% الذين يرون أن الإعانات تقترح من البلدية من خلال الإحصائيات نرى بان إجابة المبحوثين كانت متقاربة حول ما يقدم من إعانات مركزية من الولاية لتلبية الخدمات الاجتماعية وفق ما تحتاجه البلدية وما تسطره في برامجها التنموية والتخطيطية لاستشراف المستقبل ومراعات التوازن المناطقي لتسيير هذه الإعانات عن الخدمات الإجتماعية والمراقبة المركزية المفرطة وكذا البلدية وحدها من تملك ما تحتاجه للساكنة فهي الحلقة الأقرب وتعيش معانات المواطن خصوصا في مجال الخدمات لتحقيق الرفاهية والتقدم الاجتماعي .

الجدول رقم 14 : المستوى التعليمي و التمويل المحلي لمشاريع الخدمات الاجتماعية الذي يجنب البلدية تدخل مصالح الولاية في فرض القرارات.

المستوى التعلـيمـي / الإجابة	نعم	لا	المجموع
ابتدائي	1	0	1
	100%	0%	100%
متوسط	6	1	7
	85.71%	14.28%	100%
ثانوي	12	8	20
	60%	40%	100%
جامعي	10	7	17
	58.82%	41.17%	100%
دراسات عليا	1	0	1
	100%	0%	100%
المجموع	30	16	46
	65.2%	34.8%	100%

يتضح من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل المستوى التعليمي و التمويل المحلي الذي يجنب البلدية التدخل من مصالح الولاية في فرض القرارات كان الاتجاه العام للمبحوثين بأن التمويل المحلي فعلا يجنب البلدية التداخل بين الولاية والبلدية فكانت نسبة 65.2 % الذين صرحوا بأن الإعتماد على التمويل المحلي يجنب في فرض القرارات من الولاية وتدعمها نسبة 100% عند حاملي مستوى الدراسات العليا وكذا الإبتدائي وبنفس الرتبة والنسبة ، وتليها نسبة 85.71 % عند مستوى المتوسط ، وتدعمها نسبة 60 %لدى مستوى الثانويين وتليها نسبة 58.82 %عند الجامعيين ، وفي المقابل نجد بأن نسبة 34.8 %من المبحوثين اجابوا بأن التمويل المحلي لا يفرض القرارات على البلدية وتدعمها نسبة 41.17 %عند الجامعيين ، وتليها نسبة 40 %لدى الثانويين ، وتليها نسبة 14.28 %عند حاملي مستوى المتوسط ، وفي الرتبة الاخيرة وبنسبة 0%عند من يحملون المستوى الإبتدائي وبنفس النسبة عند حاملي الدراسات العليا .

من خلال ماسبق ذكره إحصائيا نرى بأن التمويل المحلي للبلدية يدر بأموال وموارد إضافية لمداخيل البلدية مما يزيد من الأغلفة المالية لتلبية الحاجيات والمتطلبات والخدمات الإجتماعية التي يحتاجها المواطن وهذا ضرورة لكي تعتمد البلدية على نفسها

محليا وتستغل كل طاقاتها وتعمل على الإستثمار المحلي والإستفادة من الأوعية العقارية والفلاحية والصناعية من أجل الإستقلالية المادية والإدارية لأمتلاك القرار الصحيح والمناسب لتلبية الخدمات الإجتماعية وبالمقابل نجد بأن حاملي الدراسات العليا المتواجدين ببلدية الجلفة يرون بأن البلدية يجب أن تعتمد على ماهو محلي ونظرا للمستوى والرؤية الاستراتيجية التي يتمتع بها حاملي الدراسات العليا وتبين لنا أن حاملي المستوى الإبتدائي كذللك يرون بأن البلدية يجب أن تعتمد على تمويل محلي لتلبية الخدمات الإجتماعية الموجهة للمواطن وربما لخبرة وطول عملهم في البلدية لاحظوا بأن الحل يكمن في الإعتماد على النفس في توفير المال لسد الحاجيات الاجتماعية .

الجدول رقم 15 : يمثل المشاريع التي تدخل في خانة الخدمات الاجتماعية الأكثر تمويلا من قبل الولاية في مخططات البلديةPCD

		التكرار	النسبة المئوية
الإجابة	المشاريع الاقتصادية	15	32,6%
	المشاريع الثقافية والرياضية	8	17,4%
	المشاريع الخدماتية	19	41,3%
	أخرى	4	8,7%
	المجموع	46	100%

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام للمبحوثين يؤكد بان المشاريع الخدماتية وذالك عند 19 مبحوث وبنسبة 41.3% وفي المقابل نجد بان المشاريع الاقتصادية في الرتبة الثانية ب 15 مبحوث وبنسبة 32.6 % وفي المرتبة الثالثة المشاريع الثقافية والرياضية ب 8 مبحوثين وبنسبة 17.4 % وأخيرا المشاريع المختلفة الأخرى ب 04 مبحوثين وبنسبة مئوية ضعيفة جدا قدرت ب 8.7 %.

أهم نتيجة يمكن استخلاصها من المعطيات الإحصائية السابقة هي :

أن الخدمات الاجتماعية تلعب دورا محوريا في المهام والوظائف التي تعطيها الدولة الجزائرية أهمية لما لها اثر في حياة الفرد ومن خلال تبني الدولة اللامركزية في التسيير الإداري لبناء نسيج إجتماعي متماسك ومتعاون ومحافظ على الخصوصية لكل منطقة من

الوطن لإختلاف العادات والثقافات وفي بلدية الجلفة قطاع الخدمات المختلفة يحضى باهتمام كبير مقارنة بالمشاريع المختلفة ، ودور السلطة المحلية المركزية الممثلة في الولاية بتمويل بلدية الجلفة بالمشاريع ذات طابع خدماتي نظرا لكون بلدية الجلفة الأكبر مساحة وعاصمة الولاية وبتعداد سكاني كبير مقارنة بباقي بلديات الولاية ، ومن مهام البلدية استشراف والتخطيط الجيد لأهم الخدمات الاجتماعية قصد تلبية الحاجيات الاجتماعية للمواطن الجلفاوي الذي تطور بتطور العصر ويطلب ويتطلع للأفضل لمواكبة التكنولوجية والعصر والتغيرات الحاصلة في جميع الميادين، فالسلطة المحلية لها نمط ونظام وظيفي تعاوني يركز على تقديم أداء وتطوير للمرفق العام وإشراك المواطن في العملية التنموية بتفعيل الديمقراطية التساهمية عن طريق الجمعيات والنقابات والنخب والمجتمع المحلي ورؤساء الأحياء للوقوف على أهم النقائص خاصة في الخدمات الإجتماعية وفهمها فهما علميا داخل البناء الاجتماعي في المجتمع المحلي الجلفاوي الذي يتميز بعلاقات اجتماعية وثقافية وقيم نتاج لموروث تاريخي وإجتماعي مميز .

الجدول رقم 16: يمثل التداخل في الصلاحيات بين الولاية والبلدية في الخاصة بالخدمات الاجتماعية تؤثر بصورة سلبية على التنمية التنمية المحلية

		التكرار	النسبة المئوية
الإجابة	نعم	28	60,9%
	لا	18	39,1%
	المجموع	46	100%

يتضمن الجدول أعلاه عند 28 مبحوث وبنسبة 60.9% بان هناك تداخل بين صلاحيات الولاية في البلدية وله اثر على التنمية المحلية الخاصة بالخدمات الاجتماعية مقارنة بإجابة 18 مبحوث وبنسبة 39.1 % الذين يرون بأنه لا توجد تداخل بين مصالح الولاية والبلدية في تنمية الخدمات الاجتماعية بل هناك تنسيق وتعاون يخدم السلطات المخولة قانونا وهي من مهامها التعاون بين السياسيين والإداريين لتنمية الخدمات الاجتماعية، فالرعاية والتكافل الاجتماعي الذي توفره الدولة للمواطن وفق ما تملكه من وسائل وموارد مادية وبشرية يشكل البناء الاجتماعي الذي تحافظ عليه الدولة ومن أجل حماية المجتمع

من التفكك والصراع وتحسين الظروف المعيشية ورفع مستوى العيش الكريم إلا أن هناك نسبة معتبرة ترى بان هناك تداخل في الصلاحيات لعدم فهم التعليمات والقوانين من منتخبي البلدية و المعينين بقرارات وزارية من الولاية والدائرة وهذه الوضعية الصعبة أفرزت المشاكل والعراقيل الإدارية المعقدة والعالقة بين السلطات حتى العدالة القضائية لم تفك النزعات في العقارات الصناعية والفلاحية وغيرها هذا أدى لخلق فوضى في التسيير للمشاريع المبرمجة لصالح الفرد والمجتمع مما أثر سلبا على تنمية الجلفة لما لها دورا وتوسطها الوطن لموقعها الاستراتيجي الهام.

الجدول رقم 17 : المستوى التعليمي و المشاريع في إطار الخدمات الاجتماعية الممولة مركزيا لا تتلاءم مع طبيعة المنطقة .

المستوى التعليمي / الإجابة	نعم	لا	المجموع
ابتدائي	0	1	1
	0%	100%	100%
متوسط	4	3	7
	57.14%	42.85%	100%
ثانوي	13	7	20
	65%	35%	100%
جامعي	8	9	17
	47.05%	52.94%	100%
دراسات عليا	1	0	1
	100%	0%	100%
المجموع	26	20	46
	56.5%	43.5%	100%

يوضح الجدول أعلاه المستوى التعليمي والمشاريع الممولة مركزيا التي لاتتلاءم مع المنطقة يتبن بأن نسبة 56.5%من المبحوثين يرون بأن المشاريع التي في اطار الخدمات الاجتماعية لا تتلاءم مع طبيعة المنطقة وتدعمها نسبة 100%لدى حاملي المستوى الدراسات العليا وتليها نسبة 65%عند مستوى الثانويين ، وتليها نسبة 57.14%عند مستوى المتوسط، وتليها نسبة 47.05%عند الجامعيين ونسبة 0%متحصلين على مستوى الابتدائي.وفي المقابل الذين صرحوا بأن المشاريع التي في

إطار الخدمات الإجتماعية تتلاءم مع المنطقة نجدهم و بنسبة 43.5%وتدعمها هذه النسبة 100%عند مستوى الابتدائي وتليها نسبة 52.94%
لدى الجامعيين ، وتليها نسبة 42.85%الحاملين مستوى المتوسط وتليها نسبة 35%الحاصلين على مستوى الثانوي وبنسبة منعدمة عند 0%عند مستوى الدراسات العليا.

من خلال القراءة الإحصائية السابقة يتضح بأن هناك مشاريع لاتتلاءم وطبيعة منطقة الجلفة بخصوصياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك هناك مشاريع فاشلة ولم يخطط لها منذ البداية واستهلكت المال العام كمحلات الرئيس والتي خربت وبقت وكر للفساد ولم تستغل ،وهناك مشاريع أخرى كانشاء المسارح والتي في الوقت الحالي لم تعد تجدي نفعا لعزوف المواطن عن الدخول لها والاستفادة منها وتظهر من خلال الاحصائيات بأن فئة حاملي مستوى الدراسات العليا الذين عبروا عن المشاريع لا تتوافق مع طبيعة المنطقة بما يحملوه من أفكار ولمستوهم العالي والتبصر للاشياء والمشاريع المجدية وذات النفع على المنطقة والمواطن ، إن البلدية تساهم في إنجاح المشاريع التنموية والاعتماد على التنظيم المركزي ولا تراعي الجوانب والهامش الإجتماعي الذي تتميز به بلدية الجلفة الذي يخصها عن غيرها في العديد من النواحي الثقافية والاقتصادية والإجتماعية والتقاليد والعادات ...

الجدول رقم 18 : السن و تأثير الاختلافات السياسية على التفعيل الايجابي للخدمات الاجتماعية.

السن / الإجابة	نعم	لا	المجموع
أقل من 30	10	4	14
	%71.42	%28.57	%100
38-31	12	7	19
	%63.15	%36.84	%100
50-39	5	4	9
	%55.55	%44.44	%100
أكبر من 51	1	1	2
	%50	%50	%100
عدم التصريح بالسن	2	0	2
	%100	%0	%100
المجموع	30	16	46
	%65.21	%34.78	%100

يوضح الجدول أعلاه السن وتأثير الاختلافات السياسية ومدى تأثيره الايجابي للخدمات الإجتماعية المقدمة للمواطن ،ومن خلال القراءة الإحصائية يتبين لنا بأن الاتجاه العام للمبحوثين والذين أجابوا بأن هناك تأثير عل الخدمات الإجتماعية عند وجود الإختلافات السياسية كانت نسبتهم 65.21% وتدعمها نسبة 100%عند الذين لم يصرحوا بسنهم، وتليها نسبة 71.42%عند السن الأقل من 31 سنة ،وتليها نسبة 63.15%لدى الغئة العمرية مابين 31-38سنة ، وتليها نسبة 55.55%عند فئة مابين السن 39-50سنة وتأتي النسبة الضعيفة ب 50%الذين سنهم الأكبر من 51 سنة وبالمقابل الذين صرحوا بأنه لاتوجد تأثير بين الإختلافات السياسية وتقديم الخدمات الإجتماعية كانت نسبتهم 34.78%وتدعم هذه النسبة 50%عند السن الأكبر من 51 سنة وتليها نسبة 44.44%للفئة العمرية مابين 39-50سنة ، وتليها نسبة 36.84% للسن مابين31-38 سنة، وتليها نسبة 28.57 %للفئة العمرية لأقل من 30 سنة وبنسبة معدومة 0 %عند الفئة التي لم تصرح بعمرهم .

من خلال ماسبق ذكره إحصائيا يظهر لنا بأن الصرعات الحزبية والولاءات السياسية داخل البلدية حال دون التفعيل الايجابي للخدمات الإجتماعية وعند الفئة العمرية للشباب لاحظت هذه الفروق في خدمة المواطن الذي بقى نتيجة التحالفات والصرعات السياسية داخل المجالس البلدية حتى بعد الدخول في مرحلة التسير والعمل، وهذا نتيجة لعدم الشعور بالمسؤلية تجاه المواطن وكذلك عدم الوعي بالسياسة والعمل الميداني بعد الإنتخابات فالصرعات الحزبية نقلت داخل البلدية .

الجدول رقم 19 : الوظيفة الحالية و أكثر الدوافع تأثيرا على السير الحسن لتمويل الخدمات الاجتماعية.

الوظيفة الحـــالية / الإجابة	المصالح الشخصية	تفاوت المستوى الدراسي	الانتماء المناطقي	الضغوطات الإدارية	أخرى	المجموع
متصرف	9	3	1	1	1	15
	60%	20%	6.66%	6.66%	6.66%	100%
متصرف رئيسي	4	0	0	0	2	6
	66.66%	0%	0%	0%	33.3%	100%
مهندس	4	3	1	0	0	8
	50%	37.50%	12.50%	0%	0%	100%
رئيس فرع	4	1	0	2	1	8
	50%	12.5%	0%	25%	12.5%	100%
رئيس مصلحة	4	2	0	3	0	9
	44.44%	22.22%	0%	33.33%	0%	100%
المجموع	25	9	2	6	4	46
	54.3%	19.6%	4.3%	13%	8.7%	100%

يتضح من خلال الجدول أعلاه والذي يبين الوظيفة الحالية و الدوافع الاكثر تأثيرا على سير الخدمات الإجتماعية نجد بأن 54.3 % من المبحوثين أقروا بأن المصالح الشخصية لها تأثير على السير الحسن للخدمات وتدعمها نسبة 66.66 %عند شاغلي وظيفة المتصرفين الرئيسيين وتليها نسبة 60%عند المتصرفين الإداريين ، وتليها نسبة 50% عند المهندسين ورؤوساء الفروع البلدية ، وتليها نسبة 22.22%الضعيفة عند رئيس المصلحة .وتأتي في الرتبة الثانية نسبة 19.6%الذين أجابوا بأن التفاوت المدرسي هو الدافع المؤثر للخدمات وتدعم هذه النسبة 37.50%

عند المهندسين وتليها نسبة 22.22%عند رؤوساء المصالح وتليها نسبة 20%لدى المتصرفين وتأتي بعدها نسبة 12.5%وتأتي النسبة الضعيفة والمعدومة عند 0%عند شاغلي وظيفة المتصرفين الرئيسيين وتأتي نسبة 13 % الذين صرحوا بأن الظغوطات الادارية هي الدافع الأكثر لسير الخدمات وتدعم نسبتها عند 33.33 %لدى رئيس المصلحة وتليها نسبة 25%عند رئيس الفروع وتليها نسبة 6%والنسبة الضعيفة عند

6.66% عند المتصرفين ،وتنعدم النسبة 0%عند كل من المتصرف الرئيسين والمهندسين وتليها الدوافع الاخرى والتفاوت المناطقي بنسب ضعيفة جدا مقارنة بالدوافع الاخرى وهي على التوالي 8.7%و 4.3%.

من خلال ماسبق ذكره من القراءة الاحصائية يتبين لنا بأن هناك دوافع تؤثر وبصورة مباشرة على السير الجيد للخدمات الإجتماعية المقدمة للمواطن ومن خلال الواقع المعاش والتذمر من توفر هذه الخدمات فعند تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة تظهر المظاهر السلبية في تقديم الخدمات الاجتماعية وعدم الشعور بالمسؤلية والانشغال بفئةأو منطقة دون غيرها بتراب البلدية هذا أدى للتذمر لبعض المناطق التي ترى بأنها غائبة في التنمية وتوفير الخدمات كأحياء الزريعة وبوتريفيس ومائة دار والفصحى من خلال الاحتجاجات على البلدية من الحين لآخر .

فعصرنه وسائل التسيير وإستعمال الأجهزة المتطورة في الإعلام الآلي وإقتناء برامج المعلوماتية والإهتمام بالإستثمار المحلي وإستقطاب رؤوس الأموال وتهيئة المناخ في الجماعات المحلية يرفع من الخدمات الإجتماعية وتكوين القيادات بالكفاءة المناسبة وإتباع الأسلوب العلمي في التخطيط يخلق تنمية المشاريع الخدماتية ويغلب المصلحة العامة عن الخاصة .

ثالثا : إستنتاجات الفرضية الثانية :

– تعتمد البلدية بشكل كبير على التمويل المركزي المبرمج من طرف الدولة إلا أنها تعمل جاهدة على تسيير الخدمات الاجتماعية في إطار تحريك التنمية المحلية

– تقترح البلدية الإعانات المركزية وفق ما تحتاجه لأنها هي الأقرب للمواطن وتعرف إحتياجات الساكنة إلا أن هناك عراقيل وتحكم في القرارات الممركزة بدرجة كبيرة مما يعيق مسار التنمية والخدمات الاجتماعية والتمويل مبرمج مسبقا .

–تعمل البلدية التحكم في سلطة القرار في تسيير شؤونها وهذا بجلب النفقات محليا، الا أنها تبقى حلقة ضعيفة بين الولاية والدائرة

– هناك تداخل وصراعات سياسية داخل البلدية وذلك بنسبة أكثر من 65 % مما أثر على تسيير المرافق وتقديم الخدمات الاجتماعية الأفضل للمواطنين ونتج عنه الإحتجاجات المتكررة على البلدية.

– تعمل البلدية على تغليب المصلحة العامة عن الخاصة لتفعيل الخدمات الاجتماعية.

–هناك مشاريع موجهة للخدمات الإجتماعية ممولة مركزيا من الولاية لاتتلاءم مع طبيعة المنطقة وكذلك مع الاحتياجات وتعتبر فاشلة لأنها لم تعتمد على الدراسة والاستشارة مثل محلات الرئيس التي أصبحت عرضت للتخريب والمسارح التي أخذت من المال العمومي وصرفت أموال كبيرة عليها وكانت مشاريع فاشلة .

– المصالح الشخصية تعتبر من أهم الدوافع الأكثر تأثيرا على السير الجيد والتفعيل الايجابي للخدمات الاجتماعية وكان ذللك بنسبة مئوية قدرت بـ: 54.3% ، والتفاوت العلمي والدراسي بين الموظفين والمنتخبين حال دون التنسيق والتعاون في توفير الخدمات الاجتماعية .

– تعمل البلدية على التنسيق مع الدائرة والولاية لتلبية حاجة المواطن بالبلدية .

– تسعى البلدية جاهدة على الاعتماد على اللامركزية في اتخاذ القرارات لتنشيط الخدمات الإجتماعية .

من خلال الدراسة الميدانية السابقة ومضمون الإستنتاج السابق تبين لنا أن الفرضية القائلة بأن : تعتمد الخدمات الإجتماعية في إطار التنمية المحلية على التمويل المركزي بشكل كبير قد تحققت ميدانيا.

الجدول رقم 20 : مستوى التعليمي و الإمكانيات البشرية اللازمة لتفعيل الخدمات الاجتماعية التي تتوفر عليها البلدية.

المستوى التعليمي / الإجابة	نعم	لا	المجموع
إبتدائي	1	0	1
	100%	0%	100%
متوسط	5	2	7
	71.4%	28.7%	100%
ثانوي	14	6	20
	70%	30%	100%
جامعي	12	5	17
	70.6%	29.4%	100%
دراسات عليا	1	0	1
	100%	0%	100%
المجموع	33	13	46
	71.7%	28.3%	100%

يبين الجدول أعلاه المستوى التعليمي والإمكانيات البشرية التي تتوفر عليها بلدية الجلفة كان الاتجاه العام للمبحوثين بأن البلدية توفر الامكانيات الضرورية لتفعيل الخدمات الإجتماعية بنسبة 71.7% تدعمها نسبة 100 %عند المستوى الإبتدائي وبنفس النسبة 100 %عند مستوى الدراسات العليا الذين أجابوا بأن البلدية لها من الامكانيات البشرية اللازمة وهذا من أجل تفعيل الخدمات الإجتماعية المقدمة للمواطن وتليها نسبة 71.42% لدى مستوى المتوسط وتدعمها نسبة 70.58 % لدى الجامعيين و 70 %عند مستوى الثانويين ، وبالمقابل نجد أن الذين صرحوا بأن البلدية لا تتوفر على الامكانيات البشرية لتفعيل الخدمات الإجتماعية كانت نسبة 28.3 % وتدعمها نسبة 30%عند الثانويين، وتليها نسبة 29.41 %لدى مستوى الجامعيين ، وتليها نسبة 28.57 %لدى المستوى المتوسط ، وبنفس الرتبة عند مستوى الابتدائي والدراسات العليا وبنفس النسبة المئوية 0 %الذين اقروا بأن البلدية لا تتوفر على الإمكانيات البشرية اللازمة لتفعيل الخدمات الإجتماعية الموجهة للمواطنيين من خلال ماسبق ذكره يتبين بأن بلدية الجلفة تتوفر على الإمكانيات اللا زمة من الموارد البشرية لتفعيل الخدمات الإجتماعية وهذا من

خلال العدد الكبير من الموظفين والعمال على مستوى البلدية والمتوزعين عبر المصالح الادارية والتقنية والحظيرة والفروع البلدية والمدارس التابعين للبلدية ماليا ،وهذه التركيبة الكبيرة من الموطفين والتي يفوق عدد الموظفين بها 112موظف داخل مقر بلدية الجلفة والتي أجمع جل المبحوثين على توفر الموارد البشرية الكافية والكفيلة بتقديم أفضل الخدمات الإجتماعية إلا أن هناك خلل في الإستفادة من هذه الموارد البشرية وعدم الإستغلال الامثل لها هذا يؤثر على تقديم الخدمات الإجتماعية .

يمثل عمل البلدية على رفع مهارات موظفيها من خلال دورات تكوينية يعكس مدى اهتمامها بأهمية المورد البشري

الجدول رقم **21**		التكرار	النسبة المئوية
الإجابة	نعم	27	58,7%
	لا	19	41,3%
	المجموع	46	100%

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الاتجاه العام للمبحوثين حول عمل البلدية على رفع مهارات موظفيها من خلال تنظيم دورات تكوينية قصد الاهتمام بالمورد البشري كانت نسبة 58.7%وب27 مبحوث يرون أن البلدية تقوم بتنظيم الدورات التكوينية لعمالها مقارنة بالذين قالوا بان البلدية لا تقوم بتنظيم الدورات التكوينية وبنسبة 41.3% وب19 مبحوث.

يعتبر التكوين المحرك في تنمية المورد البشري للرفع من المستوى وتجديد المهارات والمعارف المكتسبة وبلدية الجلفة كباقي البلديات تعمل على التشجيع الموظفين على المبادرة وتطوير المناخ التنظيمي لتحسين الأداء لمواكبة التطور وعصرنه القطاع البلدي لضمان الاستقرار بالبلدية ولإضافة الخدمة بأكثر مرونة وسرعة في توفير الخدمات الاجتماعية ، فبلدية الجلفة ومع التنسيق مع وزارة الداخلية وتهيئة الإقليم تعتمد وتعول على المورد البشري لتحريك التنمية وتسهيل الإتصال بين الموظف والمواطن والتحكم في التقنيات الحديثة لتبني خطط إستراتيجية وتقليص الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن وتطوير الهيكل التنظيمي من أجل التكيف مع كل التغيرات والظروف والتأقلم مع

التغير الإقتصادي والإجتماعي، وعصرنة مصلحة البيومترية في الوثائق كجواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية ورخصة السياقة التي في طور الانجاز لدليل على التقدم في هذا المجال وتسهيل الإجراءات الإدارية عن طريق التسجيل بالشبكة العنكبوتية وللعملية الإتصالية دورا في تسهيل وتقليص من الوثائق وهذا لتفعيل وتطوير البلدية لمواكبة التحديات الراهنة ومساير العصر التكنولوجي والإقتصادي والإجتماعي .

الجدول رقم 22 : الحالة الاجتماعية و كفاية الموارد المادية لتلبية الخدمات الاجتماعية.

الحالة الإجتمـــاعية / الإجابة	نعم	لا	المجموع
أعزب	5	10	15
	33.33%	66.66%	100%
متزوج	10	21	31
	32.25%	67.74%	100%
المجموع	15	31	46
	32.6%	67.4%	100%

يتضح من الجدول اعلاه والذي بين الحالة الاجتماعية وكفاية الموارد المادية لتلبية الخدمات الإجتماعية بأن نسبة 67.4% من المبحوثين صرحوا بأن الموارد المادية التي تتوفر عليها البلدية غير كافية لتلبية الخدمات ا لإجتماعية وتدعمها نسبة 67.74 %عند فئة المتزوجين وتليها نسبة66.66% لدى العزاب وتقابلها نسبة32.6% الذين أقروا بأن البلدية تتوفر على الخدمات الاجتماعية عند فئة العزاب وتليها نسبة 32.25% لدى المتزوجين وتدعمها 33.33% من خلال ماسبق ذكره في القراءة ا لإحصائية تبين لنا بأن الموارد المادية التي تتوفر عليها البلدية من أجل تلبية الخدمات الاجتماعية غير كافية بالشكل الملاءم لتوفير الخدمات الضرورية فالاعتمادات المالية الموجهة للخدمات لا تكفي سكان بلدية الجلفة نظرا لعدة اعتبارات كالتوسع الكبير جغرافيا وشساعة المنطقة يحول دون تلبية أهم الخدمات ا لإجتماعية والتي يحتاجها المواطن الجلفاوي وكذلك الزيادة في التعداد السكاني من سنة لاخرى وبلدية الجلفة كقبلة لجميع بلديات الولاية هناك اكتظاظ في عاصمة الولاية وبالتالي تكون الزيادة في الطلبات على الخدمات ا لإجتماعية

في حين أن كل من المتزوجين والعزاب يتفقوا بأن الموارد غير كافية ببلدية الجلفة وهذا دليل على أن الخدمات الإجتماعية الموجهة للمواطن لا تكفي لدى الفئتين .

الجدول رقم 23 : الوظيفة الحالية وكفاية الموارد المادية المخصصة لتطوير الموارد البشرية .

الوظيفة الحالية / الإجابة	نعم	لا	المجموع
متصرف	6	9	15
	40%	60%	100%
متصرف رئيسي	3	3	6
	50%	50%	100%
مهندس	3	5	8
	37.5%	62.5%	100%
رئيس فرع	4	4	8
	50%	50%	100%
رئيس مصلحة	6	3	9
	66.66%	33.33%	100%
المجموع	22	24	46
	47.8%	52.2%	100%

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين الوظيفة الحالية وكفاية الموارد المادية لتطوير الموارد البشرية نجد بأن نسبة 52.2% من المبحوثين أجابوا بأن البلدية لا توفر الامكانيات المادية اللازمة لتطوير الموارد البشرية وتدعمها نسبة 62.5%عند المهندسين وتليها نسبة 60عند المتصرفين وتليهانسبة 50 عند المتصرفين الرئيسين ورؤوساء الفروع وبنفس النسبة، وتأتي النسبة الضعيفة بنسبة 33.33%عند رؤوساء المصالح.

وفي المقابل نجد نسبة47.8% من المبحوثين الذين صرحوا بأن البلدية توفر الامكانيات المادية لتطوير الموارد البشرية وتدعم بنسبة 66.66% عند رئيس المصلحة وتليها نسبة50% عند كل من المتصرفين ورؤوساء الفروع البلدية الموزعة عبر تراب البلدية وتأتي بنسبة37.5% عند المهندسين.

من خلال القراءة الإحصائية و المعطيات السابقة يتضح جليا بأن البلدية لاتوفر الامكانيات لتطوير الموارد البشرية اللازمة لتفعيل الخدمات الاجتماعية وهذا لسؤ التسييرواهمال المورد البشري والذي يعتبر المحرك الفاعل في التنمية وخلق الثروة وعدم الاهتمام بالخبرة في الموارد البشرية وعند تقاعد هذه الفئة النشطة بقت بعض المصالح في مشاكل وعراقيل في تسيير مصالحها ومثال ذللك في مصلحتي الاجور والمحاسبة بحسب تصريح أحد المتصرفين والذي أكد بأن دائما يتم الرجوع إلى الإطارات المتقاعدة من حين لأخر ، وبلدية الجلفة لاتخصص أموال لتطوير المورد البشري واستغلال هذه الموارد مما ظهرت حالات التسيب لدى الموظفين وعدم إحترامهم لأوقات العمل ويظهر عند الوقوف على بعض المصالح الإدارية لايوجد بها الموظف المعني .

الجدول رقم 24 : الجنس و وضع إستراتيجية لتطوير الموارد البشرية لتفعيل الخدمات الاجتماعية والمادية .

الجنس / الإجابة	نعم	لا	المجموع
ذكر	31	6	37
	83.78%	16.21%	100%
أنثى	8	1	9
	88.88%	11.11%	100%
المجموع	39	7	46
	84.8%	15.2%	100.0%

من خلال منطوق الجدول رقم 24 والمتعلق بالجنس والإستراتيجية المتخذة من البلدية لتطوير الموارد المادية والبشرية لتفعيل الخدمات الإجتماعية نجد بأن الاتجاه العام للمبحوثين كانت تصريحاتهم أن البلدية تضع استراتيجية لتفعيل الخدمات الاجتماعية عن طريق تطوير المورد المادي والبشري وهذا بنسبة 84.8% وتدعمها نسبة 88.88 %عند الاناث وتليها نسبة 83.78% عند الذكور ، وبالمقابل نجد أن نسبة 15.2% من المبحوثين الذين أجابوا بأن البلدية لا تضع إستراتيجية لتطوير الموارد البلدية والبشرية

لتفعيل الخدمات الإجتماعية وتدعمها نسبة 16.21 %عند الذكور وتليها نسبة 11.11%عند الاناث.

من خلال القراءة ا لإحصائية السابقة الذكر يتضح لنا بأن بلدية الجلفة تولي إهتمام لتطوير الموارد سواء المادية منها والبشرية من أجل تفعيل الخدمات الاجتماعية وهذا قصد تلبية الحاجيات لمواطنيها لموكبة التطورات ومسايرة المجتمع ولسد النقائص وتحقيق العدالة الإجتماعية بين المواطنين وكذا لحماية المجتمع من التفكك والصراع من أجل تحسين الظروف المعيشية والرفع من المستوى الاجتماعي والذي هو حق الفرد تجاه الدولة، وجاءت الإجابات للمبحوثين متقاربة للجنسين وهذا للوعي والإدراك لأهمية الموارد المادية والبشرية في البلدية .

الجدول رقم 25 : السن وتقييم الموارد البشرية بالبلدية.				
السن / الإجابة	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	المجموع
أقل من 30	0	1	13	14
	%0	%7.14	%92.85	%100
38-31	1	2	16	19
	%5.26	%10.52	%84.21	%100
50-39	0	1	8	9
	%0	%11.11	%88.89	%100
أكبر من 51	0	0	2	2
	%0	%0	%100	%100
عدم التصريح بالسن	1	0	1	2
	%50	%0	%50	%100
المجموع	2	4	40	46
	%4.34	%8.69	%86.95	%100

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل السن وتقييم الموارد المادية والبشرية ببلدية الجلفة تبين القراءة الاحصائية بأن الاتجاه العام للمبحوثين والذين صرحوا بأن الموارد المادية والبشرية ضعيفة كانت نسبتهم 86.95% وتدعمها نسبة 100 % لفئة الاكبر من 51 وتليها نسبة 92.85% للفئة الاقل من 30 سنة وتليها نسبة88.89%للفئة العمرية مابين 39-50سنة وتليها نسبة 84.21%عند فئة العمرية مابين 31-38سنة وتليها نسبة 50% عند فئة الذين لم يصرحوا بعمرهم.

وبالمقابل نجد بأن الذين أقروا من المبحوثين بأن الموارد المادية والبشرية متوسطة وكبيرة كانت نسبتهم على التوالي 8.69%- 4.34% وهي نسبة ضعيفة عند مقارنتها بالنسبة المعبر عنها من المبحوثين عن الامكانيات المادية والبشرية الضعيفة التي تمتلكها البلدية من خلال القراءة الإحصائية يتبن لنا بأن الموارد المادية والبشرية غير كافية بالبلدية وهذا ما يلاحظ في الواقع المعاش والإختلالات الموجودة في تقديم الخدمات الإجتماعية للمواطنين ، وبالرغم من الإمكانيات التي توفرها الدولة للقطاع المحلي البلدي إلا أنه يبقى

ضعيف ولعدم التخطيط الجيد للموارد المادية والبشرية لكل بلدية وخصوصيتها وطابعها الاجتماعي والسكاني والجغرافي.

إن الإهتمام بالمورد البشري واشتراط الكفاءة وبرمجة دورات تكوينية في مجال التسيير الحديث والتسويق ينمي من القدرات الفكرية والمعلوماتية للموظف داخل البلدية، فالمورد البشري غير الكفء والغير مؤهل يساهم في تأخير الخدمات الإجتماعية وتحول المرفق العام مجرد مباني بدون روح ولا حركية تفاعلية بين البلدية والمواطن فكثرة العراقيل وطول الإجراءات الإدارية وعدم وضوح اللوائح والقوانين والتعليمات تؤدي إلى التسيب والإهمال من طرف الموظفين وبالتالي على تقديم الخدمات.

رابعا : إستنتاجات الفرضية الثالثة :

- تقوم البلدية بتوفير كل الإمكانيات البشرية من أجل تسير المصالح الإدارية والتقنية لتقديم الخدمات الإجتماعية للمواطنين .
- تسعى بلدية الجلفة في توظيف المورد البشري الكفئ والمؤهل لزيادة الخدمة وتقدم التسهيلات للموظفين وتشجعهم على المبادرة وتحسن البلدية المناخ التنظيمي والإجتماعي لتطوير الأداء إلا أن الأغلفة المالية المخصصة للمورد البشري و الإمكانيات المادية غير كافية .
- تبادر بلدية الجلفة على إنتقاء اليد العاملة المؤهلة وتستثمر في الطاقات والإطارات الشابة من أجل مسايرة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في تلبية الخدمات الاجتماعية.
- إن بلدية الجلفة تطور من الأنظمة المعلوماتية والتكنولوجية الحديثة لتقديم الخدمات الإجتماعية بالسرعة والمرونة المطلوبة لتحقيق العدالة الاجتماعية .
- تسعى بلدية الجلفة على توفير الاستقرار الوظيفي للعمال بتحفيز المورد البشري ماديا ومعنويا وبالتكوين.
- تعمل البلدية لضمان التكوين والرسكلة لموظفيها وتنسق مع وزارة الداخلية وتهيئة الإقليم في ذلك إلا أن المعارف وأكتساب المهارات لا تتماشى مع متطلبات العصر.
- يبقى المورد البشري هو المحرك الفاعل في تفعيل الخدمات الإجتماعية إلا أن هناك عراقيل ومشاكل تحول دون الأستغلال الأمثل لهذه الثروة لدخول مراحل متقدمة من التطور والرقمنة،وتسعى بلدية الجلفة إلى التخطيط للقوى العاملة وإستقطاب المورد البشري المؤهل ووضع رؤية إستراتيجية إلا أن المورد المادي يبقى غير كافية من حيث التسيير والإهمال من طرف الوصاية.

-عدم أستغلال الخبرة من الإطارات التي أحيلت على التقاعد والذي فاق عددهم 160 متقاعد خلال السنتين الماضيتين مما أجبر الرجوع إليهم و أستشارتهم من حين لأخر وخصوصاالذين كانوا مسيري مصلحتي المحاسبة والأجور.

- لم تستغل بلدية الجلفة الإستثمار المحلي الذي يزيد في أستقطاب الأموال مما يفعل الخدمات الإجتماعية الموجهة للمواطن ويعطيها سلطة القرار .

من خلال الدراسة الميدانية السابقة ومضمون الإستنتاج السابق تبين لنا أن الفرضية القائلة بأن : ضعف المورد البشري وعدم الإستغلال الأمثل للموارد المادية يمثلان أكبر عائق لتفعيل الخدمات الإجتماعية قد تحققت ميدانيا .

خامسا : الإستنتاج العام :

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على الجماعات المحلية والممثلة في دراستنا بلدية الجلفة ودورها في تفعيل الخدمات الاجتماعية يتضح بأن للخدمات الاجتماعية دورا هاما في حياة المواطن الا أن هذه الخدمات تبقى غير كافية وناقصة لتلبية الحاجيات المتزايدة للمواطن وولاية الجلفة التي عرفت مؤخرا حركية كبيرة على المستوى الديمغرافي فهي تحتل الرابعة وطنيا من حيث السكان، وببلدية الجلفة فقط عدد السكان 380830 نسمة حسب أحصاء سنة 2015 وبكثافة سكانية قدرت ب : 702.41نسمة/ كلم^2 ،ومن خلال الأغلفة المالية الكبيرة الموجهة لها الا أنها تبقى لا تفي بتطلعات المواطن ببلدية الجلفة والذي يطمح للمزيد لتحقيق الرفاهية المجتمعية ضمن البناء الإجتماعي من أجل تحقيق الإستقرار والتماسك الاجتماعي .

ومن بين الإستنتاجات المتوصل إليها في دراستنا هذه أن بلدية الجلفة وفي أطار تقديم الخدمات الاجتماعية للساكنة في الجوانب الصحية والتعليمية والبنى التحتية والسكنية خصوصا منهاوالغير مخطط لها لأن مشروع السكنات الإجتماعية مشروع وطني و تمتلك البلدية رؤية استراتيجية للتخطيط لها إلا أنها تفتقد للتقنيات والآليات لتجسيدها في الواقع ، ومن جهة أخرى الخدمات الإجتماعية تحتاج لتكامل وتنسيق الجهود بين القطاعات لتحقيق التوازن وتوزيع الخدمات الإجتماعية بعدالة إجتماعية تمس كل البلدية وهذا يتجاوز الإمكانيات المتاحة للبلدية .

أثبت الدراسة أن الخدمات الإجتماعية تعتمد بشكل كبير على التمويل المركزي من الولاية وبالتالي أثر على برمجة المشاريع وأولوياتها الاجتماعية وحتى على قرارات البلدية ومن المشاريع الفاشلة وباعتراف السلطات الوصية المحلية كمحلات الرئيس التي بقت وكر للفساد وهذا مما يلزم التفكير الجيد في إستقطاب رؤوس الأموال والإرادات والإعتماد على الإستثمار المحلي لتهيئة المناخ الإداري والتقني والمالي والبشري في الوسط البلدي.

وفي دراستنا هذه توصلنا بأن بلدية الجلفة غير مستقلة إداريا وماديا وتبقى تعاني لأنها المرفق العام المحلي وإحتكاكها المباشر مع المواطن ،ولأنها وجهة الادارة بالنسبة للمواطنيين فالتمويل المبرمج والمسطر مسبقا والغير مدروس مع إحتياجات البلدية يجعلها حلقة ضعيفة بسبب الارتجالية والعشوائية في عملية التخطيط والتي هي أساس التنمية والرفاهية الاجتماعية.

توصلنا في هذه الدراسة بأن الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين ببلدية الجلفة في أغلب الحالات لا تصل بالشكل المطلوب وغير مفعلة إيجابيا نتيجة الصراعات الحزبية والولاءات السياسية داخل الجهاز الاداري والمنتخب للبلدية.

ومن جهة أخرى لا توجد أموال مخصصة لتطوير المورد البشري وعدم إستغلال هذا المورد الهام في تقديم وتسريع الخدمات فضعف الامكانيات الموجهة للتكوين وتجديد معارف الموظفين مع متطلبات التكنولوجية والعصرنة ومسايرة عصر الرقمنة الالكترونية فالبرغم من عمل البلدية ومع التنسيق مع وزارة الداخلية وتهيئة الأقليم في تنظيم وبرمجة دورات تكوينية لصالح الموظفين إلا أنها تبقى غير كافية.

- **من خلال القراءة الاحصائية والسوسيولوجية تبين لنا**

أن الفرضية العامة التي تقول :

بأن هناك ضعف في دور الجماعات المحلية على تفعيل ا لخدمات ا لإجتماعية نتيجة التحديات الإقتصادية والإجتماعية .قد تحققت.

الخاتمة

خاتمة:

بعد مرور بحثنا هذا بمراحل وخطوات كثيرة وإستخداما لوسائل وأدوات لغرض الوصول إلى الأهداف المرجوة وعرض النتائج الخاصة بموضوع الجماعات المحلية والممثلة في البلدية والتي جعل منها القاعدة الاساسية في التنظيم لقربها من المواطنين وهي كحلقة وهمزة وصل بين الدولة والمجتمع المحلي ، فالجماعات المحلية في الجزائر وكغيرها من البلدان أعطت لهذا التنظيم اهمية كبيرة قصد و تسهيل تقديم الخدمات الإجتماعية للساكنة وتخفيف وتذليل المشاكل والصعوبات والخروج من الوضعية الحالية ومواكبة التطورات على جميع الميادين والاصعدة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية وعصرنة القطاع بإدخال المنظومة التكنولوجية وتحديث المرفق العام بتنمية المورد البشري المؤطر لتسيير المصالح البلدية وزيادة توفير الإمكانيات المادية اللازمة كالاجهزة الموجه لمصالح البيومترية لتسهيل إستخراج الوثائق وتسريع العملية بادخال الرقم الوطني للوثائق لتمكين المواطن بإستخراج الوثائق من مكان تواجد إقامته وحتى عن طريق الشبكة العنكبوتية من بيته .

وتوفير الخدمات الإجتماعية تعتبر ضرورية لتحقيق الإستقرار والإنسجام بين أفراد المجتمع المحلي ضمن البناء الإجتماعي ولاتقتصر الخدمات على توفير السكن والطرق والتعليم والصحة فقط بل تتعداها الى التخطيط الإستراتيجي لهذه الخدمات وفهمها فهما علميا دقيقا لعناصر البناء الإجتماعي في الجماعات المحلية من علاقات إجتماعية وقيم ومعتقدات وثقافة كل منطقة ومرعات كل الجوانب الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها ، فالبلدية كنسق فرعي من نسق كلي وهو الدولة لها دور ووظيفة أساسية في تقديم الخدمات ،وإن إختلت في دور ومهام هذه الهيئة القاعدية يختل النسق الكلي.

فموضوع الجماعات المحلية يبقى من المواضيع التي لم تنل إهتمام ،وتبقى في حاجة كبيرة للدراسة وخاصة من الجانب السوسيولوجي للتشخيص والوقوف على كشف الجوانب المهمة لهذا التنظيم ومدى أهميته في حياة الأفراد وبحثنا هذا هو بداية لطرح أسئلة جديدة بطرق عميقة ودقيقة للوصول لأهداف تخدم الجماعات المحلية والمواطن .

قائمة
المراجع

قائمة المراجع :

باللغة العربية

أولا : الكتب :

01 جعفر أنس منصور، **أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية بالجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1998.

02 حسان محمد حسين، **البناء الإجتماعي والطبقية**، دار الطليعة بيروت، لبنان،1985.

03 طارق المجذوب ، الإدارة العامة و العملية الإدارية، منشورات الحلبي بيروت، لبنان 2003.

04 يحي مصطفى عليان و عثمان غنيم ، **مناهج وأساليب البحث العلمي بين النظرية والتطبيق**، دار الصفاء، عمان، 2000.

05 مجد الدين عمر خيري، **علم الاجتماع الموضوع والمنهج** ، ط3 ، دار مجدلاوي ، عمان الأردن، 2005.

06 موريس أنجرس ، **م نهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي واخرون ، دار القصبة، الجزائر،2004.

07 محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري التنظيم الإداري** ، دار العلوم، الحجار،عنابة، الجزائر، 2002.

08 محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم، الجزائر،2004.

09 محمد علي محمد ، **علم الاجتماع والمنهج العلمي** ، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1980.

10 محمد شفيق ، **البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الإجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

11 محمود حسين الدسوقي، **دراسات حديثة ومعاصرة في علم النفس الصناعي** ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986.

12 ميشال تودارو، **التنمية الاقتصادية** ، ترجمة محمود حسن حسني، حامد محمود، د ط، دار المريخ السعودية .

13 ناصر لباد، **التنظيم الإداري**، منشورات دحلب، حسين داي، الجزائر.

14 سعيد سبعون، **الدليل المنهجي في اعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، دار القصبة، الطبعة الثانية، الجزائر،2012.

15 عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

16 عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية**، دار المسيرة، عمان، 2001.

17 علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية**، دار غريب القاهرة، 2001.

18 عمار بوحوش و محمد محمود، **تقنيات ومناهج البحث العلمي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1995.

19 عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، دار ريحانة ، الجزائر.

20 فضيل دليو و أخرون ، **أسس المنهجية في العلوم الإجتماعية ،(سلسلة العلوم الإجتماعية)، منشورات جامعة منتوري قسنطينة**، دار البحث، قسنطينة ، 1999.

21 ريمون كيفي و لوك فان كمنبهود، **دليل الباحث في العلوم الاجتماعية**، تعريب د. يوسف الجباعي، مكتبة الشروق التحضيرية ، مكتبة الاسد، دمشق، بدون سنة النشر.

22 رشيد زرواتي، **مدخل الى الخدمة الاجتماعية**، موسوعة ابن سينا، ط1، الجزائر، 2000.

23 رشيد زرواتي، **مدخل للخدمة الاجتماعية**، مطبعة هومة الجزائر، 2000.

24 رشيد زرواتي، **تدريبات على المنهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار هومة، الجزائر، ط1، 2002.

25 خلف حسين علي الدليمي، **تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية** ، ط 1، دار صفاء، عمان، 2009.

ثانيا : المعاجم :

26 ر بودون و بوريكو، **المعجم النقدي في علم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد ، ط1، ديوان المطبوعات الاجتماعية، الجزائر، 1986.

27 خليل احمد خليل، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1995.

ثالثا : الرسائل و المذكرات :

28 حرشاو مفتاح، **تأثير البيروقراطية على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر** ، رسالة ماجستير، في تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2016/2015.

29 لويزة مصيبح ، **الإدارة المحلية والتنمية** ، رسالة ماجستير، في تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 1998.

30 مفتاح نادية، **التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع البدوي الجزائري** ، رسالة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر2، سنة 2013 /2014.

31 مسعود شريط ، **التنمية الإدارية والعمرانية ببلديات المدن بالجزائر** ،رسالة ماجستير، علم الإجتماع ، جامعة قسنطينة ،1998.

32 خنفري خيضر ، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق** ، أطروحة دكتوراه، في تخصص التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر3، سنة 2011/2010 .

رابعا : وثائق رسمية :

33 قانون الجماعات الاقليمية :**المادة الاولى** من الباب الاول.

خامسا : الملتقيات :

34 كواكب صالح حميد ، **الخدمة الإجتماعية والسياسيات الإجتماعية في المجتمع العراقي** ، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات ، قسم الخدمة الإجتماعية.

35 ملتقى تكويني لرؤوساء البلديات ، **برنامج التنمية المحلية** ، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ببسكرة ،جانفي 2003 .

36 محمود عبود، **دروس ومحاضرات حول تسيير الموارد البشرية** ، معهد تكوين المكونيين ببئر خادم، الجزائر،2001.

37 محاضرات في الخدمة الإجتماعية التنظيمية من إعداد وجدي بركات ،2004 /2005.

38 يوسف أحمد بوقارة، دراسة تحليلية لواقع ضمان الجودة تعليم في جامعة القدس.

باللغة الفرنسية

39 Aktouf.o, ***Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisation***, une introduction a la démarche classique et une critique ;ED Quebec,chicoutini Québec, 2006.

40 Boudon.R, ***Les methodes en sociologie***, serie que sais-je N134, 6eme edition ,PUF,Paris.

41 Bonville Jean. ***L'analyse de contenu des médias***. *Paris,2000.*

42 Beaudjean-Pierre ***Les techniques de chantillonnage***, in Recherche social.Québec ,Presses de l'universite du Québec ,*2000.*

43 L. Boyer ,M. poirée , ***Eliesalin : prècis d'organisation et le gestion De la production***, ed . d'organisation . paris1982.

المواقع الإلكترونية :

44 يونسي ع، مقال بعنوان: **إستقرار المجالس المنتخبة وحماية مصالح المواطنيين** ، منشور من طرف جريدة المساء بتاريخ:2009/10/25، موقع الشبكة العكبوتية.
www.elmassaa.com

45 خلف الله حسين الدليمي، **النمو السكاني ومشكلة تقديم الخدمات في المدن الكبرى**، مقال منشور على موقع شبكة التخطيط العمراني www.araburban.net

الملاحق

ملحق رقم 01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو القاسم سعد الله –الجزائر2
كلية العلوم الإجتماعية
قسم علم الإجتماع

إستمارة بحث حول:

دور الجماعات المحلية في تفعيل الخدمات الإجتماعية

دراسة ميدانية ببلدية الجلفة

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه
تخصص:علم الإجتماع المنظمات والمناجمنت.

إعداد الطالب:
عمراني ثامر

إشراف :
الأستاذ الدكتور: مقراني الهاشمي

ملاحظة: معلومات هذه الإستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

السنة الجامعية : 2018/2017

المحور الأول :البيانات العامة (الشخصية):

1/ الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2/ السن.....

3/ –المستوى التعليمي:ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4/ الحالة الاجتماعية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐

5/ الوظيفة الحالية: ....

المحورالثاني :تعمل الجماعات المحلية على تفعيل الخدمات الإجتماعية وفق إمكانياتها المادية

06/هل يراعي المسؤولون في البلدية إعطاء الاولوية للخدمات الإجتماعية ؟

نعم ☐ لا ☐ * في حالة الاجابة بـ (لا) بـرّر

.....

.....

.....

7/ فيما تتمثل الخدمات الإجتماعية ذات الأولوية هل هي :

خدمات السكن ☐ *خدمات صحية* ☐ *رياضية* ☐ *بنى تحتية* ☐

مجتمعة ☐

8/ ما هو حجم الإمكانيات المادية التي تتوفر عليها البلدية ؟

كبيرة جدا ☐ كبيرة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

9/ هل الإمكانيات التي توفرها البلدية للخدمات الإجتماعية كافية ؟

نعم ☐ لا ☐ * في حالة الاجابة بـ(لا) برر

.....

.....

.....

10/هل تتم عملية التخطيط لتفعيل الخدمات الإجتماعية ؟

نعم ☐ لا ☐ * في حالة الاجابة بـ لا برر

.....

.....

.....

11/ هل تخصص ميزانيات إضافية لتفعيل الخدمات الإجتماعية ؟

نعم ☐ لا ☐ * في حالة الاجابة بـ لا برر

.....

.....

.....

المحور الثالث : الخدمات الإجتماعية في إطار التنمية المحلية

12/هل ترى ان التمويل المركزي (من الولاية) لبرامج الخدمات الاجتماعية يفقد البلدية دورها في تسيير الخدمات الاجتماعية ؟

نعم ☐ لا ☐ * في حالة الاجابة بـ (نعم) بـرّر

.....

.....

.....

13/هل تعتقد أن التمويل المركزي لبرامج الخدمات الإجتماعية يحجم دور البلدية في إتخاذ القرارات ؟

نعم ☐ لا ☐ * في حالة الاجابة بـ (نعم) بـرّر

.....

.....

.....

14/ هل الإعانات المركزية لتمويل الخدمات الإجتماعية تقترحها البلدية وفق حاجياتها :

نعم ☐ لا ☐ * في حالة الاجابة بـ (نعم) بـرّر

.....

.....

.....

15/ هل ترى أنّ التمويل المركزي يتدخل في ترتيب أولويات البلدية في تمويل نظام الخدمات الإجتماعية ؟

نعم لا * برّر إجابتك في حالة الاجابة بـ :

نعم .....

لا .....

16/ هل تعتقد أن التمويل المالي المركزي يخلط حسابات البلدية في إعداد ميزانية مشاريع الخدمات الإجتماعية ؟

نعم ☐ لا ☐ برّر اجابتك في حالة الاجابة بـ :

نعم .....

لا .....

17/ هل ترى ان التمويل المحلي لمشاريع الخدمات الإجتماعية يجنب البلدية تدخل مصالح الولاية في فرض القرارات بهذا الشأن ؟

نعم ☐ لا ☐ برّر اجابتك في حالة الاجابة بـ :

نعم .....

لا .....

18/ ماهي المشاريع التي تدخل في خانة الخدمات الإجتماعية الأكثر تمويلا من قبل الولاية في مخططات البلدية PCD هل هي ؟

المشاريع الاقتصادية ☐ المشاريع الثقافية والرياضية ☐ المشاريع الخدماتية ☐ أخرى ☐

19/ هل ترى أن التداخل في الصلاحيات بين الولاية والبلدية في التنمية الخاصة بالخدمات الإجتماعية تؤثر بصورة سلبية على التنمية المحلية نعم ☐ لا ☐ برّر اجابتك في حالة الاجابة بـ :

نعم .....

لا .....

20/ هل هناك مشاريع في إطار الخدمات الإجتماعية يكون تمويلها مركزي (من الولاية) لا تتلاءم مع طبيعة المنطقة؟ نعم ☐ لا ☐

اذاكانت الاجابة بنعم برّر.....

21/ هل أنّ اختلاف الولاءات السياسية داخل البلدية تؤثر على التمويل في التفعيل الايجابي للخدمات الاجتماعية ؟

نعم ☐ لا ☐ برّر اجابتك في حالة الاجابة بـ :

نعم .....

لا .....

22/ماهي أكثر الدوافع تأثيرا على السير الحسن لتمويل الخدمات الإجتماعية بالبلدية؟

المصالح الشخصية ☐ تفاوت المستوي العلمي ☐ الانتماء المناطقي ☐ الضغوطات الإدارية ☐

اخرى ☐

المحور الرابع : ضعف المورد البشري يمثل أكبر عائق لتفعيل الخدمات الإجتماعية

23/ هل تتوفر البلدية على الإمكانيات البشرية اللازمة لتفعيل الخدمات الإجتماعية ؟

نعم ☐ لا ☐ * في حالة الاجابة بـ (لا) برّر

.....

.....

.....

24/ هل تعمل البلدية على رفع مهارات موظفيها من خلال دورات تكوينية تعكس مدى إهتمامها بأهمية المورد البشري ؟ نعم ☐ لا ☐ * في حالة الاجابة بـ (لا) برّر

.....

.....

.....

25/ هل ترى أن الموارد المادية كافية لتلبية جميع الخدمات الإجتماعية ؟ نعم ☐ لا ☐

* في حالة الاجابة بـ (لا) برّر

.....

26/ هل الموارد المادية المخصصة لتطوير الموارد البشرية كافية ؟ نعم ☐ لا ☐

* في حالة الاجابة بـ (لا) برّر :

.....

27/ هل ترى أن وضع استراتيجية أكثر تطور للموارد البشرية والمادية أصبح أكثر ملحا للحد من الصعوبات التي تواجه تفعيل الخدمة الإجتماعية بالبلدية ؟ نعم ☐ لا ☐ برّر إجابتك في حالة الاجابة بـ :

نعم .....

لا .....

28/ كيف تقيم الموارد البشرية و المادية المتاحة بالبلدية ؟

.....

.....

.....

ملحق رقم 02 :

نظام و مهام البلدية حسب وزارة الداخلية والجماعات المحلية

الإطار العام

- البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدة للدولة.
- تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.
- تحدث بموجب القانون.
- البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة الوطنية.
- وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.
- تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري.

كيف يشارك المواطن في حياة البلدية؟

- يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون.ويمكن في هذا المجال استعمال، على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.
- كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.
- قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. يتم تنظيم هذا الإطار طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- المشاركة الخارجية وحق الإعلام للمواطن
- يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير و/أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه.

- يمكن كل شخص الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية. ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته، مع مراعاة الأحكام القانونية. تصبح مداولات المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ بقوة القانون بعد واحد وعشرين (21) يوما من تاريخ إيداعها بالولاية.

- تحدد كيفيات التطبيق عن طريق التنظيم.

الحقوق والحريات

ما هي مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي؟

- السهر على المحافظة على النظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات،

- التأكد من الحفاظ على النظام العام في كل الأماكن العمومية التي يجري فيها تجمع الأشخاص، ومعاقبة كل مساس بالسكينة العمومية وكل الأعمال التي من شأنها الإخلال بها،

- تنظيم ضبطية الطرقات المتواجدة على إقليم البلدية مع مراعاة الأحكام الخاصة بالطرقات ذات الحركة الكثيفة،

- السهر على حماية التراث التاريخي والثقافي ورموز ثورة التحرير الوطني،

- السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي المعماري،

- السهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية.

- السهر على احترام التنظيم في مجال الشغل المؤقت للاماكن التابعة للأملاك العمومية والمحافظة عليها،

- اتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها،

- منع تشرد الحيوانات المؤذية والضارة،

- السهر على سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع،

- السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة،

- ضمان ضبطية الجنائز والمقابر طبقا للعادات وحسب مختلف الشعائر الدينية، والعمل فورا على دفن كل شخص متوفى بصفة لائقة دون تمييز للدين أو المعتقد.

يسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي رخص البناء والهدم والتجزئة حسب الشروط والكيفيات المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

يلزم بالسهر على احترام التشريع والتنظيم المتعلقين بالعقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي المعماري على كامل إقليم البلدية.

النظافة وحفظ الصحة

على ماذا يجب أن تسهر البلدية؟

تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولاسيما في مجالات :

- توزيع المياه الصالحة للشرب،
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها،
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها،
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة،
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور، صناعة طرقات البلدية،
- إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.

تتكفل البلدية في مجال تحسين الإطار المعيشي للمواطن، وفي حدود إمكانياتها وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، بتهيئة المساحات الخضراء، ووضع العتاد الحضري وتساهم في صيانة فضاءات الترفيه والشواطئ.

التعليم والحماية الاجتماعية :

ما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها البلدية؟

انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها،

انجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ .

غير انه يمكن البلديات في حدود إمكانياتها القيام بما يأتي :

- اتخاذ، عند الاقتضاء وفي إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياض وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني،
- المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة،
- تقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية،
- المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي،
- اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها،
- تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل،
- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية،
- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعيادة،
- تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لا سيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة.

ما هي أهم المصالح البلدية؟

مع مراعاة الأحكام القانونية، تحدث إضافة إلى مصالح الإدارة العامة، مصالح عمومية تقنية قصد التكفل على وجه الخصوص بما يأتي :

- التزويد بالمياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة،
- النفايات المنزلية والفضلات الأخرى،
- صيانة الطرقات وإشارات المرور،
- الإنارة العمومية،
- الأسواق المغطاة والأسواق الموازين العمومية،
- الحظائر ومساحات التوقف،
- المحاشر،
- النقل الجماعي،
- المذابح البلدية،
- الخدمات الجنائزية وتهيئة المقابر وصيانتها بما فيها مقابر الشهداء،
- الفضاءات الثقافية التابعة لأملاكها،
- فضاءات الرياضة والتسلية التابعة لأملاكها،
- المساحات الخضراء.

يكيف عدد وحجم المصالح، حسب إمكانيات ووسائل واحتياجات كل بلدية.

ويمكن تسيير هذه المصالح مباشرة في شكل استغلال مباشر أو في شكل مؤسسة عمومية بلدية عن طريق الامتياز او التفويض.

هل تملك البلدية أملاكا؟

للبلدية أملاكا عمومية وأملاك خاصة.

تتشكل الأملاك العمومية للبلدية من الأملاك العمومية الطبيعية والأملاك العمومية الاصطناعية، طبقا لأحكام القانون المنظم للأملاك الوطنية.

إن الأملاك البلدية التابعة للأملاك العمومية للبلدية غير قابلة للتنازل ولا التقادم ولا الحجز.

تشتمل الأملاك الخاصة للبلدية، على الخصوص، على ما يأتي :

- جميع البنايات والأراضي التي تملكها البلدية غير المصنفة ضمن أملاكها والمخصصة للمصالح والهيئات الإدارية.
- المحلات ذات الاستعمال السكني وتوابعها المتبقية ضمن الأملاك الخاصة للبلدية أو التي أنجزتها بأموالها الخاصة.
- الأراضي الجرداء غير المخصصة التي تملكها البلدية.
- الأملاك العقارية غير المخصصة التي اقتنتها البلدية أو أنجزتها بأموالها الخاصة.
- العقارات والمحلات ذات الاستعمال المهني أو التجاري أو الحرفي التي نقلت ملكيتها إلى البلدية وفق ما نص عليه القانون.
- المساكن الإلزامية أو الوظيفية كما هي معرفة قانونا والتي نقلت ملكيتها إلى البلدية.
- الأملاك التي الغي تصنيفها من الأملاك العمومية الوطنية والعائدة إليها.
- الهبات والوصايا التي تقدم للبلدية والتي تقبلها حسب الأشكال والشروط التي ينص عليها القانون.
- الأملاك الآتية من الأملاك الخاصة للدولة أو الولاية التي تم التنازل عنها للبلدية أو انتقلت ملكيتها التامة إليها.
- الأملاك المنقولة والعتاد الذي اقتنته أو أنجزته البلدية بأموالها الخاصة.
- الحقوق والقيم المنقولة التي اقتنتها البلدية أو أنجزتها والتي تمثل مقابل قيمة حصص مساهمتها في تأسيس المؤسسات العمومية ودعمها المالي.

يتم إحصاء الأملاك البلدية غير المنقولة في السجل البلدي لجرد الأملاك العقارية.

يتم جرد الأملاك المنقولة في سجل جرد الأملاك المنقولة.

- يكتسي مسك سجل الأملاك العقارية وسجل الجرد المنصوص عليهما في القانون، طابعا إلزاميا تجاه المصالح المشرفة على تخصيصات الأملاك البلدية.
- يسهر المجلس الشعبي البلدي تحت مسؤولية رئيسه على مسك وتحيين سجل الأملاك العقارية وسجل جرد الأملاك المنقولة.

المرجع القانوني :

قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية (الجريدة الرسمية رقم 37 لـ 3 جويلية 2011).

الرابط :

www.interieur.gov.dz

المصدر : وزارة الداخلية والجماعات المحلية

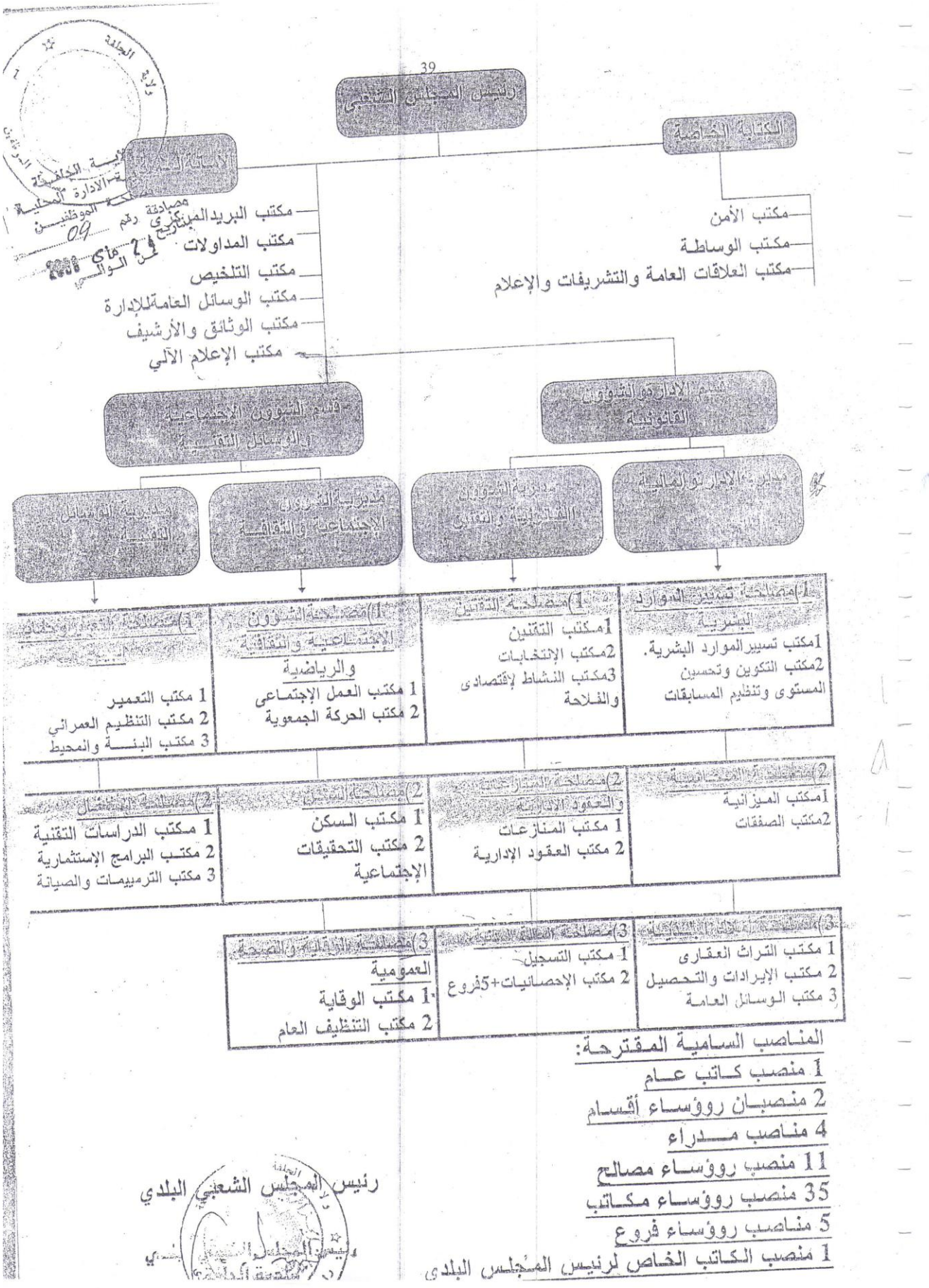

المناصب السامية المقترحة:

1 منصب كاتب عام

2 منصبان رؤوساء أقسام

4 مناصب مدراء

11 منصب رؤوساء مصالح

35 منصب رؤوساء مكاتب

5 مناصب رؤوساء فروع

1 منصب الكاتب الخاص لرئيس المجلس البلدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي

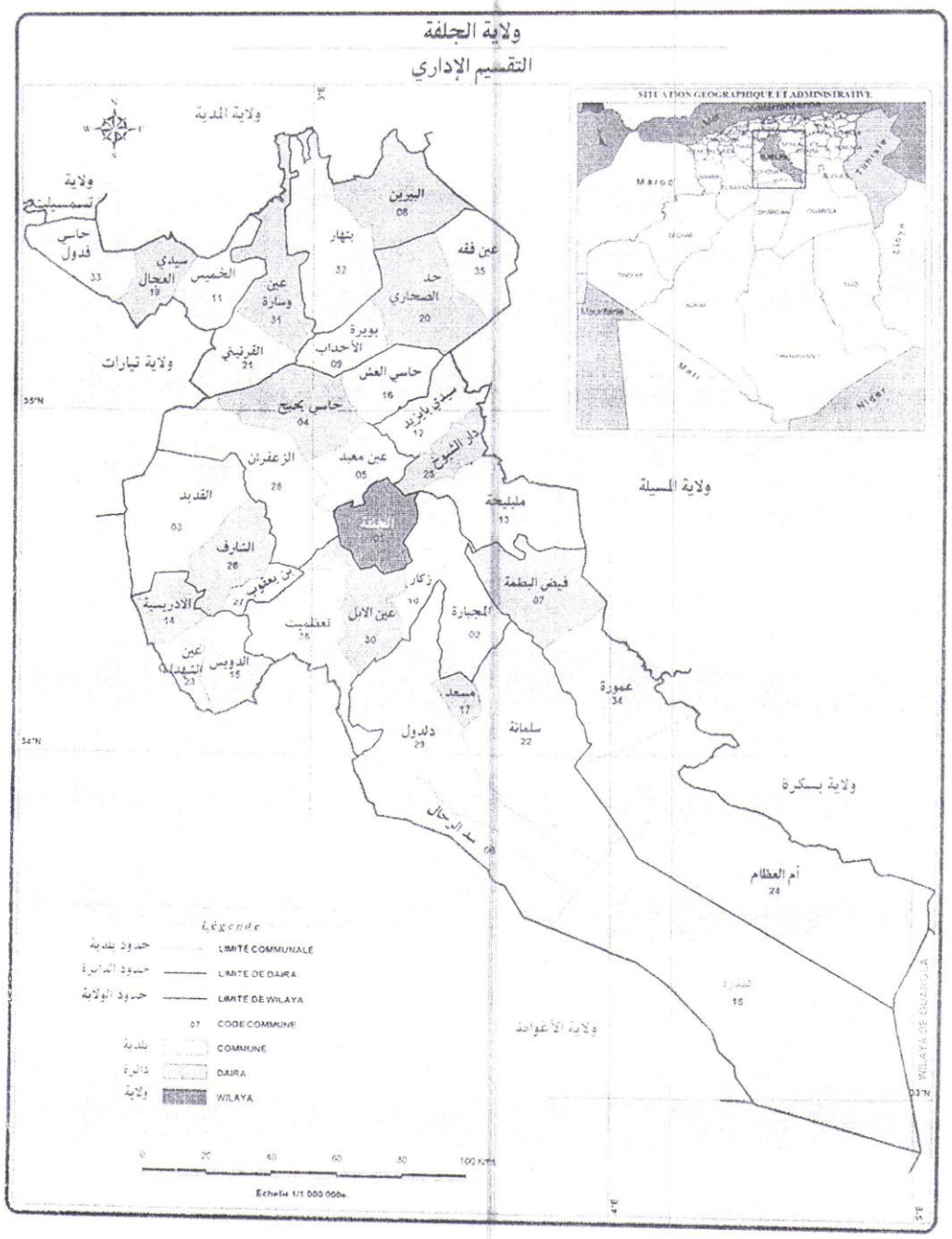

المصدر : http ; // WWW.Wilayadjelfa.dz/index.php ، تاريخ الزيارة 2015/01/07.

ملحق رقم (01) : خريطة تبين موقع ولاية الجلفة بالجزائر ، والتقسيم الإداري بها.

هرم الأعمار لبلدية الجلفة

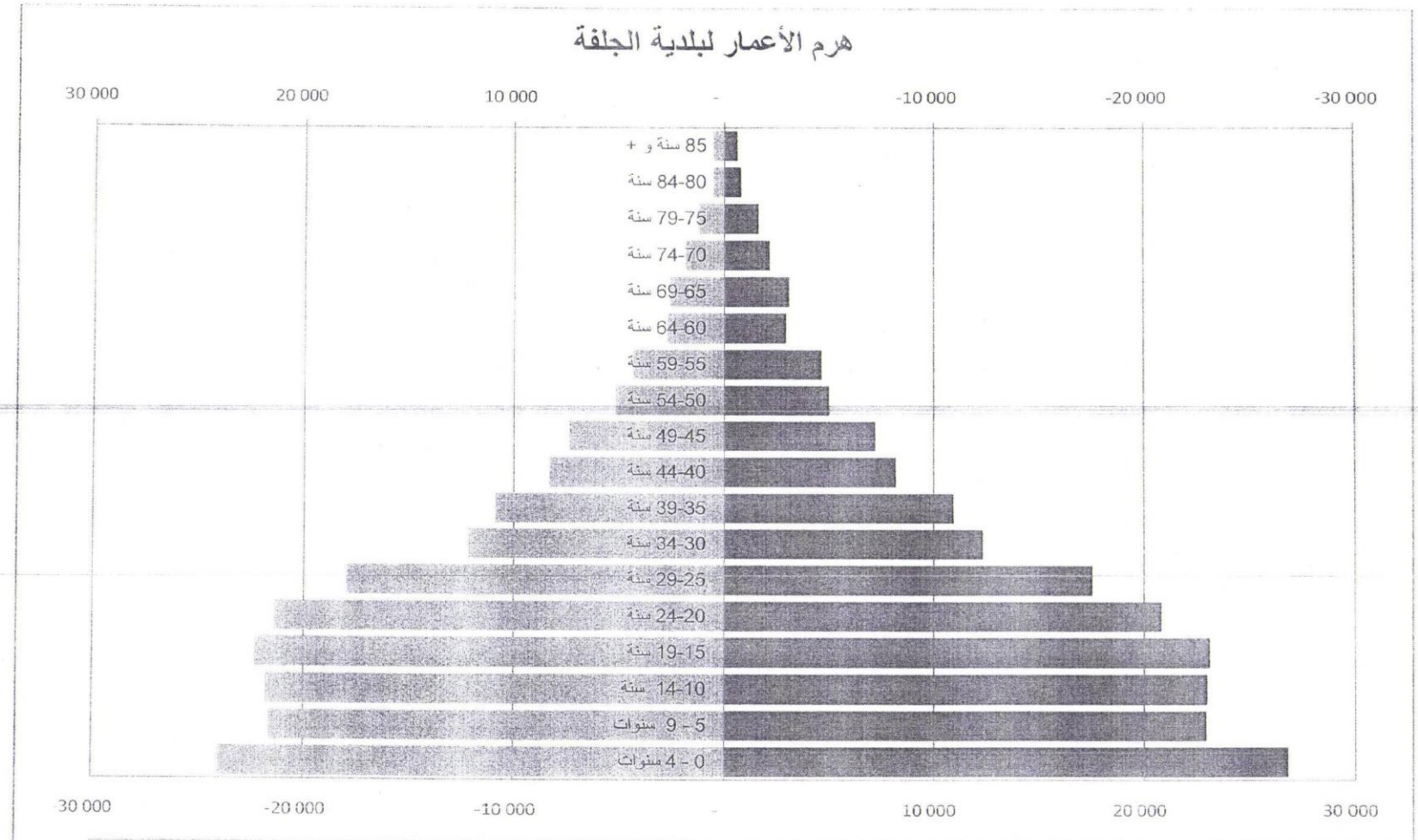

	4 - 0 سنوات	9 - 5 سنوات	14-10 سنة	19-15 سنة	24-20 سنة	29-25 سنة	34-30 سنة	39-35 سنة	44-40 سنة	49-45 سنة	54-50 سنة	59-55 سنة	64-60 سنة	69-65 سنة	74-70 سنة	79-75 سنة	84-80 سنة	85 سنة و +
الذكور ■	26 905	22 979	23 018	23 154	20 821	17 613	12 345	10 926	8 243	7 290	5 074	4 705	2 974	3 111	2 177	1 633	797	642
الإناث	24 030	21 625	21 793	22 277	21 383	17 990	12 099	10 868	8 352	7 345	5 089	4 250	2 684	2 554	1 808	1 212	541	522

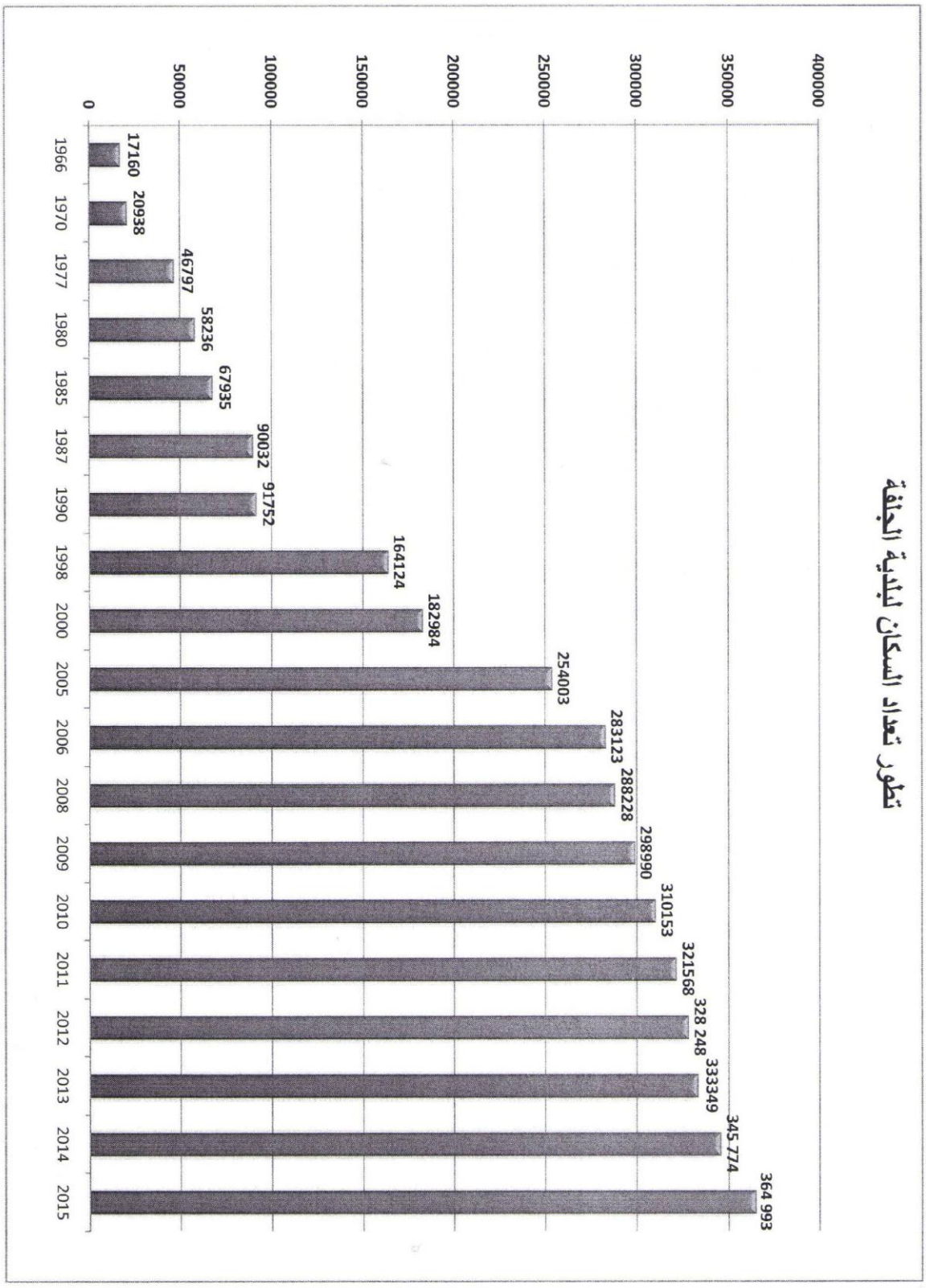
تطور تعداد السكان لبلدية الجلفة
400000
350000
300000
250000
200000
150000
100000
50000
0
17160
20938
46797
58236
67935
90032
91752
164124
182984
254003
283123
288228
298990
310153
321568
328 248
333349
345 774
364 993
1966
1970
1977
1980
1985
1987
1990
1998
2000
2005
2006
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015

إحصائيات عامة

	الإحصاء العام للسكن و السكان 1998	الإحصاء العام للسكن و السكان 2008
عدد المجموعات السكنية	1753	2352
عدد التجمعات السكنية الثانوية	01	02
عدد المقاطعات	200	321
عدد المندوبين	05	11

جدول التجمعات السكانية

التجمع السكاني	العدد
الأحياء	86
القرى	04
الإقامات الجامعية	06

جدول المؤسسات العمومية

المؤسسة	العدد
المحطات	02
مراكز دفع التأمينات	03
المكتبات	01

جدول المؤسسات الصحية

المؤسسة	العدد
العيادات	09
المستشفيات	03
قاعات العلاج	07

جدول الفضاءات العمومية

الفضاء	العدد
الحدائق	07
الساحات	11
المواقع الأثرية	03
الشوارع	581

جدول المؤسسات التعليمية

المؤسسة	العدد
الابتدائيات	112
المتوسطات	38
الثانويات	21
الجامعات	01
مراكز التكوين المهني	03
المعاهد	05

إحصائيات ديموغرافية

معدل الولادات	‰ 36.76
معدل الوفيات	‰ 4.98
نسبة الزيادة العامة	% 6

حظيرة المساكن

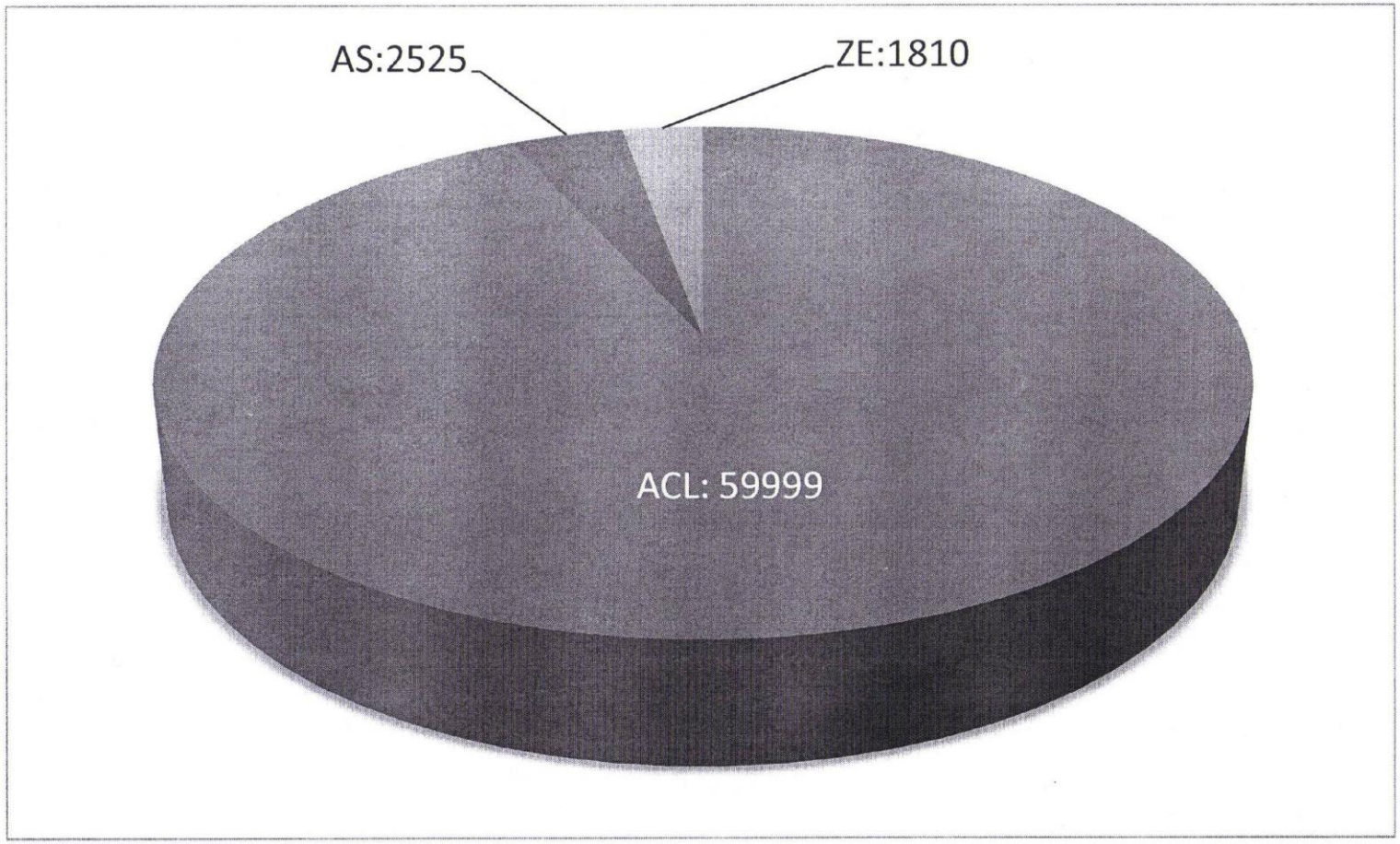

تعداد السكان حسب التجمع السكني